جامعة يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

من اعداد الطالبة:

- حميدية مروة.

تحت اشراف الدكتورة:

- موزاوي عائشة.

أعضاء لجنة المناقشة:

موازي عائشة	أستاذة محاضر "أ"	مشرفة ومقررة
باصور كمال	أستاذ محاضر "أ"	ممتحن أول
كحلة عبد الغني	أستاذ محاضر "ب"	ممتحن ثاني

السنة الجامعية: 2021-2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اول من يشكر ويحمد هو الواحد الاحد الأول والأخر الظاهر والباطن، الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل، وامدنا بالعزيمة وامدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

- فأتقدم بجزيل الشكر الي الدكتورة الفاضلة عائشة موزاوي حفظها الله واطال في عمرها، لتفضلها الكريم بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمها بنصحي وتوجيهي حتى إتمام هذه الدراسة. فنكن لها كل الاحترام والتقدير.
- كما أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة .....لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة هذه المذكرة وابداء ملاحظاتهم البناءة وتقويم ما جاء فيها مما يبعدها عن الخطأ.

ولا يفوتني ان اشكر كل من ساهم في مساعدتي ولو بكلمة طيبة على انجاز واتمام هذا العمل.



الاهداء

احمد الله تعلى الذي قدرني على هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

فاهدي ثمرة جهدي الي التي حملتني وهنا على وهن، الي من رعتني بعطفها وحنانها الي اول كلمة نطقت بها شفتاي الي امي الغالية «سامية مكيد» حفظها الله ورعاها.

الي الذي عمل وكد وجد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح واوصلني الي ما انا عليه الذي علمني سلوكه خصالا اعتز بها نور عيني ابي الغالي المعطاء «حسين» ادامه الله وحفظه.

الي من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فاهدي الي اخوتي واخواتي حليمة روحي وحياتي ولينة سكرتي ومحمد امين ونذير.

وأبناء اختي محمد خليل وجوري مرام.

الي زوجي الغالي نبيل حفظه الله.

الي خالتي نعيمة حبيبة قلبي وكل خالاتي وعماتي واعمامي واخوالي.

الي العائلة الكبيرة عائلة ابي وامي وعائلة زوجي كلها.

الي صديقاتي الغاليات زينب وسهام والاء ونور الهدى واية وامالي وصديقاتي الاخريات.

مستخلص

مستخلص:

تعد سوق الصرف الموازي من نتائج نظام الرقابة على الصرف وهو جزء من الاقتصاد الموازي ويتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة، فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كافي، كلما زادت سعة السوق الموازي أكثر، والفرق بين بين سعر الصرف الرسمي والموازي يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في الأسواق الموازية هذا من جهة. ومن جهة أخرى فان السوق الموازية للعملة تعد ملجا لتبييض الأموال وكذا مصدر لتحصيل العملة الصعبة لتمويل النشاطات غير الشرعية. هذا ما يجعل الدولة تبحث عن حلول لمكافحة هذه الظاهرة.

من خلاله معرفة أداء سوق الصرف الموازي في الجزائر من خلال دراسة تطبيقية احصائيات للسنوات الأخيرة في السوق الموازي.

الكلمات المفتاحية: سياسة سعر الصرف، الاقتصاد الموازي، سوق الصرف الموازي.

Abstract

The parallel exchange market is one of the results of the exchange control system, which is part of the parallel economy. This market is formed in the event that the Central Bank is unable to meet citizens' demands for hard currencies. The more the supply of hard currencies is insufficient, the greater the capacity of the parallel market increases. The difference between on the one hand, the official and parallel exchange rate increases, which incites the sale of hard currencies in parallel markets. On the other hand, the parallel currency market is a haven for money laundering as well as a source for collecting hard currency to finance illegal activities. This is what makes the state looking for solutions to combat this phenomenon.

Through it, knowing the performance of the parallel exchange market in Algeria through an applied study of statistics for the last years in the parallel market.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
شكر والتقدير	
الاهداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات	III-II-I
فهرس الجداول والاشكال	IV
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: لمحة عامة حول الاقتصاد الموازي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الموازي	3
المطلب الأول: الجذور التاريخية للاقتصاد الموازي.	3
المطلب الثاني: الفرق بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي.	13
المطلب الثالث: أسباب تنامي الاقتصاد الموازي.	15
المبحث الثاني: المظاهر والاشكال التي يكون عليها الاقتصاد الموازي.	18
المطلب الأول: الأنشطة المشروعة.	19
المطلب الثاني: الأنشطة غير المشروعة	20
المبحث الثالث: الاثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والحلول المقترحة للحد من هذه	21

الظاهرة	
المطلب الأول: الانعكاسات والاثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي.	21
المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد او التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق الصرف الموازي	
تمهيد:	34
المبحث الأول: اساسيات حول سوق الصرف الموازي	35
المطلب الاول: ماهية سوق الصرف الموازي	35
المطلب الثاني: الطلب والعرض على العملات في السوق الموازي	43
المطلب الثالث: نموذج اجينور –Agénorلسوق الموازية.	43
المبحث الثاني: نظريات سوق الصرف الموازي.	46
المطلب الأول: مقاربات النظرية للسوق الموازية للصرف.	46
المطلب الثاني: نموذج التجارة الخارجية.	49
المطلب الثالث: نموذج توازن المحفظة.	50
المبحث الثالث: سوق الصرف الموازية بين المنافع والتكاليف.	52
المطلب الأول: منافع سوق الصرف الموازي	52
المطلب الثاني: تكاليف سوق الصرف الموازي.	56
خلاصة الفصل	68

الفصل الثالث: أداء سوق الصرف الموازي في الجزائر	
تمهيد	70
المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر والرقابة عليه.	71
المطلب الأول: ماحل تطور الصرف في الجزائر منذ الاستقلال.	71
المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.	77
المبحث الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر.	80
المطلب الأول: أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر.	80
المطلب الثاني: مراحل تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر.	82
المطلب الثالث: سلبيات ظهور السوق الموازية للصرف في الجزائر واثاره على الاقتصاد الوطني.	84
المبحث الثالث: محددات سوق الصرف الموازي في الجزائر.	87
المطلب الأول: مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر.	88
المطلب الثاني: النشاطات التي يمولها هذا السوق.	91
المبحث الرابع: سعر الصرف الموازي في إطار هيمنة سوق الصرف الموازي في الجزائر.	93
المطلب الأول: وضعية سعر الصرف في الجزائر.	93
المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة صرف الدينار وهيمنة السوق الموازي.	99
المطلب الثالث: الإجراءات الواجبة لمكافحة السوق الموازية للعملة.	101
خلاصة الفصل	103
خاتمة عامة	105

قائمة المصادر والمراجع	109
الملاحق	114

فهرس الجداول والاشكال

أولا: الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تسميات ومصطلحات التي تطلق على الاقتصاد غير الرسمي.	4
(1-2)	الفرق بين الاقتصاد الغير الرسمي والاقتصاد الرسمي.	14
(3-3)	سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي (1970-1996)	94
(3-4)	يبين تطور سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي يبين السوق الرسمية والسوق الموازية منذ 1990الي 2000: الوحدة (دج/$)	96
(3-5)	تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة 2001-2020.	97

ثانيا: الاشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مجموعة من الأنشطة غير الرسمية	18
(3-2)	نسبة تحويلات العاملين في الخارج الي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستقبلية عام 2004.	89
(3-3)	مصادر تحويلات العاملين الي الدول العربية المستقبلة لسنة 2004	90
(3-4)	تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للفترة 2001-2020 : الوحدة الأورو/ دج:	98

مقدمة عامة

في ظل الحاجة الماسة للترابط الاقتصادي بين الدول وارتفاع التبادلات الخارجية مع تعدد العملات المتداولة استلزم بالمقابل ظهور الية لتقييم مختلف العملات تسمى بسياسة سعر الصرف.

بسبب تدهور معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية خاصة البترول في العالم في فترة الثمانينات من القرن الماضي انعكس ذلك على الدول النامية من بينها الجزائر من خلال تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية وارتفاع معدلات التضخم البطالة فلجات الجزائر الي انتهاج سياسة الإصلاحية من خلال تبنيها لنظام الاقتصادي جديد متمثل في اقتصاد السوق، رافقه ظهور ظاهرة جديدة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية تتمثل في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. هذه المرحلة الانتقالية كان لها انعكاس سلبي على الناحية الاقتصادية حيث نتج عنها توسع في رقعة الاقتصاد غير الرسمي، والذي مس مختلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق العمالة، سوق الصرف).

تؤدي الرقابة والقيود المفروضة من طرف الحكومات في الدول النامية من بينها الجزائر على الصرف الأجنبي الي ظهور أسواق الصرف الموازية ويتواجد نتيجة ذلك سعري صرف (رسمي وموازي) يعملان في ان واحد بوجود فجوة بينهما.

في ظل هذا التطور واتساع حجم هذا السوق، ستكون حتما هناك عدة تأثيرات على مستوى الاقتصاد الوطني وما تخلفه من نتائج وتكاليف.

- **إشكالية البحث:**

مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى انتشار وتوسع سوق الصرف الموازي في الجزائر؟

- **الاسئلة الفرعية:**

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح بعض الاسالة الفرعية ونلخصها فيما يلي:

- ما المقصود بالاقتصاد الموازي؟ وماهي أسباب تنامي هذا الاقتصاد؟
- ماذا نعني بسوق الصرف الموازي؟ وماهي منافعه وتكاليفه؟
- ما هو واقع سوق الصرف الموازي في الجزائر؟

- **فرضيات البحث:**

وقصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والاسالة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات:

- ان الاقتصاد الموازي يؤثر في ويتأثر بالاقتصاد الرسمي.
- كلما كان عرض العملات الصعبة أكبر كل ما زادت سعة السوق الموازي أكثر
- يعتبر سوق الصرف الموازي ممولا لعد نشاطات من بينها نشاط السياحة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع من أهمها:

* أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذه المواضيع.
- ارتباط هذا الموضوع بالتخصص.

* أسباب موضوعية:

- توسع نطاق انشار سوق الصرف الموازي في الجزائر في الآونة الأخيرة.
- الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

- **صعوبات البحث:**

هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتني في اعداد بحثي وهي كتالي:

- قلة المعلومات والبيانات المتعلقة بهذا الموضوع.
- عدم وجود واقع ملموس لسوق الصرف الموازي.
- قلة المعطيات والاحصائيات الخاصة بسعر الصرف الموازي بالنسبة للعملات الصعبة لكل سنة.

- **اهداف البحث:**

تتمثل اهداف البحث فيما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على سوق الصرف الموازي ومختلف نظرياته ومع ابراز منافعه وتكاليفه.
- التعرف على الجانب النظري للاقتصاد الموازي.
- التعرف على تذبذب أسعار الصرف في السوق الموازية خلال السنوات الماضية.

- **أهمية البحث:**

تقتصر أهمية هذا البحث باعتبار ان العالم يشهد تحولات اقتصادية عميقة على دراسة لسوق الصرف الموازي واخذ نبذه حول الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) وتطور أسعار الصرف الموازي والرسمي بالنسبة للفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي والاورو كنموذج للعملات الصعبة بالنسبة للدينار الجزائري.

- **حدود البحث:**

- **الإطار المكاني:** المتمثل في الاقتصاد الجزائري كعينة للدراسة.
- **الإطار الزماني: من مارس الي 10جوان 2022.**
- **الإطار الموضوعي:** موضوع البحث المتمثل في إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر.

- **دراسات سابقة:**

لقد سبقت هذه الدراسة دراسات سابقة تمت الاستعانة بها في هذا البحث من أهمها:

- **دراسة قماش نجيب، 2020** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بعنوان "إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر".

وتمثلت مشكلة البحث فيما الذي يبرر استمرار نشاط السوق الموازي وارتفاع مستوى علاوة الصرف الموازي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع الطلب على العملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر إضافة إلى اقتراح آليات اقتصادية لامتصاص سوق الصرف الموازي وبالتالي توحيد سوق الصرف في الجزائر.

وقد اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي والإحصاء من أجل دراسة الموضوع وكانت أهم النتائج التي توصل إليها:

– تعود سوق الصرف في الجزائر إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخل على مستوى الاقتصاد الوطني.

– سوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في إطار النظام للصرف متعدد الأسعار أين يتم تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة بأكثر من سعر واحد للصرف.

دراسة "سي محمد فايزة" 2015 مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي بنكي ومالي بعنوان سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974، 2012)تكمن مشكلة الدراسة فيما هو المستوى الأمثل لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر؟ وهل يمكن لسعر الصرف الموازي أن يمثل القيمة التوازنية للدينار الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ومعرفة فترات الاختلال في سعر الصرف الدينار الجزائري ودراسة مدى مساهمة سعر الصرف الموازي كأداة لتقييم هذا الاختلاف ومن أهم النتائج المتوسط إليها:

– ضرورة وجود مستوى سعر صرف حقيقي توازني بطريقة تسمح بتجنب التقلبات المفرطة وبالتالي فعالية سعر الصرف الحقيقي كأداة لسياسة الاقتصاد الكلي ترتبط بمستواه التوازني.

- **دراسة "بورعدة حورية" 2014** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص اقتصاد دولي بعنوان: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي."

– تكمن مشكلة الدراسة في الدوافع المؤدية لظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عنها وآفاقها المستقبلية خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (حالة الجزائر) هدفت هذه الدراسة إلى:

– محاولة الدراسات الأدبية المختلفة لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

– محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

تظل السوق الموازية للصرف مصدرا لتوفير العمل الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية.

- **دراسة "قندوز هشام" 2016** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية المعنون بـ :العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل

–حالة الجزائر.

تمثلت مشكلة الدراسة فيما نوع العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر من 1975 إلى 2015 .

هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة سعر الصرف الموازي في الجزائر ومعرفة العلاقة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

– توجد علاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر في المدى الطويل.

- **دراسة "نسرين يحياوي" 2016** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية بعنوان الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج .تمثلت مشكلة البحث في: ما هو دافع الاقتصاد الموازي في الجزائر؟ وما هي مجهودات السلطات الجزائرية لمكافحته؟ هدفت هذه الدراسة إلى:

– تحديد الأسباب الرئيسية لنمو وتوسع الأنشطة الموازية.

– تحديد الآثار التي يخلفها الاقتصاد الموازي في الجزائر .من أهم النتائج المتوصل إليها:

– الاقتصاد الموازي هو رد فعل على طريقة توزيع الدخول التي تفرضها الدولة.

– منهج البحث:

بالنظر الي طبيعة الموضوع وحتى نتمكن من الالمام بجميع جوانبه فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة في الجانب النظري حيث تطرقنا الي الاقتصاد الموازي وسوق الصرف الموازي من خلال مختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة في البحث وكذلك على التحليل من خلال دراسة سوق الصرف الموازي باستخدام الأدوات الإحصائية كالجداول والاشكال البيانية.

- هيكل البحث:

ولإنجاز هذا البحث تم تقسيم موضوعه الي 03 فصول وكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: لمحة عامة حول سوق الصرف الموازي للاقتصاد الموازي وهو ينقسم الي 03 مباحث بحيث تناولنا المبحث ماهية الاقتصاد الموازي وتطرقنا في هذا المبحث الي نشأة الاقتصاد الموازي، مختلف التسميات تعريفه، خصائص وأسباب ظهوره واثاره والفرق بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي وأسباب تنامي الاقتصاد الموازي، اما المبحث الثاني بعنوان الفرق بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي حيث تطرقنا الي الأنشطة المشروعة والأنشطة غير المشروعة اما المبحث الثالث بعنوان الاثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة، حيث تطرقنا الي الانعكاسات والاثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي و الحلول المقترحة للحد او التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

الفصل الثاني: بعنوان الإطار النظري لسوق الصرف الموازي، تم تقسيمه الي 03 مباحث، حيث تحدثنا عن المبحث الأول بعنوان اساسيات حول سوق الصرف الموازي، تطرقنا فيه الي تعريفه وأسباب ظهوره وأهدافه وأنواع ومحدداته وعناصر وخصائصه، سلبياته وطرق مكافحته، والطلب والعرض على العملات في السوق الموازي ونموذج اجينورلسوق

الموازية، اما المبحث الثاني بعنوان نظريات سوق لصرف الموازي تطرقنا مقاربات النظرية لسوق الصرف الموازي، نموذج التجارة الخارجية، نموذج توازن المحفظة، اما المبحث الثالث بعنوان سوق الصرف الموازي بين المنافع والتكاليف يضم منافع وتكاليف سوق الصرف الموازي.

الفصل الثالث: بعنوان أداء سوق الصرف الموازي في الجزائر تم تقسيمه الي 03 مباحث، حيث تحدثنا عن المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر والرقابة عليه يضم تطور الصرف في الجزائر منذ الاستقلال ونظام الرقابة عليه. المبحث الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر تطرقنا فيه أسباب ظهور سوق الصرف الموازي ومراحل تطوره الاربعة في الجزائر وسلبيات ظهوره واثاره على الاقتصاد الوطني، اما في المبحث الثالث فقد تحدثنا عن محددات سعر الصرف في السوق الموازية يضم مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر والنشاطات التي يمولها هذا السوق. المبحث الرابع وضعية سعر صرف الدينار في إطار هيمنة سوق الصرف الموازية في الجزائر يشمل وضعية سعر الصرف في، سياسة تخفيض قيمة صرف الدينار وهيمنة السوق الموازي، الإجراءات الواجبة لمكافحة السوق الموازية للعملة.

الفصل الأول:

لمحة عامة حول الاقتصاد الموازي

تمهيد الفصل:

الاقتصاد الموازي هو حقيقة واقعة في كل العالم بحيث لا يوجد اقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي.

يعبر القطاع الموازي عن مجموع الأنشطة الاقتصادية السوداء التي تمارس خارج القواعد والأطر التي تضعها السلطات العمومية وهو يشمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية بدائرتيها الحقيقية والمالية وجميل حجمه إلى الارتفاع كل من خفض مستوى التنمية الاقتصادية.

يعتبر سوق الصرف الموازي جزء من الاقتصاد الموازي وتحتضن في جزء من المعاملات الموازية هي المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية.

ولدراسة سوق الصرف الموازي سنتطرق إلى الاقتصاد الموازي الذي يضم كل من السوق الموازي للسلع والخدمات والسوق الموازي للعمل والسوق الموازي النقدي الذي يضم سوق النقود الائتمانية وسوق الصرف الموازي.

ولدراسة أعمق واشمل ارتقينا الي تقسيم الفصل الأول الي ثلاث مباحث رئيسية، حيث عالجنا في:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الموازي.

المبحث الثاني: المظاهر والاشكال التي يكون عليها الاقتصاد الموازي

المبحث الثالث: الاثار الناجمة عن استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الموازي.

يعتبر موضوع الاقتصاد الموازي من اهم المحاور الحديثة التي اثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وان اختلفت تسميتها (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء .. الخ) حيث توسع الاقتصاد الموازي اذ مس مختلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق العمالة، سوق الصرف).

المطلب الأول: الجذور التاريخية للاقتصاد الموازي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة علية.

أولا: نشأة الاقتصاد الموازي.[1]

يعتبر القطاع الموازي قديما النشأة حيث ظهر قبل القطاع الرسمي وقبل الدولة في حد ذاته حيث كان الأفراد في القديم يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة، ولي عدم توفر هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم لم يكونوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يزاولونها، حيث لم تكن هناك الحاجة للوصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة ظهرت في بداية الأمر بصورة غير رسمية وذلك لغياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

ولكن مع زيادة النشاط الاقتصادي وتنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد أصبح في حاجة ماسة لمن ينظم أمورهم ويحمي مصالحهم لذلك تنازل عن جزء من حريتهم العامة لصالح هيئه عامه توكل إليهم مهمة التنظيم وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي ونشأة بموجب اتفاق ضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسدد جزءا من مداخلهم لفائدتها وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي.

وكما هو معروف أن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح ومع القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة والتي صعبت أو بالأحرى أنقصت من ربح الفرد هذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين التي توجد أنشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرة أو سرية، وهكذا أظهر بما يسمى بالاقتصاد الموازي الناتج عن الحاجة إلى

[1] حاكم اكرام، ما مدى تأثير سعر الصرف الموازي على القدرة الشرائية بالجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شـــهـــــادة ماستر أكاديمي، في علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020، ص13-14.

تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي ومن هذا يمكن اعتبار الاقتصاد الموازي آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم مشروعيتها ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد الموازي لأول مرة من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعملBTT في كينيا سنة 1972 حول التشغيل ولكن في الحقيقة إلى مصطلح الاقتصاد الموازي كان قد استخدم سنه قبل ذلك من طرف الاقتصادي Keith Hart أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية جامعة sussesx وكان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في أفريقيا بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا في سنة 1979 م.

ثانيا: مختلف التسميات والمصطلحات التي تطلق على الاقتصاد الموازي:

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد وقد لخصها الاقتصادي Charles Jean Willard 1989 في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (1-1): تسميات ومصطلحات التي تطلق على الاقتصاد الموازي.

- Economie non officielle - économie non déclaré - économie dissimulée - économie submergée - économie sous- marine - économie parallèle - économie autonome - économie grise - Économie marginale - économie invisible - contre économie - économie illégale - Économies non enregistrées.	- Économie non observée - Économie cachée - Économie souterraine - Économie clandestine - Économie secondaire - Économie duale - Économie occule - Économie noire - Économie Irrégulière - Économie périphérique - Économie de l'ombre - Économie informelle

[1] بورعدة حورية " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص16.

D'après jean-Chaard «l'économie souterraine dans les comptes nationaux», revue Economie et statiques N°226, Novembre 1989.

ويمكن تقسيم ما استخدم من المصطلحات لتسمية الظاهرة الي ثلاث أنواع:

أ. **المجموعة الأولى:**

تشير إلى مفهوم السرية: أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من أبرزها اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي marine sous économie اقتصاد اسود noire économie اقتصاد سري cache économieاقتصاد الأبواب الخلفية أو االقتصاد الخفي souterraine économie

وتعطي المسميات السابقة انطباعا بأن أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة كما تشير للطبيعة السرية لها لكن لا يمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة لكنها غير معلنة ولا تدخل ضمن دائرة الدخل الوطني الإجمالي .فمثلا بالنسبة للأنشطة الغير المشروعة تتمثل في الاتجاه في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات والدعارة والخمار والتهريب والاحتيال.

أما بالنسبة للأنشطة المشروعة وغير المعلنة عنها للسلطات الحكومية فتتمثل في دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.

ب. **المجموعة الثانية:** تشير مفهوم اللانظامية: توحي تلك المجموعة اللانظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم بالاقتصاد الموازي Officielle Non Economieالاقتصاد اللانظامي الاقتصاد المرصود الاقتصاد غير المنظم هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة والباعة المتجولون والأعمال البدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة.

ج. **المجموعة الثالثة:** تشير الي العلاقة بالاقتصاد الرسمي: من أبرز المسميات التي استخدمت لتحديد الظاهرة مفهوما الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازي ويعتبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي تؤثر فيه وتتأثر بالاقتصاد الرسمي فمعظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل السياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

ويعتبر تعريف الاقتصاد الموازي من الأمور المهمة خصوصا انه بناء على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس أو التقدير لكن ليس هناك اتفاق على المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه لا تزال محل نقاش

يعرفوا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي الموازي على أنه مفهوم وطرحه اقتصادي وسوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء الاقتصاد وكذلك نموذج ومن والإنشاء الشركات بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه إنشائها من توفر عناصر تبدو أحيانا شبه بديهية كالتسجيل الجبائي التسجيل في السجل التجاري التوظيف الشرعية للعمال الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي التموين من القنوات المصرية الرسمية التسيير الرسمي والقانوني.[1]

وعموما فإن الاقتصاد الموازي وحالة من الشذوذ عن المنظومة المعيارية النظامية الرسمية القانونية والمشروعات المسطرة من قبل السلطات لممارسة الأنشطة الاقتصادية وهو لا يدخل ومن الحسابات الرسمية والناتج القومي.

ثالثا: تعريف الاقتصاد الموازي:[2]

اختلفت التعاريف المتعلقة بالاقتصاد الموازي باختلاف وجهات نظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال وكذا مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية وذكر أهم التعاريف:

أ. حسب تقرير مكتب العمل الدولي:

يعتبر اقتصاد موازي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبع الآتية:

1- سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب القيود.
2- استعمال الموارد المحلية الخاصة التمويل الذاتي غياب الافتراضي من البنوك.
3- الملكية العالمية للمؤسسة.
4- تتميز المؤسس بصغر الحجم وممارسة نشاطات على نطاق صغير.
5- تعتبر اليد العاملة أهم عوامل الإنتاج ويتم الاعتماد عليها بشكل واسع.
6- التكوين المكتسب خارج النظام المدرس
7- تتميز الأسواق بالمنافسة الغير منظمة.

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص17.
[2] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص17.

وبناء على هذه الأرضية التي وضعها المكتب الدولي للعمل في تعريفه الاقتصاد الموازي ، عطاء الأفكار العامة لهذا القطاع انطلقت التحاليل والنقاشات حول هذا الموضوع من مختلف الأخصائيين لتظهر بعد ذلك تعريفات مختلفة خاصة بظاهرة الاقتصاد الموازي.

وقد ظهرت أول وجهتي نظر مختلفتين لتحليل القطاع الموازي ما بين الاقتصادي hart.k" و المكتب الدولي للعمل " BTT"ونخسر ذلك فيما يلي " :بالنسبة لـ HART.K فقد طرح مشكلة الدخل أو العائد غير الرسمي دخل إضافي ومكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي وذلك أمام مشكلة تضخم وضعف المداخيل وبالتالي فقد أشار HART.K هنا إلى تحليل على مستوى إلى العائلات يشير إلى أن الدخل العائلي مكون من داخل مصدر رسمي وداخل في مصدر غير رسمي بمعنى آخر وجود عمل مزدوج للفرد عمل رسمي وعمل غير رسمي مثلا عمل شخص في ادارة مؤسسة ما بصفة رسمية وعمل آخر يقوم به كسياقة سيارة أجرة وهذا ما يعرف بازدواجية العمل

ب. بالنسبة لمكتب العمل الدولي BTT:

عرف القطاع الموازي على أنه قطاع يضم مجموعه وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة الخصائص والمعايير خاصة تنطقان يا منه بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات وبالتالي فقد أشار المكتب الدولي للعمل هنا إلى تحليل على مستوى الوحدة الإنتاجية أي المؤسسة.

حيث اعتمدت معظم الحكومات والمؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات الغير رسميا ودرجة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وكذلك التسيير ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية وغير الرسمية.

ج. بالنسبة لفيتو تانزي VITO TANZI:

هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ على السلطات الضريبية أو مجموعة دخول غير الواردة في الحسابات الوطنية كما يعرفه في صيغة أخرى له بأنه ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصائيات الرسمية بسبب عدم إعلان أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية.

د. بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

ترى أن القطاع الموازي هو ذلك القطاع الذي في ظله لا تعتمد المؤسسات أثناء قيامها بنشاطات اخذ تصريح من الهيئات المختصة.

هـ. بالنسبة لكل من: SCHNEIDER FRIDREECHوDOMINIK ENSTE :

يسمى اقتصاد الظل أيضا بالاقتصاد الظلي الخفي أو الاقتصاد الموازي وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروع فقط يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإن الاقتصاد يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما بلغت بها السلطات الضريبية.

و. بالنسبة للأستاذ احمد هني:

عرف الظاهر على أنها تنحصر في جملة من النشاطات التي تراها الدولة أو أنها تعتمد غض البصر عنه.

ز. بالنسبة للمؤتمر الدولي للإحصائيات CIST:

يعرف المكتب الوطني الدولي للعمل القطاع الموازي بصفة عامة على انه مجموعة من الوحدات الانتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب عمل ومداخيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات.

تتميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ضعف مستوى التنظيم.
- عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال والعمل كعامل إنتاج .
- اقتصاد سلع ضعيف.
- تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات المالية والاجتماعية.

ح. بالنسبة للنظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة SCM93 :

يعتبر نظام المحابة الوطنية الاقتصاد الموازي مجموعة من المعاملات الخفية غير الظاهرة، وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء وغير الرسمية وغير النظامية وتتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء كما يعرف القطاع الموازي على انه مركب من مجموعه وحدات اقتصاديه مخفيه في شكل مؤسسات فرديه تنتمي لقطاع العائلات لا

توظف إجراء بصفة دائمة بل بصفة مؤقتة وبالتالي تخلق مشكلات في عمليه ضبط المجاميع الحسابية في جداول المحاسبة الوطنية.

إدراج ميسر خاصة بهذه السوق:

ط. تيسر توفير السيولة المبكرة للأوراق المالية المدرجة فيها قبل إدراجها في السوق النظامية

ي. السوق الموازي هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف ويتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطع البنك المركزي تلبية طلبات المؤمنين على العملات الصعبة.

ك. أو هو السوق الذي يشمل المداخيل المحققة بطرق شرعية ولكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات من ورائها لدى مصالح الضريبة وكذلك المداخيل المحقق من الأنشطة غير المشروعة كالمخدرات التهريب السلعي المراهنات الخ.... كما يشمل أيضا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود وبمعنى شامل المداخيل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية.

ل. كما يمكن تعريفه على انه: هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم تتم فيها العلاقات التجارية بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي (لا توجد تصريحات ضريبية، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا عدم احترام القواعد والقوانين العمل، ...الخ)"، وعليه فإن الاقتصاد الموازي يشمل كافة الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي كأنشطة الاقتصاد التحتي، والعمل الأسود، أي القطاعات غير الرسمية.[1]

م. يعتبر الاقتصاد الرسمي ظاهرة نجدها في كافة بلدان العالم بنسب متفاوتة وبأسماء مختلفة، على سبيل المثال، بإنجلترا وفرنسا يسمى بالاقتصاد الخفي، وفي روسيا يدعى بالاقتصاد الموازي، وبالولايات المتحدة الأمريكية يسمى بالاقتصاد تحت الأرضي، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية أنه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، الاقتصاد الأسود.[2]

[1] قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص38.

[2] بوجرفة بناصر، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 3، العدد: 6، جامعة الجلفة، ص: 130.

ن. عرفها على أنها كافة الأنشطة المولد الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج الوطني أما لنعمد إخفاءها .تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة وأما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد. وانه اقتصاد غير مرئي.[1]

رابعا: خصائص الاقتصاد الموازي.[2]

يتميز القطاع الموازي بعدة خصائص يمكن من خلالها تصنيفه وتمييزه عن القطاع الرسمي ونذكر من هذه الخصائص ما يلي:

- اللانظامية: حيث توحي بلا نظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسميه الظاهرة تبقى لذلك المفهوم الاقتصاد الموازي الاقتصاد اللانظامي الاقتصاد غير المرصود الاقتصاد غير المنظم هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيق لأن اللام نظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة والباع المتجولون والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة.
- العلاقة مع الاقتصاد الرسمي: من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد ظاهره الظلي والاقتصاد الموازي ويعتبر هذان المفهومان من.
- لا يخضع للرقابة الحكومية لا يعترف بالتشريعات الصادرة لا يوجد ترخيص لمزاولة هذا النشاط لا يلتزم برسوم قانونية لا يخضع لقوانين العمل لا يوجد ضمان اجتماعي لا يمسك دفاتر نظامية لا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات (القومية) أي تهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة لذلك يعتمد السرية في عمله شراء وبيع وعملا أي بعيدا عن الرقابة التنظيم والمنافسة الشديدة ويستمد وجوده من عيوب وتغيرات القطاع الرسمي.
- يضم شرائح متعددة سواء من حيث العمر والحالة التعليمية.
- تدني مستوى المهارة للعاملين:

الأعمال الممارسة في القطاع الموازي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن

[1] 3-بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفيعلى الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010) ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 18،جامعة غرداية، 2013، ص66.

[2] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص23

المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع وغالبا ما يتسم العاملون في هذا القطاع بتدني مستوياتهم المهارية بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشآت هذا القطاع. كما يتميز حسب وفقا لمنظمة العمل الدولية OMT، تتمثل الخصائص الرئيسية للاقتصاد الموازي في:[1]

أ. الدخل المنخفض: بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد الموازي لا تفرض عليها ضرائب.

ب. عدم توفر الأمان الضريبي: احتمال التعرض للطرد في أي وقت،

ج. طول ساعات العمل: وذلك بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأنشطة ذات كثافة في اليد العاملة.

د. انخفاض مستوى التدريب: حيث يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك،

هـ. قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه: فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.

و. انعدام السلامة المهنية: بسبب تردي ظروف وشروط العمل.

ز. انعدام أو قلة التمثيل العمالي (النقابات العمالية).

خامسا: أسباب ظهور الاقتصاد الموازي.

[2]العوامل التي أدت الي ظهور الاقتصاد الموازي. هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية الإدارية السياسية المتداخلة التي تؤثر في ظهور ونمو وانتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها والنامية ومن هذه الأسباب:

- ✓ العوامل الاقتصادية: والذي يعود سببه للتدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية مما نتج عن ذلك مشاكل الاقتصادية ودوافع تؤدي إلى بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي نذكر منها:

د. ندرة السلع فمن أحد الأسباب الرئيسية في نمو الاقتصاد هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة.

[1]حمودة رشيدة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012، ص17.

[2]حاكم اكرام مرجع سبق ذكره، ص25،26.

هـ. البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية وهناك جملة من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد الموازي مثل التعديل الهيكل الاقتصادي المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات.

و. ارتفاع مستوى الضرائب يعد ارتفاع مستوى العبء الضريبي حافزا لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الموازي.

لكن هل يؤدي تخفيض معدات الضريبة الي القضاء على الاقتصاد الموازي:

ان تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل الضريبة يساوي صفرا لكنه سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الموازي، يرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعى إليها السلطات مما يحدد درجة الالتزام بدفع الضريبة.

✓ العوامل الاجتماعية: تختلف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى ولقد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد الموازي نذكر منها:

ز. أثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي: هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر ظاهرة الاقتصاد الموازي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد حجم التوجه نحو الاقتصاد الموازي.

ح. أثر النمو الديموغرافي على الاقتصاد الموازي: إن ارتفاع النمو الديموغرافي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي فائض في اليد العاملة التي لا يمكن أن يستوعبها سوق العمل ما يؤدي بالتوجه نحو العمل في القطاع الموازي.

✓ العوامل السياسية: الاستقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مرغوب من قبل الدولة من شأنه أن يترك الحقل فارغا وحر أمام نمو واتساع الأنشطة الغير الرسمية.

✓ العوامل الإدارية:

– الفساد الإداري: في كثير من البلدان يمنح للموظفين العموميين مسؤولية وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول والمستويات اللازمة لتوفير مستوى معيشة مناسبة لهم من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين.

- الضرائب: كلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد كعبء عليهم وهذا ما تشجع التهرب منها .

-الحظر: يقصد به منع القانون لممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا ومن أمثلة هذه الأنشطة: تجارة المخدرات العاب القمار غير المشروعة.... الخ

- الفساد البيروقراطي: يستخدم بعض الموظفين العموميين سلطتهم في الحصول على مكاسب خاصة يطلق على هذه العملية اسم الرشوة.

المطلب الثاني: الفرق بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي:[1]

حسب المنظمة العالمية للعمل (OIT)، فإنو يوجد هناك عدة مميزات تساعد عمى التفرقة بين الاقتصاد الرسمي والموازي :

- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير المتجانسة.
- مرونة العمل: فبض الأنشطة يمكن ان تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى ي=بعقود غير رسمية.
- سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، راس المال، القروض، الخ).
- يلعب القطاع الموازي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، وبالإضافة الي كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.
- ان مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية التي تكون متأرجحة فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار.
- الاستجابة الي القواعد والقوانين لان القطاع الموازي يمكن ان يتناقص إذا أصبحت القوانين اقل صرامة.
- في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم، اما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا ضرائب ولا رسوم.

ويمكن توضيح اهم الفروقات في الجدول التالي:

[1] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، 28،29.

الجدول رقم (1-2): الفرق بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي:

الأهداف الخاصة بالاقتصاد الموازي	الأهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي
الأهداف الرئيسة: تحقيق اقصى حد من الربح في السوق. انعدام تشريع العمل. سهولة الدخول، عدم احترام القواعد. التمويل الذاتي. عدم دفع رسوم الضرائب. **هيكلة السوق:** لا توجد حواجز عند دخول الي السوق. التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدات المنتجة. منتجات تقليدية أسواق غير محمية. **التكنولوجيا:** تقليدية مكيفة منشاة. الاستعمال المكثف للعمل. وحدات إنتاجية صغيرة متنوعة.	**الأهداف الرئيسة:** -تحقيق مداخيل في السوق . -تطبيق تشريع النقابات. - دخول وجود النقابات. - الاستفادة من القروض الوطنية الأجنبية. -دفع الرسوم والضرائب. **هيكلة السوق:** - وجود الحواجز عند الدخول الي السوق. - أجور وعقود العمل. - منتوجات معيارية علامات مسجلة. - أسواق محمية (الحصص الرخص الرسوم) التكنلوجيا: - حديثة وعصرية. - الاستعمال المكثف لراس المال. - انتاج واسع للنطاق.

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي واوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان2004.

المطلب الثالث: أسباب تنامي الاقتصاد الموازي:

يمكن ذكر أسباب تنامي الاقتصاد الموازي في النقاط التالية:[1]

1- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها عمى تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع.

2- العولمة وأثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمار ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفيا بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

3- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي عمى تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع الموازي من أجل الحصول عمى أجور إضافية.

4- النمو الديموغرافي المتزايد.

5- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخوصصة والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال، ...الخ.

6- عدم قدرة الدولة عمى إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها.

7- تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة ... الخ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع.[2]

بالإضافة الي أسباب ذات طابع اداري تتمثل فيما يلي:

- النظم والقيود الحكومية: تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي أحد أسباب ظهور الاقتصاد الموازي، حيث نرى هنا أنه حتى وإذا لم تكن هناك ضرائب فإن الاقتصاد الموازي يستمر في الظهور بسبب القيود والقوانين والتنظيمات العمومية التي تعرقل قيام النشاط الاقتصادي.

[1] - [1] قندوز هشام ، "العلاقة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، ، في العلوم الاقتصادية 22 ، جامعة تلمسان ، 2016 ،ص72.

وتفرض هذه القيود والنظم إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو دفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتيا إجرامية أو غير قانونية كالتجار في المخدرات، العاب القمار، تجارة الجنس، ...

وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون قيام مثل هذه الأنشطة، وفي أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة نحو الاقتصاد الموازي.

ومنه وبصفة عامة كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت محاولة التهرب من اللوائح مما يؤدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود، وقد تتعمق لوائح التدخل الحكومي بأسواق، أسواق السلع وأسواق الصرف الاجنبي.

أولا: التدخل الحكومي في السوق السلعي:

ويكون ذلك بفرض الرقابة على الأسعار بوضع حدود قصوى، لها فيضطرب البائعون إلى تحويل جزء من إنتاجهم إلى السوق الموازية لتحقيق أرباح أكثر عن طريق بيع بسعر أغلى من السعر المحدد من طرف الحكومة.

ثانيا: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي: تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي إلى نشوء سوق سوداء لمصرف الأجنبي. فحينما تحاول الحكومة أن تضع سعرا لمصرف الأجنبي، يتم على أساسه تداول السمع والخدمات والأصول المالية، وحينما يعكس ذلك السعر تقييم مغالى فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة لمصرف الأجنبي، فمن المتوقع أن تنشأ سوقا موازية لمصرف الأجنبي.

بحيث عندما يوضع سعر ا إداريا لمصرف الأجنبي أقل من السعر التوازني، يمكن لبائعي الصرف الأجنبي تحقيق أرباح كبيرة عن طريق تحويل مبيعاتهم من الصرف الأجنبي لمسوق الموازي.

– الفساد الإداري: في كثير من البلدان يمنح للموظفين العمومية مسؤولية وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول والمستويات اللازمة لتوفير مستوى معيشة مناسبة لهم، من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين[1].

[1] هشام قندوز مرجع سبق ذكره، ص73-74.

كما يمكن أيضا ذكر أهم العوامل التي تحفز تنامي الأنشطة الموازية:

1- الضرائب: فكمما زادت أسعار الضرائب كمما اعتبرها الأفراد كعبء عليهم، وهذا ما شجع التهرب منها.

2- اللوائح: ان الاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطا داخله ويشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح وبالتالي ينشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها.

كما تضم اللوائح أيضا قوانين متعلقة بسوق البضائع، ضوابط الأسعار، الإلزام بالبيع إلى الحكومة أو هيئات التسويق، حصص الاستيراد وموانع التصدير، ... الخ. فكل هاته القوانين تدفع بالمنتج والمستهلك بالإفلات منها واستخدام الأسواق المخفية والموازية .

وتتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، والتي تكون مرتبطة بأسعار الصرف مما يساعد على تنامي سوق العملات الموازية للسوق الرسمية، كأن يبالغ في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي فيترك جزء منها في الخارج. أو يبيعه في السوق السوداء.

3- الخطر: يقصد به منع القانون للممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، ومن أمثلة هاته الأنشطة: تجارة المخدرات، ألعاب القمار غير المشروعة، ... الخ

. ما يلاحظ على مثل هاته الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلف في نفس الوقت آثارا سلبية كبيرة عمى الاقتصاد[1].

4- الفساد البيروقراطي:

يستخدم بعض الموظفين العموميين سلطاتهم في الحصول عمى مكاسب خاصة، يطلق على هذه العملية باسم الرشوة.

بالإضافة الي: ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الملحقة بها: كلما تعرضت الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب والي التوسع في تعددها، كلما كان ذلك دافعا مشجعا للأشخاص وأصحاب المؤسسات والتوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي، تجنبا لهذه الاعباء المتزايدة التي قد تقلل من دخولهم وأرباحهم.[2]

تعليم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة وتنامي االقتصاد الموازي.[3]

[1] هشام قندوز، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] زعلاني محمد، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة الي الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى ـ بحث في الأسباب والآثار)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، ص128.

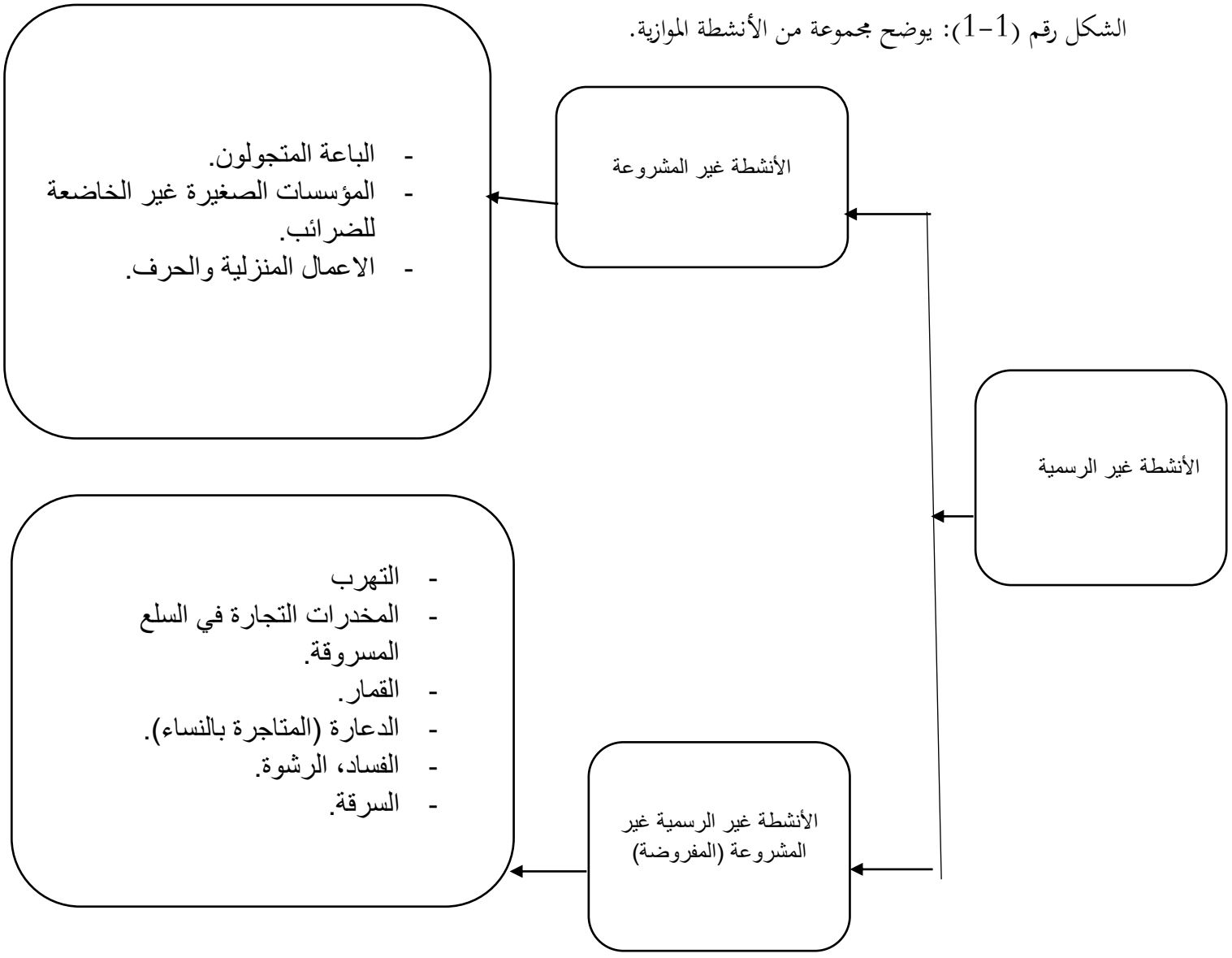
[3] نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر (الحجم، الأسباب والنتائج)، جملة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 1، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص294.

المبحث الثاني: المظاهر والاشكال التي يكون عليها الاقتصاد الموازي.

يكاد الاقتصاد الموازي يغطي كل المجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول على وجه الخصوص الدول النامية.

ويعتبر الاقتصاد الموازي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة تتفرع الي صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة والشكل التالي:[1] يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-1): يوضح مجموعة من الأنشطة الموازية.



[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص36.

المصدر: إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدي-الجزائر، 2004، ص101.

المطلب الأول: الأنشطة المشروعة:[1]

هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة، اذ انها غير معلومة للدولة حيث أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الاعمال وذلك تجنبا لتحمل العبء الضريبي.

ويعمل في هذه النشاطات عدد لا باس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر، ويشمل هذا النوع من الأنشطة الاعمال التالية:

أ. الاعمال المنزلية (الحرف):

يمثل الإنتاج المنزلي او العائلي مجموع الاعمال والنشاطات غير السوقية، التي تقوم بها في اغلب الأحوال ربات البيوت، اذ تعتبر الاعمال المنزلية من بين أقدم وسائل الإنتاج، ونمط هام من أنماط التشغيل وهو استمرار لبعض الاعمال الحرفية التقليدية التي يقوم بها الإباء والاجداد.

كما يعرف الديوان الوطني للإحصاء العمل المنزلي على انه: كل نشاط يقوم به الفرد سواء كان رجلا او امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا القطاع، حيث انه يسمح له بالحصول على عائد، ويتمثل هذا النشاط في انتاج السلع والخدمات لصالح مستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأي مراقبة مباشرة.

ب. المؤسسات الصغيرة غير الخاضعة للضرائب:

وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة وتتميز بصغر حجمها، استخدام النقود السائلة في ابرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب.

كما تتميز بإنتاج سلع وخدمات خالية من معايير الإنتاج والامن ورداءة النوعية لكن سعرها تنافسي في السوق.

ج. الباعة المتجولون:

هم عمال يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها، وهم لا يستفيدون من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيدون من الحماية، ويتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع والمواصلات حاملين بضائعهم في أيديهم وأيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية وغير العشوائية.

كل هذه الفئات تمارس نشاطات تدر عليهم بمداخيل لا تدخل في الحسابات القومية.

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص37.

المطلب الثاني: الأنشطة غير المشروعة:[1]

وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية، غير مالية تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظام الدولة وتمارس خفية وبعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة يتداولونها داخل الوطن وغالبا ما يدعونها في البنوك على انها من مصدر مشروع وهو ما يطلق حاليا بعمليات تبييض الأموال واظهارها في صورة مشروعة.

ومن بين هذه الأنشطة:

1) أنشطة الجريمة: وتشمل عمليات انتاج وترهيب وتوزيع المخدرات، عمليات التهريب للسلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة، عمليات الرشوة، القمار، المتاجرة (الدعارة) وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

2) أنشطة مخافة للوائح التي تضعها الدولة: لتحقيق أهدافها، ولكن يترتب على ممارستها انتاج سلع وخدمات مشروعة ومن امثلتها:

- ترهيب السلع المشروعة والتي قد يمنع استيرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي وترشيد استخدام الموارد النادرة للصرف الأجنبي.
- أنشطة التجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي وذلك في الدول التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على الصرف الأجنبي.

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص38

المبحث الثالث: الاثار الناجمة عن انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة.

ان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة سريعة الانتشار حيث شملت كافة الاقتصاديات مما ترتب عنها العديد من الانعكاسات تستوجب اقتراح حلول للحد منها او معالجتها.

المطلب الأول: الانعكاسات والاثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي.

تعد ظاهرة الاقتصاد الموازي كأي ظاهرة لها اثار وانعكاسات سلبية وإيجابية على المستوى الاقتصادي ككل، وفيما يلي سنتعرض لاهم هذه الاثار:

1- الاثار الإيجابية للاقتصاد الموازي:

أ. يعتبر أكثر قدرة على سرعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي وذلك لقدرته على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب التي تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية.

ب. القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبالتالي تخفيض آثار توزيعها موجبه من خلال مساعدة محدودي الدخل.

ج. يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار والنمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي والمبالغة في الضرائب والرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية والقانونية.

د. يعتبر مصدر الاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة وهذا يخلف مناصب شغل جديدة وبأجور مماثلة للأجور القانونية وبالتالي يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي ويساعد في حل الأزمة البطالة في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي.

هـ. ويشير Duisburg إلى الاقتصاد الموازي على انه يلعب دور المهدئ الاجتماع ويقول انه سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي فانه موجود اقتصاد خفي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.[1]

و. يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.

[1] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

ز. إن انخفاض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص عمل كثيرة مولدة لفرص عمل أخرى، وبالتالي زيادة دخول الأفراد[1]

1) الاثار السلبية للاقتصاد الموازي

ان الاقتصاد الموازي ظاهرة ذات ابعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، ووجوده لا يؤدي فقط الي تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي، وانما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وانماط توزيع الدخل الحقيقي في المجتمع...

وفيما يلي سنتناول اهم الاثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

أ. **الاثار الاقتصادية:**[2]

- فقدان حصيلة الضرائب: تتمثل اهم الاثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد الموازي في حصول بعض الافراد على دخول دون أي ضرائب عنها، مما يشكل اخلالا بقاعدة "العدالة" في فرض الضريبة، ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الافراد بإخفاء حقيقة دخولهم او طبيعة وظائفهم التي يقومون بها، وعدم الكشف عنها لإدارة الضريبة.

كذاك فان هناك بعض الاشكال الضرائب مثل: ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي وفي الوقت الذي ينمو ويزداد الاقتصاد الموازي، فان ذلك يؤدي الي فقدان جانب كبير من إيرادات الضريبية، والتي تعد من اهم المصادر الإيرادات الضريبية بالنسبة للدولة ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب.

ومن اجل تعويض هذا النقص في حصيلة الإيرادات الضريبية الناتجة عن التهرب الضريبي تضطر الحكومة الي زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة، وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الموازي غير العادل، الامر الذي يدفع الناشطين في القطاع الرسمي على التهرب الضريبي.

- اثار الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الكلي:

[1] ودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص71.
[2] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص66-73.

يؤدي استفحال الاقتصاد الموازي الي فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد الي تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات (مثل: معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، التضخم، احصائيات ميزان المدفوعات، الانفاق العام، توزيع الدخل القومي...)، الامر الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية، والتي كان بناءها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد الموازي.

وفيما يلي نتناول بعض اثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

- تشوه المعلومات: عندما يرتفع حجم القطاع الموازي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية، ومن ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير المناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعندما تكون التوقعات غير صحيحة والسياسات غير مناسبة فان النتائج تأتي على عكس المتوقع لها.

ولان القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، والتي تأخذ الاقتصاد الموازي في الاعتبار فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات التالية:

- ان الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح لأداء الاقتصاد العام، ومن ثم قد تؤدي الي تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد.
- ان المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي الي اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم او العكس، او في بعض الحالات الي سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.

ان النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى والتي سوف يترتب عليها اثار اقتصادية غير مناسبة، وبتالي فن النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون اقل مما هو مطلوب، او قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، ومستوى ادائهما الاقتصادي. على سبيل المثال: فان إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التشغيل قد يشير الي ان الاقتصاد الرسمي يعاني من انحسار، وان الاقتصاد يعمل في مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي اكثر بكثير من المستوى المسجل، وان

مستوى البطالة الحقيقي اقل من المستوى السجل، ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية اكثر من اللازم إجراءات توسعية اكثر من اللازم، لان جانبا من العمال المسجلين على انهم في حالة بطالة يعملون فغلا ولكن في الاقتصاد غير الرسمي.

ومن المعروف ان السياسات التوسعية المغالى فيها تؤدي الي زيادة الضغوط التضخمية، وفي هذه الأحوال قد تجد السلطات النقدية نفسها مضطرة الي استيعاب معدل اعلى للتضخم، وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات اعلى بكثير من تلك التي يجب ان تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقي، ومن شان هذه السياسات في مثل هذه الظروف ان تؤدي الي رفع مستوى الأسعار بدلا من رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي او مستوى التشغيل.

- معدلات البطالة: يسبب الاقتصاد الموازي في اعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر الحكومة الي تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه، حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد الموازي، ضمن فئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الامر الذي يؤدي الي اعلان معدل مرتفع للبطالة ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية.

ومن هنا تظهر أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي.

ولكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة؟ ان الخطأ يرجع الي الطريقة التي تقاس بها معدلات البطالة بحيث تقوم على أساس المسوحات، التي تقوم على إجابات افراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية.

ان جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الاسرة او غيرها تقوم على فرضية ان الافراد أمناء في اجاباتهم.

على الرغم من ان نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الاستعانة بها في حالة عدم صحتها، فان هذه الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات، وبما ان الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات، فان معظم الاقتصاديين يدخلونها في إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات، وكنتيجة لذلك فان نتائجهم تكون متحيزة.

- معدلات النمو الاقتصادي: عندما يتواجد الاقتصاد الموازي فان معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فاذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والموازي ينموان بصورة متوازية، فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، اما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع والعكس.
- ولهذا يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات اقل من الواقع، او تقديرا مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي.

وعلى ذلك فان قياسات الناتج الوطني التي لا تأخذ الاقتصاد الموازي في الحسبان تكون غير دقيقة.

ولقياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي، فان ذلك يتطلب دراسة الأثر على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد الموازي الناتجة عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.

وذلك ان النمو البطيء للاقتصاد الرسمي ربما يؤدي من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية الي زيادة الضغوط على الافراد للبحث عن دخول إضافية، او زيادة مصادر الدخول التي يحققونها وذلك من اجل المحافظة او تحسين مستوياتهم المعيشية.

وتزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة في الضرائب على الدخول الشخصية، وذلك لتميل الانفاق الحكومي المتزايد، وهو ما يؤدي الي تخفيض الدخل الشخصي المتاح للإنفاق المولد من الاقتصاد الرسمي.

وتؤدي مثل هذه الضغوط الي زيادة عرض العمل في الاقتصاد الموازي خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة، حيث يزداد عرض العمل الجاهز للتوظيف، مما يزيد من الوضع الي التحول الي الاقتصاد الموازي

وبينما تؤدي البطالة المرتفعة والنمو البطيء للاقتصاد الرسمي الي زيادة حجم الاقتصاد الموازي من خلال اثار العرض هذه، فان ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدي الي زيادة حجم الاقتصاد الموازي، من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع والخدمات التي يتم انتاجها في الاقتصاد الموازي، حيث تميل أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الموازي الي التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي.

بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الموازي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم أنواع السلع والخدمات، او عندما تكون السلع والخدمات مدعمة من الحكومة بشكل كبير، وتقدم للمواطنين في الاقتصاد الأسود بأسعار منخفضة.

- معدلات التضخم: يعني وجود الاقتصاد الموازي ان معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الرسمي الي التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الموازي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الموازي، اذ انه من المتوقع ان تكون أسعار السلع في الاقتصاد الموازي اقل من الأسعار في الاقتصاد الموازي، بأعباء الضريبية والاجرائية. وعلى العكس من المتوقع في حالة الدول النامية عندما تكون معظم السلع مدعمة او تخضع للتسعير الجبري، او تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، ومثال ذلك: الدقيق، الاسمنت والخشب .... ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لان سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي كحقيقة واقعة، وانما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات. وهكذا فانه يمكننا ان نواجه حالتين: اما المغالاة في معدلات التضخم أوان تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.
- السياسة النقدية:

يترتب على الاقتصاد الموازي زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لأغراض اجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي، الا ان مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة، لان الحاجة الي تجنب دفع الضريبة والرغبة عن عدم الكشف عن ممارسة أنشطة الموازية قوية للغاية. وعلى ذلك يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد الموازي.

كما يؤثر الاقتصاد الموازي على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي monetary base، أي احتياطات البنوك من النقود والارصدة السائلة. والتي يفترض انها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي، وبما ان نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الموازي تعتبر مرتفعة، فان سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي. ولهذا فان سياسة البنك المركزي لا بد وان يتم تحليلها في ضوء اثارها على احتياطات البنوك والجزء المتبقي من النقود السائلة فقط، بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد الموازي.

فاذا ما كانت السياسة النقدية متشددة، فان ذلك يؤدي الي تقليل احتياطات البنوك وكذلك الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض اجراء المعاملات في الاقتصاد الموازي.

والخلاصة هي ان وجود اقتصاد الموازي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، والاحتياطي النقدي، وغيرها، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة.

- أثر الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزئي:

ان أثر الضرر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي (إضافة الي تأثيره على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي) يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد وتوزيع الدخول، وذلك راجع الي ان الضرائب تلعب دورا مهما في توزيع الدخول، وكذلك كأداة تخصيص الموارد.

- الأثر على توزيع الدخل:

ان زيادة حجم الاقتصاد الموازي يؤثر أيضا على عدالة توزيع الدخل القومي، حيث يترتب عن نمو هذا القطاع احداث زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع، وهو ما يعني حصول بعض الفئات على دخول كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الاعمال التي تقوم بها، ومن ثم فان هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة والتهرب الضريبي، هذا في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مماثلة او مواكبة للزيادة في الدخول المحققة في الاقتصاد الموازي، الى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة الى تمويل ذلك النقص في الحصيلة الناشئ عن تهرب البعض من عبء الضرائب , وهو ما يؤدي الى الاخلال بالعدالة في توزيع الدخل القومي , ومن ثم يبدد جهود الدولة من اجل تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع .

- الأثر على توزيع الموارد: يؤثر وجود الاقتصاد الموازي على أداء الاقتصاد الرسمي بعدة طرق وينتج عنه اثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد الموازي فان الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف يكون أكثر الحاحا. وبما ان الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فان مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب الى دفع المزيد من الأنشطة الى التحول نحو الاقتصاد الموازي، حيث تزداد العوائد من التهرب

الضريبي، مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصاديين بالشكل الذي يمكن الاقتصاد الموازي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد.

ان توازن الذي سيصل اليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد الموازي سوف يكون اقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع، فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد الموازي الي تعديل أسلوب استخدام عناصر الإنتاج.

عل سبيل المثال يؤدي انخفاض حجم القاعدة الضريبية الي وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخفض للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة، وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة.

ان النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة، والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، الامر الذي يؤدي الي انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

ب الاثار الاجتماعية:[1]

- يحقق الاقتصاد الموازي إيرادات ومكاسب كبيرة لفئة من الناس ولكن على حساب الدخل القومي، كما انه يؤدي الي اثار اجتماعية سيئة جدا من أبرزها زيادة الغني غنا وزيادة الفقير فقرا، كما يسبب سوء توزيع الموارد بين الناس.
- ان الاقتصاد الاجرامي وخاصة غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشر الي اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي.
- حرمان العمال الاستفادة من التقاعد يسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الاجتماعي.
- ان اغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأمين والفئة الشابة، ويحصلون على أجور اعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة اغراءات للعمل في هذا الاقتصاد وتترافق معه مشاكل اجتماعية كثيرة.
- ان الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدون من كل خدمات الدولة ولا يسددون أي التزام تجاه خزينتها، ولذلك قد يكون وبحكم موقعهم وعلاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشر على أمور هامة مثل: العلامة التجارية تامين السلع وخدمات لا يعكس سعر بيعها السعر الرسمي.

[1] حورية بورعدة مرجع سبق ذكره، ص73-74.

- ان هذا الاقتصاد يساهم في تفشي وانتشار الامية من خلال ان اغلب العاملين فيه اميين، أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية او الإعدادية ولا سيما انهم يحصلوا على دخول تتجاوز اعلى الشهادات، ويرسخوا مفهوم ان الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم الي أولادهم وبتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي.
- انتشار نوادي القمار والاعمال الإنتاجية وبتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية، وزيادة معدلات الجريمة وازدياد اعداد المجرمين الخ.

ج–الاثار السياسية:[1]

اثار هذا الاقتصاد تتركز في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية والانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية، وقد يصبحون مؤثرين في صياغة وإقرار القرارات السياسية، حيث ان زيادة قوتهم قد تؤدي الي تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة الي الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي.

تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد الموازي في دواليب النظام الحاكم حتى يتمكنوا من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية، وتجنيد بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة والاكراميات وهذا يحدث الفساد السياسي.

توجد آثار أخرى تؤثر على بناء السياسات الاقتصادية الكلية السليمة نتيجة غياب إحصائيات حول أنشطة وحجم الاقتصاد الموازي، وعجز الميزانية العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، وعدم فعالية السياسة النقدية نتيجة غياب حركة الأموال غير الرسمية المتداولة في قنوات الاقتصاد الرسمي.[2]

كما يتعارض الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي في عدد من المجالات الحيوية، أهمها انعدام النظم الحكومية نسبيا، ويؤدي ذلك إلى وجود العديد من أوجه انعدام الأمان، والافتقار إلى المساومة الجماعية والحماية من أشكال التمييز، فكثيرا ما يخضع العمال غير النظاميين لتنظيم أوقات العمل بصورة متقلبة وغير آمنة والعمل لساعات طويلة، ويعمل الكثير منهم في مجال العمل بالقطعة، مما يشجع على عادات عمل غير مأمونة ويحوّل عبئ المسؤولية عن حماية الصحة المهنية من أصحاب العمل إلى العمال، وبالرغم من وجود بعض الأجور المرتفعة نسبيا في الاقتصاد الموازي،

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص74-75.

[2] فوري يحي عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذجMIMIC للفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد: 1، العدد: 8، جامعة بومرداس، 2018، ص40.

فإن الأغلبية الساحقة من العمال غير النظاميين ينتمون إلى فئات مهمشة ويعملون دون تدريب مناسب، ودون احتياطات تكنولوجية وصحية.[1]

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للحد او التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الموازي.

يتفق معظم دارسي الاقتصاد الموازي على ان السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية اذ ما تضاؤل حجم الاقتصاد الموازي، ومن ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد الموازي في محاولة للقضاء عليه، او التخفيف من حدة الاثار المترتبة على وجوده.

ومن اجل ذلك علينا النظر الي جذور هذه الظاهرة واهم الأسباب الدافعة الي بروزها ومحاولة إصلاحها او تعديل فيها، على ما سبق دراسته يجب مراعاة الاتي:

- إعداد وتكييف الإطارين التشريعي والتنظيمي بغية القضاء على التجارة غير الرسمية، من خلال وضع أحكام وسن نصوص تتماشى والقواعد الأساسية لاقتصاد السوق.
- تكثيف عمليات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش، وذلك للحد من الممارسات التدليسية وفرض احترام القواعد القانونية والتجارية المعمول بها.
- التنسيق مع الجماعات المحلية، قصد إنشاء فضاءات رسمية لامتصاص الأنشطة الموازية، وإدماجها في الإطار الرسمي.
- عصرنة إدارة الضرائب في مارس 2004 بعد إمضاء الاتفاق بين الجانب الجزائري ممثلا ب 3 وزارات (النقل، التجارة، والمالية) والاتحاد الأوروبي، والذي انطلق تنفيذه شهر أوت 2005.[2]
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية: وذلك بإعادة النظر في الإجراءات والأساليب المطبقة في مجال الاقتصاد الرسمي، وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي وذلك بتبسيط الخطوات

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن 19 من الصحة البدنية والعقلية، ص: 6-7.

[2] برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم 30 الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009-2010، ص 139-140.

الإجرائية وتقليل المستندات المطلوبة للمراجعة الضريبية، خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة، وذلك يمكن ان يقضي على جانب كبير من الاعمال غير المشروعة.

- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل، حيث ان الإنتاجية ترتفع بشكل ذائم بينما الرواتب والأجور لا ترتفع بنفس المعدلات، حيث ان ضعف مداخيل العمال في القطاع الرسمي يدفعهم الي العمل في مجالات أخرى بعيدة عن اعين الرقابة لكي يسدوا الفجوة بين الدخل والانفاق.
- انشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدة والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد الموازي (كالباعة المتجولون، تجار الحقيبة، ميكانيكيين.) لتدفعهم شيئا فشيئا للعمل في الاقتصاد الرسمي.
- ان زيادة عدد العاملين في الاقتصاد الموازي مرتبط بعدم الملائمة هذه القوى العاملة مع متطلبات تسوق العمل، ولذلك من الضروري تأهيل وتدريب هذه اليد العاملة وتشجيع البحث العلمي والتكوين المهني اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد ككل.
- زيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم وكذلك زيادة اعداد مفتشي العمل، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الاشكال من العمالة الخفية.

وهكذا فان معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد ومحاولة التغلب عليها، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز والاغراءات نحو الانضمام الي هذا الاقتصاد، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، وهو ما يؤدي الي تضييق حجم الاقتصاد الموازي وحصره في اضيق نطاق ممكن.[1]

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص77،78.

خلاصة الفصل:

كخلاصة يمكننا القول بان ظاهرة الاقتصاد الموازي متعددة الابعاد ومتشعبة الجوانب، وذلك نظرا لتعدد تعاريفها ومفاهيمها، حيث اختلف معظم الاقتصاديون والباحثون على تقديم تعريف واضح ودقيق لهذه الظاهرة، الامر الذي يجعلها محل اهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة.

هناك اختلاف في تعريف الاقتصاد الموازي ومجالاته، وتعدد مصطلحاته التي تشير الي نفس المعنى ومنها: الاقتصاد الموازي، اقتصاد الظل، اقتصاد اخلفي ...إلخ، كما أن هذه الظاهرة تنشأ في ظروف الأزمات الاقتصادية وتمتد إلى فترات بعيدة المدى دون التخلص من آثاره في المدى القصري، بالإضافة فإن أسباب أو العوامل المساعدة على بروزها متعددة أيضا، ولكن نجد من أهمها هو العبء الضريبي، وكثرة القوانين وتعقدها، انتشار البطالة وتفاقمها هذا لعجز الدولة على توفير مناصب العمل وغيرها.

أن وضع حد للأسواق الفوضوية تعتبر خطوة ايجابية لكن غير كافية لان الحل ليس في محاربة التجار الفوضويين فقط، وإنما تشجيعهم في الانخراط في الأسواق المنظمة، كما انه ليس هؤلاء الشباب من يضر بالاقتصاد الوطني، وانما المستوردين وتجار الجملة والموزعين الذين يزودون تجار التجزئة. وأن حل ظاهرة الاقتصاد الموازي لا تكمن في قمعه فقط وإنما في وضع آليات تحفز الناشطين في مجاله على الالتحاق بالنشاط الرسمي، على غرار خفض تكاليف النشاط الرسمي مقارنة بالنشاط الموازي.

الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق الصرف الموازي.

تمهيد:

تعتبر أسواق الصرف الموازية من بين أهم الموضوعات التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي، حيث تشهد مختلف الاقتصاديات درجة متفاوتة من الأنشطة الموازية، تتسع دائرتها بانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية حيث يكون موضوعها مختلف السلع والخدمات انتاجا وتبادلا، او يكون موضوع التبادل فيها رؤوس الأموال او العملات الأجنبية.

السوق الموازي للعملة الصعبة هو سوق حر أين يتحدد سعر العملة الأجنبية عن طريق العرض والطلب على العملة، حيث يعتبر ظهور السوق الموازية هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف، ويتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطيع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة

ويعتبر سوق الصرف الموازية في مميزات دول العالم الثالث، وأصبح التبادل فيها يدخل ضمن العادات والتقاليد، فهي سوق حرة، وسعر صرف العملة الأجنبية فيها يتحدد حسب العرض والطلب أي مثل أي سوق أخرى.

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا الي تجزئة الفصل الأول الي ثلاث مباحث:

المبحث الأول: اساسيات حول سوق الصرف الموازي.

المبحث الثاني: نظريات سوق الصرف الموازي.

المبحث الثاني: سوق الصرف الموازية بين المنافع والتكاليف.

المبحث الاول: ماهية سوق الصرف الموازي.

تعرف العملة الوطنية منذ عام 1985 وهو التاريخ الموافق لبداية الأزمة الاقتصادية المعروفة بمؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية واقعا مريرا وغير سار، فخلال العديد من السنوات لم تتوقف هذه العملة عن التدهور والانزلاق والتخفي مع تباين هذه المصطلحات

المطلب الاول: اساسيات حول سوق الصرف الموازي.

تتنوع اساسيات سوق الصرف الموازي من تعاريف واهداف وخصائص واثار نذكر منها:

أولا: تعريف سوق الصرف الموازي.

السوق الموازي أو الغير الرسمي هو السوق الذي يشمل المداخيل المحققة بطرق شرعية و لكن لا يتم الإعلان عن الإرادات المحققة من ورائها لدى مصالح الضريبة و كذلك المداخيل المحققة من الأنشطة الغير المشروعة (كالمخدرات, التهريب السلعي, المراهنات....الخ) كما يشمل أيضا كافة المعاملات و المبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود و بمعنى شامل المداخيل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية ، حيث الهدف من تواجد هذا السوق هو تحديد انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الأسعار المحلية أين توجد مراقبة لتدفقات رؤوس الأموال و الاحتياطات الدولية.[1]

هو سعر يتحدد بحرية بحسب قانون العرض والطلب يتحدد من طرف سوق الصرف الموازي تنشط أسواق الصرف الغير الرسمية بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية من اجل تغطية الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه[2].

هي تلك السوق التي تتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، وفي ظل هذه الظروف تتوافر فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية.

يطلق أيضا على أنظمة الصرف مع سوق للصرف الموازي اسم أنظمة الصرف متعدد الأسعار وهي توضع في مقابلة أنظمة الصرف موحدة السعر وهي تلك الأنظمة التي يتم تبادل العملة الوطنية فيها على أساس سعر موحد للصرف.

[1] عبد الله ياسين،" دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية "دراسة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، سنة 2014 " حالة الجزائر، ص64.

[2] عزوز علي وبوزيان عبد الباسط " الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، 21/20 نوفمبر 2007، ص281.

بالنسبة لجميع عمليات الصرف وبالنسبة لجميع المتعاملين الاقتصاديين هو سعر الصرف الرسمي المحدد وفق نظام الصرف المعتمد من طرف السلطات النقدية.

أو هو ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله تنظيم التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها بشروط.

يشير مصطلح سعر الصرف الموازي الى سعر الصرف الحر المطبق على العمليات الرأسمالية في ظل نظام للصرف ثنائي السعر (سعر الصرف الرسمي الموازي) أو الى سعر الصرف الحر المطبق في ظل نظام للصرف مع سوق موازي غير شرعي للصرف (سعر الصرف الموازي غير الشرعي).في حين يشير مصطلح سعر الصرف الرسمي الى السعر التجاري المطبق على العمليات الجارية (أساسا العمليات التجارية) لميزان المدفوعات في ظل نظام للصرف ثنائي السعر أو الى سعر الصرف الوحيد المط بق على كل من العمليات الجارية والرأسمالية الرسمية المحدد من طرف السلطات النقدية (عادة سعر صرف ثابت مق يم بأكثر من القيمة التي يحددها سوق حر للصرف).

تشير علاوة الصرف الموازي الى الفرق كنسبة مئوية بين سعر الصرف الموازي (الشرعي أو غير الشرعي) وسعر الصرف الرسمي.[1]

ثانيا: أسباب ظهور سوق الصرف الموازي واهدافه

1- اسباب ظهور السوق الموازي.

كلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كل ما زادت سعة السوق الموازي أكثر الفرق بين السعر الصرف الرسمي والموازي (غير الرسمي) يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في السوق غير الرسمية ومن هنا فإن سعر الصرف الموازي المرتفع كثيرا يمكن قبوله لسببين:

التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخيل إضافية.

الندرة أو النقص في السلع المستخدمة في السوق المحلية.

الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية:

[1] قماش نجب، "إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2020/2019، ص29.

بالإضافة إلى أنها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية وتمويل الاستثمارات وتسديد خدمة الدين فان العملات الصعبة مطلوبة لغاية أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف.

- تمويل الواردات غير القانونية.
- تمويل المدفوعات غير المنظورة.
- توظيف رؤوس الأموال في الخارج.

عرض العملات الصعبة في السوق الموازية منافسة أخرى للعرض.

- الصادرات المهربة.
- بيع العملات الصعبة من طرف (المهاجرين الدبلوماسيين والسياح)
- الإفراط في الفاتورة بالنسبة للواردات .
- انخفاض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به.[1]

بالإضافة الي بعض الأسباب الأخرى:[2]

- ضعف الاساسات الاقتصادية في الدولة، كارتفاع معدلات التضخم، ومحدودية احتياطات النقد الأجنبي.
- فرض ضوابط صارمة على العملات، مما يحد من كمية العملات الأجنبية المتاحة للمقيمين في الدولة.
- فرض نظام سعر ثابت في الدولة، بحيث يتم ربط سعر صرف العملة المحلية بسعر صرف مرتفع وغير واقعي، كالدولار الأمريكي، او أي عملة عالمية أخرى.
- انعدام الثقة بين المواطنين في قيمة العملة المحلية.
- الهروب من قيد الأسعار التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات، والثاني هو الرغبة في التهرب من الضرائب التي تفرضها الدولة أيضاً على السلع والخدمات[3].

[1] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] روان وجيه نجار، ١٩ يونيو ٢٠١٩، ما هي السوق السوداء للعملات، 14جوان2022، https://mawdoo3.com/
[3] مصطفى حسين: 29سبتمبر 2021، أسباب ظهور السوق السوداء 'Black Market' وأثرها على الاقتصاد، 14جوان 2022، https://e-tejara.com/

2- اهداف السوق الموازي:

- توسيع القاعدة الاستثمارية وذلك من خلال إدراج المزيد من الشركات في السوق الموازي مما يؤدي إلى زيادة الخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين فرص تقييم هذه الشركات وتحديدا الصغيرة والحديثة منها من خلال التزام هذه الشركات بشروط الإفصاح ومتطلباته.

- تحفيز الشركات المدرجة في السوق النظامي على تطوير أدائها والمحافظة على تطوره وعدم تراجعه وبالتالي الانتقال إلى الإدراج في السوق الموازي.

- توجه عدد كبير من الشركات للإدراج في السوق الموازي يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق المالي

- يعتبر السوق الموازي أحد عوامل الاستقرار والدعم للسوق النظامي كونه يمثل سوق تأهيل للشركات التي لا تستوفي شروط الإدراج في السوق الرسمي وهو أمر يشجع هذه الشركات على التطوير وتنمية الأداء التشغيل وزيادة الربحية.

- أحكام الرقابة وحماية حقوق المستثمرين حيث انه من خلال إدراج الشركات في السوق الموازي بتمكن هيئه سوق رأس المال من أحكام الرقابة على هذه الشركات وذلك بإخضاعها لشروط الإفصاح ومتطلباته ما يوفر المعلومات الموثوق حول أداء هذه الشركات لجمهور المستثمرين .

- القضاء على مظاهر التداولات غير القانونية إنجاز التعبير التي تم خارج إطار السوق دون ملكية أسهم ونقل هذه التداولات تحت مظلة الهيئة ورقابتها واشرافها وذلك من خلال القيد وايداع أسهم هذه الشركات في مركز الإيداع والتحويل في السوق المالي.[1]

[1] فايزة سي محمد، سعر الصرف الحقيقي -فعالية سعر الصرف الموازي مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي بنكي ومالي. تلمسان، الجزائر: جامعة بلقايد،2014-2015، ص34.

ثالثا: أنواع ومحددات سوق الصرف الموازي:

1- أنواع سوق الصرف الموازي.

تنقسم أنواع سوق الصرف الموازي الي:

- **أسواق صرف موازية شرعية:**

في هذه الحالية يتم تبني نظام مع السوق للصرف الموازي بقراري واعي من السلطات النقدية حيث تكون امام نظام صرف ثنائي السعر عادة لمواجهة ازمة في ميزان المدفوعات نتيجة عن موجة خروج لرؤوس الأموال الأجنبية بعد دخولها نتيجة فتح حساب العمليات الراس مالية لميزان المدفوعات المطبق على مختلف العملات وفق هذا النظام فيتم تطبيق سعر صرف مرن (سعر الصرف الرسمي الموازي) يتحدث بشكل حر في الجزء من سوق الصرف الموجهة لتمويل العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (سوق الصرف الموازي الشرعي).[1]

- **أسواق الصرف الموازية غير الشرعية:**

هنا يظهر سوق الصرف الموازي خارج إدارة الدولة يمثل رد فعل على القيود الكمية التي تفرضها السلطات النقدية على تلبية الطلب على العملات الصعبة بالسعر الرسمي ويتم تحديد سعر الصرف فيه بشكل حر عبر تلاقي العرض والطلب على العملات الصعبة خارج الأطر الرسمية.

رغم عدم شرعية هذا النوع من الأسواق لا انه يكون عادة من طرف الدولة التي ترى فيه متخذا المقصات من سوق الصرف الرسمي بالرغم من بعض الفترات من التشديد الأمني على نشاطه.[2]

2- محددات سوق الصرف الموازي.[3]

أ. عوامل الطلب:

- تمويل العمليات التجارية: عمليات الاستيراد، عمليات التهريب السلعي، والعمليات الغير شرعية.
- تحويلات رؤوس الأموال خاصة في فترة الانفتاح الاقتصادي.

[1] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص33.
[2] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص33.
[3] حاكم اكرام، مرجع سبق ذكره، ص34.

- المدفوعات الغير منظورة عملية تمويل تجارة المخدرات التي تتم أساسا بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي.
- سياحة المقيمين في الخارج.

ب. عوامل العرض:

- التسعير الأكثر بالنسبة للواردات وناقل بالنسبة للصادرات.
- تحويلات المغتربين.
- العمال الأجانب.
- السياح الأجانب.
- الدبلوماسيين.
- عمليات التهريب.

رابعا: عناصر وخصائص واثار سوق الصرف الموازي.[1]

أ. **عناصر سوق الصرف الموازي:** من اهم عناصر سوق الصرف الموازي:

- الشركات الحديثة النشأة التي تلبي أحد شروط الادراج ومتطلبات السوق النظامي.
- الشركات المتغيرة من حيث الأداء المالي ولديها سجل من الخسائر المالية المتتالية.
- الشركات المدرجة في السوق النظام التي لم يتم نقل ادراجها للسوق الموازي بسبب عدم قدرتها على تحقيق شروط الادراج في السوق النظامي من حيث الأداء المالي او احجام التداول او غيرها من متطلبات الادراج في السوق النظامي.

ب. خصائص السوق الموازي.

يتميز السوق الموازي بعدة صفات يمكن من خلاله تصنيف أو تميزه عن السوق الرسمي ونذكر منها:

- الافتقار إلى التنظيم: تتسم السوق الغير الرسمية في غالبيتها بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها السوق الرسمي من حيث تنظيم العمل نمط الإنتاج والتوزيع وعملية التسويق.

[1] فايزة سي محمد، مرجع سبق ذكره، صفحة 33.

- المرونة: أي عدم الخضوع للقوانين الرسمية التي أدت بالسوق الموازي إلى إتباع قواعد أكسبت سمات أخرى منها المرونة في العمل الأجر ونظام السوق.
- ضآلة رأس المال والتكنولوجية المستخدمة: يعتمد العمل في السوق الموازية بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكاليف العمالة مقابل رأس المال المستخدم أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية ولا تسرف في استخدام الطاقة.
- صغر حجم المنشأة :يتسم العمل في السوق الموازي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت كما انه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي وأما بخصوص عدد العمال فهو قليل.
- تدني مستوى المهارة للعاملين: الأعمال الممارسة في السوق الموازية غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارة متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع.[1]

خامسا: الاثار السلبية لسوق الصرف الموازية وطرق مكافحته:

1- الاثار السلبية لسوق الصرف الموازي.

توجد عدة آثار سلبية للسوق الصرف الموازي نذكر منها ما يلي:

- تأثر الأسواق الموازية على الادخار المحلي من خلال تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة التهريب.
- اتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الرسمي يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة .بما لهذا الإجراء من سلبيات كتضخم وتأثر الميزانيات.
- تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وتفاقم مشكلة التهرب الضريبي لأن التجار المتعاملين في هذه الأسواق لا يمتلكون سجلات تجارية ولا يخضعون للنظام الضريبي وبتالي لا يدفعون الضرائب على أرباحهم يسبب للدولة خسارة فرص حصول على إيرادات عامة إضافية.
- وليد بنية مالية واقتصادية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي كما تشجع من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر قنوات غير رسمية وغير مصرفية.

[1] قندوز هشام، مرجع سبق ذكره، ص78.

- وجود فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي يعني أن نظام الأسعار في البلد قد أصبح يتسم بالتعقيد ويفتقر إلى الكفاءة ويؤدي ذلك بدور إلى خلق تعقيدات في إعداد التقارير المحاسبية والإحصائية.
- تنامي أنشطة الجريمة والفساد وتمويل الإرهاب: تكون هذه الأسواق الموازية بعيدة عن الرقابة والتعاملات فيما تتسم بالتراضي ولا تستدعي إجراء تحقيقات حول مصدر الأموال المحولة وهو من شأنه أن يعمق من ظاهرة تبيض الأموال، وتزوير العملة...الخ
- تفضيل الأجانب القادمين من الخارج من صرف عملاتهم بسوق الصرف الموازية بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.[1]
- العرض غير كافي يؤدي إلى ظهور زيادة في التضخم المنتجات المعروضة في السوق السوداء والتي تعتبر كمالية والتي حملت محل المنتجات الأساسية هذه الأخيرة كلما كانت اسعارها مرتفعة كلما زادت حدة التضخم لتشمل كافة المنتجات في السوق المحلية. كما تؤثر أيضا على الادخار المحلي من خلال تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة التهريب[2]

2- طرق مكافحته:

تحرير التجارة الخارجية وقابليه تحويل العملة:

وتندرج تحت الشروط التالية:

– على الدولة إشباع كل الحاجات المحلية بالإنتاج المحلي أو الاستيراد – .يجب على البلد أن يمتلك حجما هاما من الاحتياجات.

– ضمان قابلية تحويل العملة ويقصد به حرية تبادل هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون قيود وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حرية تبادل هذه العملة بغيرها من العملات بحرية وبدون قيود وهنا يجب على البنك المركزي ضمان حوريه تبادل عملته في سوق الصرف بكل حرية ويمكن أن تكون هذه الخاصية شاملة.

[1] .بوثلجة عبد الناصر، د. بطاهر سمير، "سعر الصرف الموازي و الطلب على النقود"، الة المغاربية للاقتصاد و التسيير ، 2015 ،ص76.
[2] يوسف بن ختو، العالقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة ماجستير، 2016، ص96.

تخفيض القيمة الخارجية للعملة سياسة التخفيض تعتبر أداة فعاله لإزاحة السوق الموازي عن دورها المتمثل في الإخلال بنظم الأسعار والفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي يميل إلى الانخفاض حسب مستوى التخفيض.[1]

المطلب الثاني: الطلب والعرض على العملات في السوق الموازية.[2]

1- الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية:

بالإضافة إلى أنها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية وتمويل الاستثمارات (الديون الخارجية) وتسديد خدمة الدين فإن العملات الصعبة مطلوبة لغايات أخرى ليا طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف.

أ. لتمويل الواردات غير القانونية.

ب. لتمويل المدفوعات غير المنظورة.

ج. توظيف رؤوس الأموال في الخارج.

2- عرض العملات الصعبة في السوق الموازية:

عادة ما يكون عرض العملات الصعبة متأتيا عن عادات التصدير أو الاقتراض كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض.

أ. الصادرات المهربة.

ب. بيع العملات الصعبة من طرف (المهاجرين، الدبلوماسيين، والسياح).

ج. الافراط في الفاتورة بالنسبة للواردات.

د. انخفاض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به.

المطلب الثالث: نموذج اجينور للسوق الموازية.[3]

من بين أفضل الدراسات الموسعة حول الأسواق الموازية نجد نموذج (اجينور) يشير إلى الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسع وللعملة الأجنبية في البلدان السائرة في طريق النمو، إلى نتيجة عدم كفاية الإيرادات من العملة ومدى توفرها التي تكون نادرة أكثر فأكثر بسبب تباطؤ النشاطات وانخفاض أسعار المواد الأولية، القيود المفروضة على المعاملات الجارية والتهريب وخروج رؤوس الأموال من خلال قنوات رسمية. ما هي إلا نتائج لهذه الحالة لنقص العملات الصعبة ويمكننا إضافة أن الطلب عمى العملة الصعبة المتوفرة متذبذب.

[1] فوزي سماعيلي، اقتصاد معدلات الصرف مطبوعة، 2014،2015، ص77.

[2] فايزة سي محمد، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] كمال الساري، الاختلالات البنيوية والسياسات النقدية والمالية الدولية، الأسباب الحقيقية، ترجمة الدكتور كمال المرعاش، ص173.

1- فرضيات النموذج:

أ. اقتصاد صغير الحجم مع سوق موازية للعملات الصعبة.

ب. ينتج السلع المتبادلة والغير المتبادلة.

2- عرض النموذج:

متغيرات أسعار السلع المتبادلة يكتب على النحو التالي:

$$\Delta \log Be_t = Q\Delta \log E_t + (1-Q)\Delta \log B_t + \Delta \log y_t$$

حيث:

B : معدل سعر الصرف على السوق الموازية.

Δ :معدل الانخفاض المتوقع في سوق سعر الصرف الموازي.

E :معدل سعر الصرف الرسمي.

Be :السعر المحلي للسلع المتبادلة.

- الفجوة بين معدل سعر الصرف الرسمي والموازي تعتمد على درجة القيود على المبادلات
- وحركة رؤوس الأموال في هذه البلدان حيث العملات نادرة وتتوزع بشكل غير محدد من قبل معدل سعر الصرف الرسمي.
- سلوك معدل الصرف الموازي يعتمد على التدفق الناتج عن التعاملات في السلع والخدمات ومدى توفر العملات الصعبة.
- هذا التدفق الذي يؤدي إلى مغالاة في الواردات. وتكون لدينا المعادلة التالية:

$$\Delta \log Kc_t = K_0 + K_1 \log(B_t/E_t) \quad , K_1 > 0$$

الطلب عمى العملات الصعبة من اجل تسوية المعاملات الجارية يتوجه إلى السوق الموازي بسبب عدم قدرة الأسواق الرسمية لتوفيرها. هذا الطلب للمعاملات القانونية والغير القانونية لوحظ بعلامة $\log -k_t^d$ يستجيب بإيجابية إلى الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي وإلى الفجوة بين الأسعار المحمية والأسعار الأجنبية معطاة بمعدل سعر الصرف موازي.

- اختيار العملات الصعبة في السوق الموازية هي وظيفة إيجابية لمردود العملة الصعبة وسلبية بالنسبة لمردود العملة الوطنية. معدل العائد على العملة المحمية يعمل وفق معدل التضخيم المحمي المتوقع.

$$t/t-1 = \log B/t-1$$

معدل سعر الصرف للسوق الموازي يأتي من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta \log K^d{}_t = \gamma_0 + \gamma_1 \log Q_1 + \gamma_2 \log\left(\frac{Be}{b_t\, y_1}\right) \quad ,\gamma_0,\gamma_1,\gamma_2 > 0$$

معدل المخزون الصافي للعملات الصعبة المملوكة من قبل المتعاملين الخواص في محافظ Mتتغير عمى النحو التالي:

$$(Be/b_t\, y_1) \ ,\gamma_0,\gamma_1,\gamma_2 > 0$$

إن معدل سعر الصرف الموازي لو وظيفة إيجابية للحالات التالية:

- لعرض العملة المحلية.
- لمعدل سعر الصرف الرسمي.
- للإنتاج الحقيقي.
- للأسعار النسبية.

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف الموازي

هناك ثلاث نظريات لسعر الصرف الموازي تتمثل في:

المطلب الاول: مقاربات النظرية للسوق الموازية للصرف. [1]

لقد ازدهرت البحوث وتواصلت حول الأسواق الموازية للعملات الأجنبية في البدان النامية منذ 1980 فعلى العموم هناك ثالث مقاربات نظرية اعتمدت عمى تحميل السوق الموازية الأولية، أوليا مقاربة السوق التجارية الحقيقية التي أكدت على حقيقة أن السوق الموازية تقدم أغراضا تجارية أساسا، حيث أن هذا النوع من الأسواق الصرفية يظهر في ظل اقتصاد حكومته تخصص حصصا للصرف الأجنبي وتراقب تدفقات التجارة الدولية.

إن الطلب المتبقي على العملات الأجنبية وعمى بعض السمع المستوردة غير كاف بالنسبة لقنوات الحكومة في السوق الموازية، أين العرض والطلب يتضحان بآلية السعر.

وثاني المقارنات هي النهج النقدي الذي يركز على العوامل النقدية في شرح السوق الموازية، هذه المقارنة تؤكد على دور السياسة النقدية في تمويل العجز المالي النتائج عن خسائر في عائدات الضرائب بسبب التهرب من الضوابط الاقتصادية المفرطة، حيث أن تمويل العجز عن طريق خلق النقو د عادة ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية غالبا ما تتم في سياق سياسة إنمائية غير لائقة وبالتالي فمزيج من هذه العوامل يؤدي إلى ارتفاع أقساط التأمين في السوق الموازية.

ثالث النهج هو توازن المحفظة واستبدال العملة على افتراض أن وكلاء يلجئون إلى استخدام السوق الموازية في تغيير تركيبة أصولها بين العملة المحمية والأجنبية.

هذا هو الحال في الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة هروب رؤوس الأموال بكثرة الراجعة لعدم اليقين السياسي أو الاقتصادي عادة في تلك الدول. وهو أيضا حال الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع أو الاقتصاديات التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي الكمي مما يدفع باستعمال واستخدام العملات الأجنبية كأداة لتحوط ضد ضريبة التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية.

[1] هشام قندوز، مرجع سبق ذكره، ص85-89.

نلاحظ مما سبق أن النهج الثاني والثالث مرتبطان فيما بينهما حيث أن كليهما يؤكد على استبدال العملة وإن كان ذلك لدوافع مختلفة.

وقد تم انتقاد كلا المنهجين على أساس ضعف الافتراضات التي بنيت علميا (اجينور Agénorتم الحديث عنه في المبحث السابق)، فالضعف الأول هو أن هذه الأساليب تفترض تقييما واضحا للمهام بين السوق الرسمية التي من المفترض أن تخدم أنشطة الحساب الجاري والسوق الموازية التي يفترض أن تستخدم فقط لمعاملات حساب رأس المال.

والضعف الثاني فيتعلق أساسا بنهج استبدال العملة الذي يفترض أن وكلاء السوق الموازية هو الذين يقومون بتغيير تركيبة أصول المحفظة وتجاهل استخدام السوق لمعاملات الحساب الجاري، هذا الانتقاد الأخير يأخذ بعين الاعتبار خصوصا عند تحليل اقتصاديات إفريقيا نسبة لأمريكا اللاتينية، أين استخدمت الأسواق الموازية بكثرة لتلبية دوافع المحفظة في سياق فرط التضخم وتخفيض قيمة العملة، فالسوق الموازية في إفريقيا خدمت معاملات الحساب الجاري والرأسمالي على حد سواء.

ومع ذلك، العديد من البلدان قامت بتخفيض قيمة العملة منذ عام 1980، كما رأى Agénorو Monteil (1996) أكدوا في دراسة لهم أن مراقبة رأس المال هي السبب

الرئيسي لظهور السوق الموازية في الدول المتوسطة الدخل أين مراقبة التجارة فيها هي المحدد الرئيسي لهذه الأسواق في البلدان المنخفضة الدخل.

كما ذكر بينتول (1990) أمه في ضوء الإعلام عن العملات الأجنبية في السوق الرسمية في العديد من الدول النامية، بما في ذلك تلك الموجودة في إفريقيا والأسواق الموازية اختفت كل المعاملات التجارية والرأسمالية.

كما أن دور نبوش وآل (1983) من أوائل الكتاب الذين كيفوا الأسواق المزدوجة إلى حالة الأسواق الموازية للعملة الأجنبية، مقاربتهم كان لها تأثير كبير على البحوث التجريبية اللاحقة بشأن هذا الموضوع لان منهجهم جمع بين الحساب الجاري وعوامل المحفظة التي تم نمذجتها بشكل متواصل من قبل وذلك من أجل أن يكون نموذجا يعكس واقع السوق الموازية في معظم الدول النامية.

كما جاء Agénor(1991) بتوسيع نموذج النقدية للقسط باحتوائه للمعاملات التجارية وميزات تبديل العملة معا، كما أنه في السياق الإفريقي وضع MAY (1985) إطار أكد فيه أن متغيرات سعر الصرف و التجارة هي

المحددات الرئيسية لمنسبة الجزائية في السوق الموازية و العجز المالي وقد أظهرت نماذج تجريبية أخرى إلى أنه هناك رابط ضيق بين النسبة الجزائية أو القسط في السوق الموازية و العجز المالي (0991 ، Pinto،) وهناك تأثير ممتاز للنسبة الجزائية على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل التضخم وتدفقات التجارة الخارجية و سعر الصرف الحقيقي (البداوي 0989).

وبالمثل أظهرت دراسة Besly و Azan (1991) نموذج الاقتصاد الكلي حيث حللا تفاعلات السوق مع قطاعات أخرى و كشفت النتائج التجريبية في البلدان الإفريقية عددا من العلاقات بين الأسواق الموازية و متغيرات الاقتصاد الحقيقي.

في غانا على سبيل المثال يعتمد تحديد السعر الموازي أساسا على أربعة أسس:

- مستوى سعر الصرف.
- مستوى أنشطة الشرطة الحكومية في السوق الموازي .
- الزيادة في عائدات التصدير.
- الانخفاض في قيمة الواردات(May 0985).

وعلاوة على ذلكم أظهر Mbira ((1997في دراسة لو حول السودان أن تحديد النسبة الجزائية يذهب إلى أبعد من ذلك لان هذه النسبة تحدد إلى حد كبير من تدفق التحولات المالية من عمال السودانيين في الدول الأجنبية وخاصة من الشرق الأوسط.

واستنتج Debrée و Azan (1191) أن المحددات الرئيسية لسعر الصرف الموازي في نيجيريا، زاير وغانا، هي العرض من النقود، أسعار المنتجين، حصص الاستيراد، أسعار التصدير و الاستيراد.

وفي دراسة أخرى لنيجيريا، Azan(1995) وجدت أن سعر الصرف الموازي كان مرتبطا بقوة بالمستوى العام لأسعار المستهلكين أين لسعر الصرف الرسمي صلة واهية به.

كما أن حجم السوق الموازية عادة ما يعتمد على مجموعة من المعاملات في إطار الرقابة على الصرف، فضلا عن مستوى سدة و تنفيذ الحكومة (Monteil Agénon 0996)، كما أن حجم النسبة الجزائية في السوق الموازية هو أيضا مؤشر جيد لأهمية السوق.

ووفقا لـ Kiguel وcomel'O (1994) فإن أهمية السوق الموازية و تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي عموما يعتمد على حجم القسط الموازي الذي يتفاوت بين الاقتصادات، على سبيل المثال، خلال الفترة 1989-1970 كان متوسط القسط في غانا حوالي 437،199.93 في الجزائر، 150.65في تنزانيا، و 99.54في السودان

96.77 في مصر، 98.14 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 93.9 في نيجيريا، 92.66في زامبيا، 83.36في إثيوبيا، 52.47 في مالاوي، بينما في بوروندي كانت 23.

وفي الأخير نلاحظ أن محددات القسط الموازي في بوروندي منخفضة نسبة للدول الأخرى، يكشف هذا الاختلاف الجوهري في إدارة سعر الصرف، حيث أن أغلب الدول تثبت سعر صرفها الرسمي لفترة طويلة، في حيث بوروندي استعرضت سياستها بانتظام من أجل تكوين عملة أكثر مرونة نسبيا.

المطلب الثاني: نموذج التجارة الخارجية. [1]

على مدى السنوات القليلة الماضية، تم تحميل الأسواق الموازية الصرف العملات الأجنبية من عدة وجهات نظر مختلفة. في هذا العنصر سنقوم بدراسة نماذج التجارية الحقيقية من الأسواق الموازية ومن ثم التركيز على نهج المحفظة العمومية التي اجتذبت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة.

فبعد تحليل توازن جزئي في وقت مبكر من قبل بولدينغ 1947 ومايكل 1954 من سوق الاستهلاك سلعة تخضع لمراقبة الأسعار وتقيين نماذج التجارية الحقيقة لتحديد قسط الموازية تركز فقط على السوق الموازية من إهمال النفس وتفاعلها مع بقية الاقتصاد.

على وجه التحديد، على غرار السوق الموازية لصرف العملات الأجنبية يعكس الطلب عمى العملات الأجنبية لشراء الواردات غير المشروعة وتوفير العملة الأجنبية من مصادر غير مشروعة.

مارتن ونبا غاريا(1984)، ماك ديمورت (1989) الشيخ (1976) وبيت (1984) أكدوا على دور التهريب وتزويد الفواتير من الصادرات كأهم مصادر التوريد، أين كولبيرسون 1975 أكد على إعادة بيع العملات الأجنبية المخصصة رسميا هذه الفئة من النماذج تؤكد على تأثير الضرائب التجارية العالمية في أنشطة التهريب والتحولات الغير المشروعة للعملة.

[1] هشام قندوز، مرجع سبق ذكره، ص98-90.

كما تبين من قبل دي ماسدو de Maced (1987) و Branson (1989) أن المستورد يلجأ إلى التهريب عندما تكون الرسوم الجمركية مرتفعة لدرجة أنو يدفع لشراء العملات الأجنبية بعلاوة في السوق الموازية.

حتى بعد السماح لوقوع ذلك من قبل وكالة الجمارك.

يتم تحديد قسط السوق الموازي في المدى الطويل عن طريق شروط توازن التجارة القانونية والغير قانونية، ففي حالة توازن طويل المدى أين الصادرات القانونية تساوي الواردات القانونية ونجاح تهريب الصادرات يدفع ثمن تهريب الواردات المخطط لها، التجارة الحقيقية توفر إطارا مناسبا لتحميل أثر القيود التجارية (على سبيل المثال على الصرف)في السوق الموازي للعملة.

والقيد الأساسي في نهجها هو أن السبب الوحيد للتعامل في العملات الأجنبية هو شراء البضائع المستورد، والغرض الوحيد من النشاط والتعامل في السوق السوداء هو التمكن من التهريب.

وعلاوة على ذلك فقد رأى هذا النهج تحليلا مفيدا لمحددات المدى الطويل من القسط لأنها لا تحتوي على الآلية التي تشرح بصورة مرضية لسموك القسط على المدى القصير الذي يؤخذ على النحو الواردة من قبل المصدرين والمستوردين في معظم النماذج.

المطلب الثالث: نموذج توازن المحفظة.[1]

ولقد ركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على منهج توازن المحفظة التي وصفها (1985 -1987) demancedoو al Dornbusch(1983) الذي يؤكد على دور تكوين الأصول في سعر السوق الموازي وقد تم بالفعل تحديد تنويع المحفظة بوصفها عنصرا حيويا من الطلب الغير رسمي لعملة الأجنبية في العديد من الدول النامية.

والقاعدة العامة التي يقوم عليها هذا النوع عليها من النماذج هو أن العملات الأجنبية هو أحد الأصول المالية، وفقدان الثقة بالعملة المحلية يخلق مخاوف بشأن التضخم وزيادة الضرائب، وانخفاض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية سواء كوسيمة للتحوط وملاذا للأموال أو كوسيمة لاكتساب واكتناز الواردات.

[1] -هشام قندوز، مرجع سبق ذكره، ص91-92-93.

في نماذج المحفظة، والتوقعات تلعب دورا مهما في تحديد التحولات القصيرة الأجل في العرض والطلب والمحاسبة في تقلب أسعار الصرف الموازية. والتغيير المتوقع مستقبلا في كمية النقود المحمية سوف يبدأ في ممارسة آثاره مباشرة بعد الإعلان عن تغير سيحدث، وسيتم إنشاء محفظة تعديلات فضلا عن التغيرات المصاحبة في سعر الصرف الموازي، وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة من طرف وكلاء المحافظ الخاصين.

على الرغم من صياغة توازن جزئي من دور بوش وآل (1983) يفترض وجود أصول ذات فائدة محلية وأجنبية، والسمات الأساسية لنهج أنها من أفضل النماذج التي استولت عليها في عقود الوكلاء المحليين في محافظتهم فقط غير الفائدة التي يحملها المال المحلي والأجنبي.

وتستند هذه النماذج على فرضية استبدال العملة، حيث أن الأرصدة النقدية بالعمالات الأجنبية يفترض أن تمثل بديلا عن المال المحمي كمخزون للقيمة ووحدة للحساب ووسيط لتتبادل وهي تمنح نظرة بعيدة في المدى القصير والطويل لأسعار الصرف الموازية.

في كل هذه النماذج ، النسبة المطلوبة بين العملات المحلية و الأجنبية تحصل عن راتب وظيفة تفضيل السيولة (Rodrigerو Calvo 1977) التي تعتمد على ما هو متوقع عمى أفضل نظرة ، المعدل الفعلي المنخفض في سوق الصرف الموازي ، كما أن معدلات رأسمال الخاص من خلال السوق الرسمية عادة ما يتم تجاهلها، حيث أن حساب الميزان التجاري يساوي ، التغيير في احتياطات الصرف بالبنك المركزي ، أين الكل مع معدل محدد خارجيا لنمو الائتمان المحلي ، تحدد التغيرات في كمية النقود المحلية و التوازن في الحساب الجاري يحدد التغيير في مخزون العملات الأجنبية الموجودة في محفظة وكلاء القطاع الخاص ، كما أن تدفقات العرض من العملة الأجنبية في السوق الموازي مستمد عادة من وكيل فواتير الصادرات و الميل لوكيل الفاتورة بشكل ذاتي يكون عندما يعتمد إيجابيا على مستوى قسط التأمين و يفترض احتمال كشف أن يرتفع ذلك مع زيادة المعاملات الاحتيالية وهذا يترجم إلى ارتفاع ولكن في تناقض معدل حصة هامشية لوكيل الفاتورة.

توازن المحفظة يعني أن قيمة العملة المحمية من مخزون الأصول الأجنبية في كل لحظة النسبة المرجوة من الثروات الخاصة و في المدة القصير ، سعر السوق الموازي يتحرك حسب مخزون العملة الأجنبية ، مما يعني أن الطلب و العرض يتدفقان في أي لحظة وتحديد سعر الصرف الموازي في أي وقت يكون باستخدام معادلة توازن المحفظة ، مع مخزون من العملات الأجنبية يفترض أن تكون ثابتا أما في المدى الطويل فإن المعدل الموازي وحيازات القطاع الخاص من

العملات الأجنبية يتم تحديدا بالاشتراك مع متطلبات كل محفظة و التوازن في الحساب الجاري ، على الرغم من أنه لا تزال هناك اختلافات هامة.

بين الصياغات الفردية، يمكن أن نستمد بعض الاستنتاجات العامة من هذه الفئة من النماذج، ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، السياسة المالية التوسعية والائتمان يولد انخفاض سعر الصرف الموازي ارتفاعا في الأسعار، وتقدير سعر الصرف الرسمي الحقيقي وانخفاض في أسعار السلع أين حصيلة الصادرات يتم استلامها من خلال السوق الرسمية نسبة للسوق الموازية.

المبحث الثالث: سوق الصرف الموازي بين المنافع والتكاليف.

ان سوق الصرف الموازي سوآءا تم ادراجه سوآءا بشكل صريح او عبر غض الطرف يعتبر احد أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة امام السلطات العمومية للتعامل مع اختلالات ميزان المدفوعات، فكاي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لها منافع وتكاليف تؤثر على اقتصادها

المطلب الأول: منافع سوق الصرف الموازي.

يسمح سوق الصرف الموازي بتحقيق عدة منافع اقتصادية كلية تبرر تبنيه ابتداء والاستمرار فيه طالما كانت هذه المنافع تفوق تكاليفه الاقتصادية الكلية. وأهم هذه المنافع هي:

اولا: التحكم في معدل التضخم.[1]

يساهم نظام الصرف متعدد الأسعار (سوق الصرف الموازي) في التحكم في معدل التضخم بطريقتين:

1- عبر التحديد الإداري لسعر الصرف عند مستوى اعلى من قيمته الحقيقية:

تهدف الحكومة من خلال هذا الاجراء الي السماح للأعوان الاقتصاديين المحليين بالحصول على السلع المستوردة بسعر قابل لتحمل من الناحية الاقتصادية، سوآءا كمستهلكين بالنسبة للسلع الأساسية او كمنتجين بالنسبة للسلع التجهيزية والرأسمالية المستوردة على أساس سعر الصرف الرسمي مما يتسبب في ظهور سوق الصرف الموازي

[1] قماش نجيب، مرجع سبق ذكره، ص71-72.

أو على أساس سعر الصرف الرسمي التجاري في أنظمة ق بالية تش كل سوق الصرف الموازي الصرف مع أسواق موازية شرعية للصرف. في هذه الحالة ومن منظور جبائي يحصل المستوردون(والمستهلكون للسلع المستوردة) عبر سوق الصرف الرسمي في النهاية على إعانة "ضمنية" للصرف من الحكومة تساهم في تخفيض السعر النهائي الذي يدفعونه لقاء الحصول على السلع المستوردة.

يمكن الحديث في هذه الحالة عن الاستخدام "الدفاعي" لسعر الصرف) سياسة العملة القوية) في مقابل الاستخدام "الهجومي" لسعر الصرف في حالة انتهاج سياسة العملة الضعيفة(تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته الحقيقية) بهدف غزو الأسواق الخارجية عبر إغراقها بالسلع المحلية التي تكتسب جزء من تنافسيتها في هذه الحالة من ضعف العملة المحلية.

من جهة اخرى وبالإضافة إلى هذا التخفيض "المصطنع" لتكلفة الواردات الاستهلاكية والتجهيزية يسمح وجود سوق موازي للصرف بامتصاص اثار الضغوط التضخمية الناتجة عن اختلال ميزان المدفوعات خاصة في حالة أسواق الصرف الموازية الشرعية، إذ تنعكس هذه الاختلالات في تدهور سعر الصرف الموازي الشرعي الذي يطبق على المعاملات الرأسمالية وليس الجارية ومنها الواردات من السلع الأساسية.

2- عبر المداخيل الجبائية "الضمنية" المقلصة للتمويل النقدي للميزانية العامة:

يعتبر نظام الصرف متعدد الأسعار نظاما شبه جبائي يفرض ضرائب "ضمنية" على المصدرين تساهم في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة خاصة إذا كانت الحكومة مشتري صافي للعملة الصعبة من القطاع الخاص، حيث يمكنها هذا النظام من دفع مبلغ أقل بالعملة الوطنية لقاء الحصول على العملة الصعبة المتنازل عنها من طرف المصدرين (بسعر الصرف الرسمي) ويساهم في تقليص عجز الميزانية العامة ومنه اللجوء إلى التمويل النقدي لهذا العجز الذي يرفع معدل التضخم.

تعتبر علاوة الصرف الموازي معدلا للضريبة/للإعانة في هذا النظام لا يتحدد بشكل أحادي من طرف الحكومة بل يتحدد بشكل داخلي عبر ظروف أسعار كل من الأصول والمنتجات على مستوى الاقتصاد ككل.

في حالة أنظمة الصرف متعددة الأسعار مع سوق موازي غير شرعي للصرف (التي تتميز بوجود سعر صرف رسمي وحيد بالنسبة للعمليات الخارجية سواء الجارية أو الرأسمالية) تشمل قاعدة الضريبة الضمنية للصرف بالإضافة الى

الصادرات جميع التدفقات المالية الداخلة inflows بالعملة الصعبة التي تتم على أساس سعر الصرف الرسمي والتي يمكن أن تضم الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة المالية الواردة.

ثانيا: وقف هروب رؤوس الأموال الأجنبية (أنظمة الصرف الموازية الشرعية).[1]

1- الية كبح خروج رؤوس الأموال الأجنبية عبر سوق الصرف الموازي:

تشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى منافع الاندماج المالي للاقتصاديات أي فتح حساب رأس المال لميزان المدفوعات بما يسمح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الي الاقتصاد، في حين تهون دراسات أخرى من هذه المنافع مركزة على مخاطر عدم الاستقرار الكلي الذي تسببه موجات التدفق العكسي لرؤوس الأموال الأجنبية عند دخولها وعلى خروجها في أوقات الازمات الاقتصادية والمالية. تعتبر أسواق الصرف الموازية الشرعية أحد أنواع الرقابة على الصرف اذ تسمح ببروز سعر صرف موازي يطبق على المعاملات الرأسمالية لميزان المدفوعات -أي على رؤوس الأموال الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الاقتصاد الوطني، سواء لأجل طويل مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو لأجل قصير مثل استثمارات المحفظة المالية -يكون عادة أكثر تدهورا من سعر الصرف الرسمي التفضيلي المطبق على كل من العملة الوطنية والعملات الصعبة المرتبطة بالمعاملات الرأسمالية. نظريا تنعكس هجمات المضاربين على العملة الوطنية (وبالتالي حركة رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة outflows عند الأزمات المالية) في تدهور سعر الصرف الموازي الذي يوقف حركة خروج رؤوس الأموال نتيجة الخسائر الرأسمالية التي يواجهها المستثمرون الأجانب الراغبون في تحويل أموالهم نحو الخارج (مبلغ مسترجع أقل لرأس المال المستثمر بالعملة الصعبة عند مغادرة البلد مقارنة برأس المال المستثمر عند دخوله).

2- قياس فعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية.

تعتبر مسألة قياس فعالية أسواق الصرف الموازية الشرعية في وقف هروب رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة نتيجة تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات تجريبية بالتعريف، إذ يجب تحليل المعطيات الخاصة بتدفق رؤوس الأموال والعوامل المؤثرة عليها للوقوف على مدى هذه الفعالية.

[1] قماش نجيب مرجع سبق ذكره، ص75-76.

أ. التحليل الإحصائي الوصفي لفعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية.

لتحليل فعالية أسواق الصرف الموازية "الشرعية" في وقف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخارجة اثناء الأزمات الاقتصادية من ناحية إحصائية وصفية يتم استخدام متوسط (Average) /منوال (median) نسبة التدفق الصافي لرؤوس الأموال بين الاقتصاديات المعناة والخارج في إطار ما يسمى بمقاربة تحليل الحادث approach study-eventوالتي تعني تحليل تطور متوسط/منوال نسبة التدفق الصافي لرؤوس الأموال خلال مجال زمني تتوسطه أزمة اقتصادية(عدد من السنوات قبل الازمة و عدد مساوي من السنوات بعد الازمة)قد تكون أزمة صرف، أزمة دين خارجي، أزمة بنكية، أزمة بورصية وذلك بالنسبة لدول تتميز بوجود اسواق صرف موازية و أخرى تتميز بأسواق صرف موحدة مع مقارنة نتائج المجموعتين من الدول ونتائج العينة الإجمالية التي تضم المجموعتين من الدول. ونتائج العينة الاجمالية التي تضم المجموعتين من الدول. تكون أنظمة الصرف الموازية فعالة في وقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إذا لم تشهد الاقتصاديات ذات نظام الصرف متعدد الأسعار خروجا ملموسا لرؤوس الأموال الأجنبية أثناء الأزمات الاقتصادية.

ب. التحليل القياسي لفعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية (نموذج avellan).

في تحليله القياسي لفعالية سوق الصرف الموازي في وقف خروج رؤوس الأجنبية استند Avellan إلى مقاربة العوامل الجاذبة-الطاردة لرؤوس الأموال الأجنبية-pull push factors يعرف Reinhart وMontiel العوامل الجاذبة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية pull factorsبانها تلك العوامل الخاصة بالدول النامية المستقبلة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي تصب في مجملها باتجاه تحسين توليفة بالدول النامية. ما يهم الأجانب الراغبين في اقتناء الاصول المحلية هو تحسن توليفة العائد-المخاطرة الخاصة private risk-return characteristics هناك مصدران لتحسين هذه الخصائص وهما:

- تحسن توليفة العائد-المخاطرة الاجتماعية كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية، وهو ما ينعكس على خصائص السندات المصدرة من طرف المدينين في هذه الدول .يعكس تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل في هذه الحالة الاستدانة المحسنة للرفاهية لتمويل الاستثمارات المحلية الجديدة عالية المردودية أو لتمويل الانفلاق الاستهلاكي الناتج عن ارتفاع الدخل الوطني بسبب الإصلاحات الاقتصادية.

– تحسن خصائص السندات المقتناة من طرف الدائنين الخواص بسبب ادخال او الغاء "تشوهات" تساهم في احداث فجوة بين معدلات العائد الخاصة والاجتماعية، فمثلا يؤدي اقتران تبني نظام سعر ثابت للصرف مع ضمان للودائع بالنسبة للأجانب في ظل نظام مالي محرر لكن ضعيف المراقبة والاشراف الي استفادة راس المال الأجنبي من معدلات عائد خاصة مرتفعة ومضمونة لا تعكس معدلات العائد الاجتماعي على الموارد المحولة نحو البلد المستضيف.

– تعرف العوامل الطاردة لرؤوس الأموال (من الدول المتقدمة) من جهتها بأنها تلك العوامل التي تقل من جاذبية الإقراض لدائنين من الدول المتقدمة. تؤدي هذه العوامل في المحصلة إلى تدهور توليفة العائد–تعتبر هذه العوامل بالنسبة للدول المخاطرة لا لصول المصدرة من طرف المدينين في الدول المتقدمة. تعتبر هذه العوامل بالنسبة للدول النامية صدمات مالية خارجية. بعض هذه العوامل ذات طبيعة ظرفية مرتبطة بتقلبات الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة (تخفيض مع دالت الفائدة في إطار سياسات نقدية تو سعية أثناء فترات الانكماش مثال) وبعضها ذات طبيعة هيكلية (مثل توسيع المستثمرين المؤسساتيين للدول المتقدمة خاصة صناديق التقاعد لقاعدة توظيفاتها المالية إلى الأصول المالية المصدرة في الدول النامية في إطار تنويع محافظهم المالية).

المطلب الثاني: تكاليف سوق الصرف الموازي:

يترتب على وجود سوق موازي للصرف عدة تكاليف بالنسبة للاقتصاد الوطني تتمثل أهمها فيما يلي:

اولا: تقليص معدل النمو الاقتصادي.[1]

يعود الفضل في إبقاء الضوء على أثر سوق الصرف الموازي على أثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي الي ادبيات النمو الاقتصادي (ذات التوجه النيوكلاسي) التي تهدف الي تفسير محددات النمو الاقتصادي (بشكل كمي) في مختلف الدول منفردة من جهة، والي تفسير التفاوت بين مختلف الدول في مجال النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

تعتبر الكثير من هذه الادبيات وجود سوق موازي للصرف مؤشرا على القيود التي تفرضها الحكومة على النشاط الاقتصادي. من الناحية المنهجية تعتبر هذه الادبيات سوق الصرف الموازي أحد العوامل المفسرة لأداء الاقتصاد في

[1] قماش نجيب، مرجع سبق ذكره، ص81-82-83.

مجال النمو الاقتصادي وتخلص الي وجود علاقة سلبية بين سوق الصرف الموازي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

1- العلاقة الإحصائية الوصفية بين سوق الصرف الموازي والنمو الاقتصادي:

وجدت العديد من الدراسات التطبيقية ارتباطا سلبيا من الناحية الإحصائية الوصفية بين وجود سوق موازي للصرف ومعدلات النمو الاقتصادي، ففي دراسة على عينة من 113بلدا شهدت فترات متفاوتة من سيران أنظمة متعددة الأسعار للصرف خلال الفترة 1974-2001 وجد avellan ان البلدان التي شهدت اسواقا موازية للصرف حققت نموا سالباب0.20% في المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدر ب1.94% بالنسبة للبلدان التي غابت فيها أسواق الصرف الموازية، كما وجدت الدراسة أيضا أن الدول ذات أسواق الصرف الموحدة شهدت نموا أكثر استقرارا مقارنة بالدول التي شهدت أسواقا موازية للصرف إذ قدر الانحراف المعياري لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الأولى من الدول ب7,3295 مقابل انحراف معياري لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الثانية من الدول قدر ب 8,3388 .

وجد كل من Reinhart و Rogoffفي دراسة أخرى على عينة من البلدان خلال الفترة 1970 -2001 أن المعدل المتوسط لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان 1,8 % في الدول ذات نظام الصرف موحد السعر متخطيا بنقطة مئوية واحدة المعدل المتوسط لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي شهدت أسواقا موازية للصرف الذي ق در في هذه الأخيرة ب 0.8%.

2- أثر مستوى علاوة الصرف الموازي على معدل النمو الاقتصادي:

في إطار تحليلها لمحددات النمو الاقتصادي تعتبر الكثير من ادبيات النمو الاقتصادي وجود سوق موازي لصرف نتيجة لتدخل الدولة في سوق الصرف وفرضها لقيود على التعامل فيه، وعليه تفترض هذه الادبيات تأثيرا سلبيا لسوق الصرف الموازي وبالتحديد لمستوى علاوة الصرف الموازي على النمو الاقتصادي.

تقيس هذه الأدبيات أثر مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية على معدل النمو الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن عبر استخدام المعطيات الإحصائية والتقنيات الكمية وخاصة المعادلات الانحدارية المتعددة. يؤخذ عدة متغيرات

منها: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو نصيب الفرد من مخزون رأس المال كمقاييس للنمو الاقتصادي وتكون متغيرات مفسرة تابعة لمجموعة من المتغيرات المفسرة من بينها:

– المستوى الابتدائي للدخل الفردي: يعبر عنه بمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة بداية الدراسة. يقيس هذا المتغير ما يطلق عليه بظاهرة التقارب convergence التي تشير إلى استدراك الدول منخفضة الدخل للفجوة في مجال الدخل الفردي بينها وبين الدول مرتفعة أعلى عند بداية مسار النمو الاقتصادي في حين تتجه إلى الانخفاض مع مرور الزمن وزيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة (أو الدول) ذات الدخل الفردي الابتدائي المنخفض. تفسر ظاهرة التقارب بارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال في الدول منخفضة الدخل الابتدائي ذات مخزون رأس المال المنخفض وهو ما يمثل حافزا قويا–في ظل السياسات الحكومية المناسبة –للاستثمار المحلي –والأجنبي الذي يرفع نسبة رأس المال إلى العمل (ظاهرة تراكم رأس المال) ويترجم في مستويات أعلى للناتج والأجور.

– رأس المال البشري: ويشير إلى مستوى تأهيل اليد العاملة في الاقتصاد، حيث يؤدي تأهيل أعلى لليد العاملة من الناحية الكمية (مستوى أعلى للتعليم) أو النوعية (نوعية أفضل للتعليم) إلى تحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يتم التعبير عن رأس المال البشري في معادلات النمو عبر عدة مقاييس من بينها نسبة المتمدرسين في الطور الثانوي، نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط سنوات التعليم للسكان – .الاستقرار السياسي: يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، ويعبر عنه في معادلات النمو عبر عدة مقاييس من بينها: عدد الاغتيالات السياسية، مؤشر الحريات المدنية وعدد الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية.

– تطور النظام المالي: يشير إلى مدى تطور نشاط مؤسسات القطاع المالي في الاقتصاد، ويعبر عنه في معادلات النمو عبر عدة مقاييس منها: نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

– مستوى عالوه سوق الصرف الموازي: التي تعبر عن الفرق النسبي بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي. تفترض أدبيات النمو الاقتصادي إشارة سالبة لمعامل علاوة الصرف الموازي في معادلة النمو. تستند هذه الفرضية إلى أن وجود سوق موازي للصرف يعبر عن القيود التي تفرضها الدولة على المعاملات الخارجية، حيث تؤدي القيود التجارية مثال وخاصة القيود على الاستيراد إلى إعاقة تموين القطاع الإنتاجي الوطني بالمواد الأولية والتجهيزات

الإنتاجية الضرورية لنشاطه وتطوره. من الناحية المالية يعبر وجود سوق موازي للصرف عن وجود كبح مالي في الاقتصاد repression Financial يعيق الوصول إلى المستويات الكامنة للنمو الاقتصادي. تفترض هذه الأدبيات أن اسواق الصرف الناتجة عن القيود المفروضة من طرف الحكومة على المعاملات الخارجية هي غير شرعية بالتعريف .marketblack – وضعية الميزانية العامة للدولة: تقاس عبر عدة مؤشرات من بينها نسبة الفائض في ميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانفلاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3– أثر وجود سوق موازي للصرف (بغض النظر عن مستوى علاوة الصرف الموازي) على النمو الاقتصادي:

رغم اندراج دراسته ضمن السياق العام لأدبيات النمو الاقتصادي من الناحية المنهجية (الدراسة الكمية باستخدام المعادلات الانحدارية لمحددات النمو الاقتصادي) ذهب Avellan إلى تحليل إثر سوق الصرف الموازي على النمو الاقتصادي بغض النظر عن مستوى علاوة الصرف الموازي .

قام Avellan بتقدير المعادلة التالية:

$$gdp_pc_g_{i,t} = multipleXR_{i,t}\delta + X^{(1)}_{i,t}\beta_1 + X^{(2)}_{i,t-1}\beta_2 + \Pi_t + \mu_{i,t}$$

تقنيا قام Avellan بتعويض علاوة سوف الصرف الموازي في معادلة النمو بمتغير ثنائي القيمة binary variableسماه سعر الصرف المتعدد multiple XR الذي تساوي قيمته الواحد إذا شهد البلد سريان نظام متعدد الأسعار للصرف على الأقل 6 أشهر خلال السنة وتساوي الصفر في الحالة المعاكسة (غياب نظام صرف متعدد الاسعار أو سريانه ألقل من 6 أشهر).

الي جانب متغير سعر الصرف المتعدد المستخدم في المعادلة (الشعاع $X^1_{i,t}$) ومجموعة أخرى من المتغيرات اخذت قيم السنة السابقة لسنة معدل النمو المستخدم في المعادلة (الشعاع $X^2_{i,t-1}$).

ثانيا: التزوير في التصريحات الخاصة بقيم الصفقات التجارية الخارجية.[1]

يعتبر الغش في التسجيل المحاسبي للعمليات التي يقوم بها عون اقتصادي مغريا إذا كان هذا الأخير مجبرا على التنازل عن الأصول التي يملكها (بيع انتاجه) بسعر اقل مما يحدده سوق (حر) اخر.

[1] قماش نجيب، مرجع سبق ذكره، ص88.

ينطبق هذا المنطق على العمليات التجارية الخارجية في ظل نظام الصرف متعدد الأسعار اين يستفيد المتعاملون في مجال التجارة الخارجية من جود سوق موازي للصرف في رفع ارباحهم بشكل غير قانوني من الصفقات التي يبرمونها.

تعتبر الاستفادة من وجود نظام صرف متعدد الأسعار أحد ثلاث دوافع للانخراط في تزوير التصريحات الخاصة بالتجارة الخارجية. يمثل الدافع الثاني في الدافع المالي والذي يشير إلى رغبة المتعامل في التجارة الخارجية في تقليص الضرائب والرسوم المفروضة على التجارة الخارجية (تصريح مخفض بقيمة الواردات بهدف دفع رسوم جمركية اقل على الواردات) أو الحصول على مبلغ أكبر الإعانات في مجال التجارة الخارجية (تصريح مبالغ فيه بقيمة الصادرات بهدف الحصول على مبلغ أكبر لإعانات التصدير). يمثل الدافع الأخير في رغبة المتعامل الاقتصادي في تجنب ثقل الإجراءات الإدارية في مجال التجارة الخارجية ويترجم بانخراطه في عمليات للتهريب سواء نحو الداخل (تهريب الواردات) أو نحو الخارج (تهريب الصادرات) .

ثالثا: أثر تدخل السلطات العمومية.[1]

يعتبر الغش في التصريحات الجمركية مخالفة للقانون الصرف تستوجب عقوبة من السلطات العمومية، وبذلك فالمتعاملون في التجارة الخارجية الذين يتبنون هذه الممارس يوازنون بين الأرباح المتوقعة منها والعقوبات الناتجة عنها عند اكتشاف الغش في التصريح. يقوم المتعاملون في التجارة الخارجية أولا بتحديد القرار الذي سيتبنونه في مجال التصريح الجمركي (التصريح الدقيق والصادق بمبالغ الصفقات التجارية او الغش في التصريح مع تحديد اتجاهه) ثم يحددون المبلغ الأمثل للتصريح المخفض/ المبالغ فيه على أساس بنية نظام العقوبات المحدد في تشريعات الصرف.

رابعا: تقنية قياس أثر علاوة الصرف الموازي على الغش في التصريحات الجمركية.[2]

تستخدم تقنية المعادلات الانحدارية لقياس أثر تغير علاوة الصرف الموازي على حجم التصريح المخفض ف المتعاملين في مجال التجارة ض أو المبالغ فيه بقيمة كل من الواردات والصادرات من طرف المتعاملين في مجال التجارة الخارجية. تؤخذ قيمة التصريح المخفض أو المبالغ فيه بقيمة الصادرات كمتغير تابع لعدة متغيرات من بينها علاوة الصرف الموازي.

[1] قماش نجيب، مرجع سبق ذكره، ص.90
[2] قماش نجيب مرجع سبق ذكره، ص

أ. قياس حجم الغش في التصريحات الجمركية:

نكون امام حالة غش في التصريحات الجمركية عند وجود اختلاف "غير طبيعي" بين قيمة صفقة تجارية دولية في إحصائيات أحد طرفيها مقارنة بإحصائيات الطرف الاخر. تسجل الصادرات في إحصائيات التجارة الدولية على أساس قيمتهاFOB (أي قيمة البضائع بدون تكلفة النقل والتأمين) في حين تسجل الواردات بقيمةCIF (أي قيمة البضائع مع احتساب تكلفة النقل والتأمين) عند مقارنة قيمتي الصفقة يتم خصم تكلفة النقل والتأمين من قيمة الواردات وذلك عبر قسمة قيمتها على 1,1(تقدر النسبة المتوسطة للنقل والتأمين بـ 10 %من قيمة البضائع عند التصدير)

من الناحية المنهجية يتم قياس حجم الغش في التصريحات الجبائية بطريقتين:

- باعتبار بلد معين مرجعا معياريا في الإحصائيات الجمركية على المستوى الدولي:

في هذه الحالة تتم مقارنة إحصائيات الدول الأخرى الطرف في الصفقات التجارية الدولية مع إحصائيات هذا البلد "المرجعي". لهذا البلد في الولايات المتحدة الأمريكية التي تفترض الدراسات التي تتبع هذه المنهجية أنه "الا يغش " في إحصائيات التجارة الدولية. تعطينا هذه المنهجية مقياسا لحجم الغش الإجمالي في التصريحات الجمركية (دون الدخول في تفاصيل القطاعات الاقتصادية والمنتجات).

- عبر المقارنات الثنائية بين البلدان الشريكة في التجارة الدولية:

في هذه الحالة يتم مقارنة إحصائيات التجارة الخارجية لكل بلدين مثنى. يمكن أن تتم هذه المقارنة بالنسبة لكل نوع من المنتجات لان الغش في التصريحات الجمركية يختلف في الواقع من نوع إلى نوع اخر من المنتجات حسب عدة خصائص منها المعاملة الجمركية لكل منها، الية تحديد السعر الدولي للمنتجات (فسعر المنتجات التي تكون موضوع تسعير في بورصات البضائع يكون معلوما للجميع بما فيها إدارات الجمارك مما يصعب تزوير سعرها مقارنة بالمنتجات التي لا تكون محل تبادل في بورصات البضائع حيث يمكن التلاعب في أسعارها).

ب. ربط حجم الغش في التصريحات الجمركية مع علاوة الصرف الموازي: وذلك بطريقتين:

- الربط المباشر بين العلاوة الصرف الموازي وحجم الغش في التصريحات الجمركية:

عبر معادلات انحدار متعدد تكون فيها علاوة الصرف الموازي أحد المتغيرات المفسرة لحجم الغش في التصريحات الجمركية التي يتم قياسه مباشرة وفق إحدى الطرق المستعرضة سابقا.

- عبر ربط علاوة الصرف الموازي بحجم التجارة الدولية المسجل في إحصائيات الهيئات الرسمية:

في هذه الحالة يتم ربط استراتيجيتي التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات والتصريح المخفض بقيمة الصادرات مع علاوة الصرف الموازي كمتغير مفسر لحجم الغش في التجارة الدولية بشكل غير مباشر وذلك عبر استخدام دالتي تصدير واستيراد تتضمنان غشا في التصريحات الجمركية، ترتبطان بمجموعة من المتغيرات المفسرة من بينها علاوة الصرف الموازي.

بالنسبة للصادرات تفترض هذه المنهجية أن حجم الصادرات المسجل في إحصائيات الهيئات الرسمية هو الفرق بين الحجم الحقيقي للصادرات والجزء من حصيلة الصادرات المتنازل عنه عبر سوق الصرف الموازي (تصريح مخفض بقيمة الصادرات) وهو يرتبط بعلاقة موجبة مع علاوة الصرف الموازي.

بالنسبة للواردات تفترض المنهجية أن حجم الواردات المسجل في إحصائيات الهيئات الرسمية هو مجموع كل من الواردات الفعلية (الكميات الفعلية التي تم إدخالها للبلد) والجزء ‘‘الوهمي" من الواردات الذي حصل على تمويل عبر سوق الصرف الرسمي دون أن يقابل بدخول فعلي للبضائع (تصريح مبالغ فيه بقيمة الواردات)، وهو يرتبط بشكل موجب مع علاوة الصرف الموازي.

في نقطة ذات صلة بالتوجه نحو الغش في التصريحات الجمركية بهدف الاستفادة من وجود سوق موازي للصرف يساهم وجود هذا النوع من الاسواق في تشويه نظام الحوافز الاقتصادية و تشجيع ممارسة الأنشطة الريعية فيدفع مثال المصدرين (خارج قطاعات تصدير المواد الأولية) إلى تقليص صادراتهم والتحول إلى مستوردين يستفيدون من ميزانية العملة الصعبة "الرخيصة" التي يوزعها البنك المركزي عبر سوق الصرف الرسمي الذي يمون بالعملات الصعبة حصيلة الصادرات الرسمية لقطاعات تصدير المواد الأولية المملوكة عادة من طرف الدولة، وبالتالي يتسبب اقتصاديا في انحسار

حصة الصادرات خارج قطاع تصدير المواد الأولية المملوكة عادة من طرف الدولة، وبتالي يتسبب اقتصاديا في انحصار حصة الصادرات الرسمية لقطاعات تصدير المواد الأولية في مجموع الصادرات الاجمالية في مقابل ارتفاع كبير لقيمة الواردات(نشاط ريعي) ما لم يتم "فرملتها" من طرف الحكومة(حالة الجزائر مثلا).

ثالثا: تقليص فعالية السياسات الاقتصادية العمومية.[1]

ان عدم أخذ الأسواق المالية الموازية (سوق الصرف الموازي وسوق الإقراض الموازي) بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية قد يؤدي إلى نتائج عكسية لما كان مخططا له عند اتخاذ هذه القرارات، خاصة في ظل ظروف الكبح المالي أي التقييد الإداري السعري والكمي على المعاملات المالية عبر الأسواق المالية الرسمية.

يؤدي وجود قطاع مالي موازي إلى توسيع قائمة المنتجات المالية المشكلة للمحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص (وبشكل أعم لقائمة الأصول المشكلة لثروة هؤلاء الأعوان) لتشمل: الأرصدة النقدية المحلية، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى البنوك الرسمية، العملة الصعبة، القروض الممنوحة عبر قطاع الإقراض الموازي(ودائع لدى المقرضين غير الرسميين أو قروض مباشرة ألعوان آخرين عبر السوق الموازي للإقراض)،العقارات ورأس المال المادي(خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة) وإلى زيادة امكانية الإحلال بين هذه الأصول في إطار قرارات المحفظة المالية.

تتميز الاقتصاديات الخاضعة للكبح المالي باستخدام أدوات غير سوقية للسياسة الاقتصادية نذكر منها في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف: التعديل الإداري لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة بالتزامن مع تسقيفها، التعديل الإداري لتكلفة وحجم السيولة المركزية الموجهة لإعادة تمويل القطاع البنكي وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

سوف نتناول بالتحليل في فرع أول قنوات تأثير أسواق الصرف الموازية على النشاط الاقتصادي (الدائرة الحقيقية) لنتطرق في فرع ثان إلى أثر كل من الأدوات الثالثة المذكورة سابقا على النشاط الاقتصادي في ظل وجود أسواق مالية موازية (سوق إقراض وسوق صرف موازيين).

[1] قماش نجيب، مرجع سبق ذكره، ص99-104.

1- قنوات انتقال تأثير الأسواق المالية الموازية على النشاط الاقتصادي.

يتم انتقال تأثير أسواق موازية كبيرة وفعالة نسبيا إلى الدائرة الحقيقية للاقتصاد عبر أربع قنوات رئيسية هي على التوالي:

أ. قناة الجباية وميزان المدفوعات:

يعتبر كل من سوق الصرف الموازي وسوق الإقراض الموازي نظامين شبه جبائيين يمنحان إعانات ضمنية للأعوان الاقتصاديين المقترضين/الحاصلين على عملة صعبة عبر السوق الرسمي للقرض/للصرف كما يفرض ضرائب ضمنية على المودعين/المصدرين المتنازلين عن العملة الصعبة بسعر فائدة/ سعر صرف مخفض بشكل مصطنع أي انهما يؤديان وظيفية توزيعية (إعادة توزيع للدخل) في االقتصاد.

يظهر تأثير سوق الصرف الموازي عبر قناة ميزان المدفوعات من خلال دور علاوة الصرف الموازي في قرارات المصدرين بخصوص التصريحات الجمركية أي التصريح المخفض بقيمة الصادرات التي تؤر على مستوى الاحتياطات الدولية للبنك المركزي ومنها العرض النقدي (العملات الصعبة هي أحد مقابلات الكتلة النقدية).

ب. قناة أثر الثروة/أثر الدخل:

يظهر أثر الثروة/أثر الدخل للأسواق المالية الموازية من خلال:

- الاقتطاعات (الضرائب) الضمنية على الفئات غير ذات الأولوية في الولوج إلى القرض /توزيع العملات الصعبة على مستوى الأسواق المالية الرسمية، والتي تساهم في تخفيض دخلها الجاري المتاح/ثروتها المالية مقابل الإعانات الضمنية التي تستفيد منها الفئات ذات الأولوية في الولوج إلى هذه الموارد والتي تساهم في رفع دخلها الجاري المتاح/ثروتها المالية مقارنة بالنوع الأول من الأعوان الاقتصاديين.
- يساهم الدخل الإضافي الناتج عن بيع حصيلة التصريح المخفض بقيمة الصادرات/ التصريح المبالغ فيه بقيمة الواردات في رفع الثروة المالية/ الدخل الجاري المتاح للأعوان المنخرطين فيه، كما تؤدي تغيرات سعر الصرف الموازي الي تغيير المقابل بالعملة الوطنية للأصول المحررة بالعملة الصعبة ومنه ثروة الاعوان الاقتصاديين المالية ودخلهم الجاري المتاح.

- يلعب كل من معدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي ومعدل تغير سعر الصرف الموازي (وتوقعات الأعوان الاقتصاديين بخصوصهما) دورا هاما في تحديد قرارات المفاضلة بين مختلف الأصول المالية المشكلة لثروة الأعوان الاقتصاديين.

ج. قناة الإنفاق أو القناة بين الزمنية:

يظهر أثر هذه القناة عبر استخدام الأعوان الاقتصاديين الخواص لمعدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي كعنصر مهم في تحديد معدل الفائدة الحقيقي (الذي يربط بين الحاضر والمستقبل عبر تحديد القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي أو القيمة المكتسبة/المستقبلية لمبلغ حاضر) الذي يحدد قرار المفاضلة بين الاستهلاك أو الادخار .كما يظهر من خلال ارتباط مستوى إنفاق الأعوان الاقتصاديين الخواص بمستوى الثروة المالية/الدخل الجاري (وثيق الصلة بكل من علاوة الصرف الموازي ومعدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي).

د. قناة الأسعار ومستوى الناتج:

يظهر أثر الأسواق المالية الموازية على كل من الأسعار ومستوى الناتج من خلال النقاط التالية:

- باعتباره التكلفة الحدية للعملة الصعبة يحدد سعر الصرف الموازي سعر الواردات بالعملة الوطنية.
- يحدد سعر الصرف الموازي أيضا سعر التكلفة للمصدرين عبر السوق الموازي ومنه يساهم أيضا في تحديد الكمية المنتجة.
- يؤثر معدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي على تكلفة الإنتاج (تكلفة المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية) ومنه سعر المنتجات في القطاع الموازي.

2- أثر مختلف أدوات السياسة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي.

وهي كما يلي بالنسبة لكل من رفع معدل الفائدة في سوق القرض الرسمي، رفع حجم إعادة التمويل المتاح من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية:

أ. أثر رفع معّدل الفائدة على النشاط الاقتصادي:

في ظل وضعية كبح مالي يهدف قرار رفع معدل الفائدة على الودائع (بقدر كاف) إلى جذب مزيد من الودائع نحو القطاع البنكي الرسمي، بهدف زيادة حجم الأموال المتاحة للإقراض (بافتراض أن مرونة الطلب على القروض تجاه

تغيرات سعر الفائدة ضعيفة على اعتبار الندرة الحادة في رؤوس الأموال القابلة للإقراض) أي أنه إجراء ذو هدف تو سعي.

يؤدي هذا الإجراء إلى إعادة تخصيص للموارد بسبب تغير معدلات العائد النسبية لمختلف الأنواع من الأصول على مستوى المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص باتجاه إحلال الودائع البنكية "الرسمية" محل كل من الإقراض عبر سوق الإقراض الموازي و الأرصدة النقدية بالعملة الصعبة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة على مستوى سوق الإقراض الموازي (ندرة الأموال القابلة للإقراض على مستواه) وإلى تحسن قيمة العملة الوطنية على مستوى سوق الصرف الموازي (عدد اقل من وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الصعبة أو مقابل أكبر بالعملة الصعبة لوحدة واحدة من العملة الوطنية).يؤدي تحسن قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض القيمة بالعملة الوطنية للثروة الإجمالية للأعوان الاقتصاديين الخواص بنسبة تحددها حصة الأرصدة بالعملة الصعبة في المحافظ المالية لهؤلاء الأعوان(وهو ما يسمى بأثر الثروة أو أثر الدخل). على اعتبار تأثر الطلب على الأصول المنتجة للفائدة بمستوى الثروة الإجمالية للأعوان الاقتصاديين، يمكن أن يؤدي أثر الثروة/الدخل الناتج عن تحسن قيمة العملة الوطنية على مستوى سوق الصرف الموازي إلى انخفاض الحجم النهائي للودائع بالعملة الوطنية (تفوق أثر الدخل على أثر الإحلال)، وهو ما يذهب عكس الهدف الأصلي المرجو من إجراء رفع معدلات الفائدة في السوق الرسمي.

في علاقة بالقطاع الحقيقي يعتبر كل من ارتفاع معدل الفائدة وأثر الدخل الناتج عن تحسن قيمة العملة الوطنية مقلصين لمستوى التضخم ولمستوى الناتج (إجراء ذو أثر انكماشي) لا لسباب التالية (تحت قيد مستوى كافي لمرونة كل من الطلب والعرض) :

- تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات على اعتبار انخفاض مستوى ثروة/دخل الأعوان الاقتصاديين الخواص.
- تخفيض سعر السلع المتبادلة دوليا عند التصدير ومنه تقليص الكميات المنتجة والمصدرة من طرف قطاع التصدير.
- تخفيض الطلب الكلي عبر تخفيض الدخل المتاح للقطاع الخاص (مؤسسات وأسر) المقترض على مستوى سوق القرض الرسمي بسبب تخفيض إعانة القرض (الفرق بين معدل الفائدة في السوق الموازي ومعدل الفائدة في السوق الرسمي تحت قيد تفوق نسبة ارتفاع معدل الفائدة الرسمي على نسبة ارتفاع معدل الفائدة في سوق الإقراض الموازي).

ب. أثر رفع حجم إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية:

يؤدي رفع حجم إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية إلى وفرة في الأرصدة النقدية بالعملة الوطنية تدفع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار(ضغط تضخمي) ومنه انخفاض معدل الفائدة الحقيقي على مستوى السوق البنكي الرسمي (الفرق بين معدل الفائدة الإسمي المسقف ومعدل التضخم)، وهو ما يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد في المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص باتجاه الإقراض عبر سوق الإقراض الموازي وباتجاه الأرصدة بالعملة الصعبة بسبب ارتفاع عائدهما النسبي مقابل انخفاض العائد النسبي على الودائع البنكية الرسمية .يؤدي هذا الوضع إلى تخفيض معدل الفائدة الإسمي الموازي (وفرة الأموال القابلة للإقراض عبر هذا السوق) ومنه معدل الفائدة الحقيقي على مستوى سوق الإقراض الموازي أيضا بسبب ارتفاع معدل التضخم و إلى تدهور سعر الصرف الموازي (ارتفاع علاوة الصرف الموازي). نكون في هذه الحالة امام أثرين متعاكسين: أثر توسعي بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي الذي يرفع النفقات الاستهلاكية للقطاع الخاص على حساب الادخار وأثر انكماشي مرده انخفاض مستوى الثروة الحقيقية للأعوان الاقتصاديين الخواص بسبب ارتفاع معدل التضخم. في حالة تفوق الاثر التوسعي سيشهد الاقتصاد انخفاضا في الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بسبب ارتفاع الطلب على الواردات الرسمية من جهة وبسبب ارتفاع مستوى التصريح المخفض بقيمة الصادرات نتيجة ارتفاع علاوة الصرف الموازي.

ج. أثر تخفيض سعر الصرف الرسمي:

يؤدي وجود أسواق مالية موازية إلى دعم الأثر الانكماشي لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية من طرف السلطات النقدية كما يلي: عبر عملية التخفيض تقلص السلطات النقدية الفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي (علاوة الصرف الموازي) في الأجل القصير وهو ما يؤدي إلى إحلال العملة الوطنية محل العملة الصعبة في المحافظ المالية للأعوان الاقتصاديين الخواص، تخفيض قيمة الواردات (التي تصبح أغلى نسبيا بالعملة الوطنية) وزيادة قيمة الصادرات (التي تصبح أرخص نسبيا بالعملة الصعبة) ومنه زيادة الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي.

تؤدي نقدنة العملة الصعبة الإضافية التي في حوزة البنك المركزي (إصدار مقابلها بالعملة الوطنية) إلى ارتفاع العرض النقدي ومنه معدل التضخم. تدفع الحاجة المتزايدة إلى أرصدة نقدية بالعملة الوطنية لمواجهة ارتفاع النفقات الاستهلاكية للأعوان الاقتصاديين نتيجة التضخم إلى تقليص إقراضهم عبر سوق الإقراض الموازي وإلى تحويل الأرصدة بالعملة الصعبة إلى أرصدة بالعملة المحلية وهو ما يتسبب في رفع معدل الفائدة الموازي (ندرة الأموال القابلة للإقراض

على مستوى سوق الإقراض الموازي) مع اثاره الانكماشية على مستوى القطاع الخاص(انخفاض الطلب على القروض الموازية الإنتاجية والاستهلاكية بسبب ارتفاع تكلفتها) و تحسن قيمة العملة الوطنية (بسبب إحلالها محل العملة الصعبة) ومنه انخفاض المقابل بالعملة الوطنية للجزء من محافظ الأعوان الاقتصاديين المحرر بالعملة الصعبة وأثره السلبي على الطلب(الانفاق) الكلي وهو ما يعزز مرة أخرى الأثر الانكماشي لتخفيض سعر الصرف الرسمي.

خلاصة:

ان سعر الصرف الموازي ظاهرة تولدت نتيجة العيد من التحولات التي حدثت في اقتصاديات العالم حيث يعد نموذج جينيور من بين اهم الدراسات التي اشارت إلى الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسع وللعملة الأجنبية في البلدان السائرة في طريق النمو حيث يضم سعر الصرف الموازي ثلاث نظريات أساسية مقاربات النظرية لسوق الصرف الموازي ونموذج التجارة ونموذج توازن المحفظة ولقد تطرقنا الي الناحية المهمة وهي مكافحة سوق الصرف الموازي من خلال تحرير التجارة الخارجية وقابلية تحويل العملة

لسوق الصرف الموازي العديد من المنافع الكلية (النظرية) أهمها التحكم في معدل التضخم ووقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية في حالة أنظمة الصرف الموازية الشرعية التي يتدهور فيها سعر الصرف الموازي الشرعي عند اختلال ميزان المدفوعات في مكونه الرأسمالي مما يسبب خسائر رأسمالية للمستثمرين الأجانب تدفعهم إلى مراجعة قرار مغادرة السوق المالي المحلي

على الجهة الأخرى من التحليل تتسبب أسواق الصرف الموازي في العديد من التكاليف الاقتصادية الكلية اهمها تقليص معدلات النمو الاقتصادي التي ترتبط سلبا بوجود أسواق موازية للصرف و بمستوى علاوة الصرف المسجلة فيها، تشويه نظام الحوافز الاقتصادية حيث يتجه الأعوان الاقتصاديون الناشطون في مجال التجارة الخارجية إلى تبني سلوكات للغش في التصريحات الجبائية ترتبط بعلاوة الصرف الموازي و تقليص فعالية السياسات الاقتصادية العمومية التي قد لا تراعي تأثيرات أسواق الصرف وأسواق القرض وأسواق المنتجات الموازية على سلوك الأعوان الاقتصاديين وقنوات انتقال أدوات هذه السياسات.

الفصل الثالث:

أداء سوق الصرف الموازي في الجزائر

تمهيد:

تميز الاقتصاد الجزائري في المرحلة الأولى من الاستقلال باستقرار سعر الصرف، وقد كان ذلك ضروريا نظرا لتميز هذه المرحلة بنظام تسيير مخطط مركزيا، وبتنمية كثيفة تتطلب استثمارات معتبرة، وفي هذا السياق لم يكن سعر الصرف المستقر يشكل عائقا هاما لأنه كان مرفوقا بنظام صارم للرقابة على الصرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان ترقية وتشجيع الصادرات من غير المحروقات والسياحة كان من الأولويات، ويبرز الاهتمام باستقرار سعر الصرف في أنظمة تسعيرة التي تم اتباعها وهي:

- سعر الصرف الثابت مع الفرنك الفرنسي بعد الاستقلال وهذا الي غاية 1969.
- سعر الصرف مثبت الي سلة واسعة من العملات مع العملات المرتبطة بالواردات اثناء تعويم أسعار الصرف، وقد تزامن هذا الاجراء أساسا مع انطلاق المخطط الرباعي (1970-1979).

أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية بناءا على الدور الذي خول له تكلفة إدارية للعملات الصعبة، وانفصل سعر صرف الدينار بهذه الكيفية شيئا فشيئا عن الواقع الاقتصادي، مما دفع بالسلطات النقدية الي اتباع سياسة الانزلاق والتخفيض لقيمة العملة، ولهذا لم يكن من الممكن مواجهة اثار نتائج الازمة الاقتصادية البترولية سنة 1986 التي أدت الي بداية تدهور قيمة الدينار

الجزائري، وهذا بالتزامن مع الإجراءات الزامية تؤدي الي اقتصاد مبني على اليات السوق الحر. وفي مثل هذه الظروف تتوافر فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف الغير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية، بهدف توفير النقد الأجنبي للمعاملات التي لا يسمح نظام الرقابة على الصرف بتمويلها غير ان السوق السوداء غالبا ما تعمل في إطار من الحرية فيما يتعلق بالطلب والعرض.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الي ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر والرقابة عليه.

المبحث الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر.

المبحث الثالث: محددات سعر الصرف في السوق الموازية.

البحث الرابع: وضعية سعر صرف الدينار في إطار هيمنة سوق الصرف الموازي في الجزائر.

المبحث الاول: نظام الصرف في الجزائر والرقابة عليه.

ان الاستقرار الاقتصادي امر ضروري امرا ضروريا تبعا للمراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تميزت بنظام تسيير مخطط ومركزي، وبرامج تنموية كثيفة واستثمارات معتبرة تم إنجازها. وقد برز الانشغال الدائم والمستمر بالنسبة لاستقرار سعر الصرف على أنظمة التسعير والصرف المتبعة.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة أنظمة لسعر الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، ومنه يمكننا ادراج تغيرات الصرف في الجزائر منذ الاستقلال في المراحل التالية:

المطلب الأول: مراحل تطور الصرف في الجزائر منذ الاستقلال.

أولا: المرحلة الأولى (الفترة 1962–1970).

مع بداية وبعد الاستقلال كان الدينار الجزائري مرتبطا بالفرنك الفرنسي فحسب نظام بروتن ووذز كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة لدولار الأمريكي الذي هو نفسه التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة ، 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية يعادل 18,0 غ من الذهب أي نفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1989 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي ، لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال الفترة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية وهو ما ترتب عنو إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الاول 1970-1973 ، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المثبتة عن اتفاقيات برتين وودز وعن تعميم أسعار الصرف (المعومة) تم اتخاذ قرار تغيير نضام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد سعي هذا النظام الجديد للتسعير الي تحقيق هدف مبرمج.

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المداخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على مدى الطويل دون ان تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.[1]

ثانيا: المرحلة الثانية (الفترة 1971-1987).[2]

مع انهيار نظام بروتن وودز وإلغاء نظام ثابت الصرف سنة 1971 وإدخال نظام تقويم الصرف، فان قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداءا من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة مكونة من 14 عملة وهي كالتالي: " الدولار الأمريكي، الجنة الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، الليرة الاسبانية، الكرونة السويدية والفرنك السويسري.

حيث منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها في تسديدات الخارجية بالنسبة الي العملات المسعرة من قبل البنك المركزي.

وبتالي يتم حساب سعر صرف الدينار بالسبة لسالة العات بالطريقة التالية:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي $:

$$\frac{(\$/JIO) - (\$/JIN)}{\$/JIO}$$

او

$$\frac{(\$/JIO) - (\$/JIN)}{\$/JIN}$$

على ان تأخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $\$/JIO$ او $\$/JIN$ كمقام لحساب التغير النسبي ونرمز هنا.

$: دولار امريكي.

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005، ص154-156.
[2] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص137-138.

JI: كل عملة من العملات الصعبة 13 التي تكون سلة الدينار الجزائري.

O : سنة الأساس 1974.

N : يوم التسعير.

$\$/JIO$: سعر بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية الأخرى المكونة للسلة، سنة الأساس 1974.

$\$/JIN$: سعر بالنسبة لكل عملة من العملات الأجنبية الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير.

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري.

3- بالنسبة للدولار الأمريكي: أي مجموع التغيرات النسبية $\$/JI$ مرجحة بالمعامل JI حيث يتمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

4- حساب سعر الصرف اليومي للدينار الجزائري: يتم هذا الحساب يوميا وفق الطريقة التالية.

$(\$/DA)n$: (1+مجموع التغيرات النسبية $\$/JI$ مرجحة بالمعامل JI).

$(\$/DA)n$: سعر الصرف اليومي لل $ بالدج.

$(\$/DA)n$: سعر الصرف $ بالنسبة ل دج في 1974 (سنة الأساس).

5- يتم بعد هذه العملية حساب اسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه أسعار الصرف بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة ولنأخذ على سبيل المثال المارك الألماني:

$\$/DA$

=DM/DA وبهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

$\$/DM$

اذن المراقبة المتشددة والصارمة التي فرضت علة التجارة الخارجية ساهمت في ظهور عدة مشاكل على مستوى الاقتصاد الكلي، فنظرا لتشجيع الواردات بسبب وفرة وسئل الدفع الخارجية لنجمة عن ارتفاع سعر المحروقات والاصدار النقدي الغير العقلاني للعملة الوطنية، ساعدوا على كبح عملية التصدير ورفع من مستوى التضخم.

وامام التدهور المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 والذي تمثل اراداته المورد الرئيسي من العملات الأجنبية للبلاد، أدى الي وقوع ازمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، استجابت الحكومة للتراجع الكبير في إيرادات الصادرات باللجوء الي الاقتراض من الخارج وتشديد القيود على الواردات، وفي الوقت ذاته اتبعت السلطات سياسة نشيطة لتسعير الصرف، تضمنت خفض الدينار الجزائري مقابل سلى من العملات بنسبة 31%بين عام 1986-1988.

ثالثا–المرحلة الثالثة: الفترة 1988–1994.

ساهمت الاختلالات السياسة والاقتصادي العالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور أثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري خصوصا على الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهد جديد لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي.[1]

ابتداءا من عام 1988 الغي النظام الجامد نظام سعر صرف الدينار مقابل سلة من العملات، وحل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية العمومية، ضمن سوق ائتمانية تتماشى مع اهداف ميزان المدفوعات على ان تقوم البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة، التي تتفاعل معها، ومن عام 1991 تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، ثم صدر قانون التمويل الإضافي في اوت 1990 الذي منح للشركات والافراد حق الحيازة للحسابات بالعملات الأجنبية، وبين عامي 1989-1991، سمح الدينار الجزائري بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري خلال تلك الفترة. وفي عام 1991كجزء من محاولة لتعديل سعر صرف الدينار وفقا لمل يلي:

[1] هشام قندوز، مرجع سبق ذكره، ص99.

أ. **الانزلاق التدريجي**:[1] هو اجراء يهدف الي خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية مراقبة، طبق هذا الجراء خلال فترة طويلة نوعا ما، خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 الي غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9دج/$ في نهاية مارس 1991.

ويعود سبب الانزلاق الي:

- زيادة خدمة الدين.
- ضعف احتياطات الصرف المتاحة.

ب. **التخفيض الصريح**: طبقت هذه بعد ان اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل الى 22.5% دينار للدولار الواحد، وقد استقر حول هذا السعر الى غاية مارس 1994 قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 1994/40/10، ثم تم اتخاذ قرار من قبل مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار مرة أخرى بنسبة 40.17% ليصبح سعر الدينار 36دينار /$.

4-المرحلة الرابعة: الفترة ما بعد 1994.

لقد لجات الجزائر في عديد من المرات الى خيار خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع، حيث بعد توقيع الجزائر عقد مع FMI (اول اتفاقية لإعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994) خفضت قيمة الدينار بنسبة 40.17%.

ومنذ 1995 سياسة سعر الصرف في الجزائر وجهت من اجل الحصول على سعر صرف مستقر بالنسبة لسلة من عملات الدول التي لها علاقات تجارية معها، فخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، فبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض يقدر بحوالي 13% بين 1998-2001 وتواصل هذا الانخفاض الى غاية 2002

وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا الاجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،ص218.

وبسبب ارتفاع قيمة الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي تدخلت السلطات النقدية في أسواق الصرف الخارجي في النصف الثاني من سنة 2003من اجل إعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي الى ما كان عليه في نهاية 2002.

وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع الصرف الفعلي الحقيقي ب 7.5%.

وقد قام بنك الجزائر في ديسمبر 2008 بتخفيض قيمة الدينار امام العملات الرئيسية في العالم ليصل الى 73دج للدولار، بينما استقر سعر صرف الأورو عند 89دج للأورو خلال نفس الفترة، وكان هدف هذا الاستقرار من اجل حماية الاقتصاد الوطني من اثار الازمة المالية العالمية.

و هكذا سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة طبيعة نظام الصرف الجزائري و تطوراته منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر نظام صرف الثابت مرتبط بعملية واحدة و هي الفرنك الفرنسي منذ بداية الاستقلال، و بعد انهيار نظام بروتن وودز سنة 1974 اصبح سعر صرف الدينار مثبت على أساس سلة من العملات مكونة من 14 عملة و هذا من 1974الى غاية 1994،و من 1995 تم تبني نظام الصرف العائم المدار ما بين البنوك، و منه اصبح سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي اما بتخفيض او زيادة هذه القيمة (سعر الصرف).[1]

[1] حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص137-138.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

يقصد بالرقابة على الصرف " تأمين استخدام الموارد في العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، والسير على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الاملاك الوطنية في قبل الأشخاص المقيمين بالخارج.[1]

يهدف هذا النظام إلى اخذ تدابير استثنائية، الغرض منها منع المضاربة ومنع التصدير، وبعبارة أخرى إجراء حكومي موجه إلى تنظيم ومراقبة الاتفاقيات المالية مع الخارج في إطار توازناتها الخارجية، ومن ء من العملة الصعبة وادارة الفائض، كذلك تعتبر أداة لتحقيق جهة أخرى، هو تسجيل المدخلات والمخرجات التوازن بالنسبة لميزان المدفوعات وتأمين حماية العملة الوطنية وقد جاء هذا النظام قصد مواجهة الأزمات النقدية وحماية الاقتصاد الوطني.[2]

وتختلف الرقابة في درجة شمولها من دولة الي أخرى، حيث تقوم الدولة عادة بفرض قانون يجبر المصدرين واي ما يحصل على إيرادات من العملات الأجنبية على بيعها الي البنك المركزي بالسعر الرسمي، وفي بعض الأحيان يطالبهم ببيع كل ما يملكون من أسهم وسنادات مقومة بالعملة الأجنبية اليها، ومن ناحية أخرى يطلب من المستوردين الحصول على ترخيص خاص لاستيراد سلعة ما، وجوهر الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة.

لقد تم تطبيق الرقابة على الصرف في الجزائر بدءا من سنة 1963، وكان الهدف منه الحفاظ على استقرار صرف الدينار من جهة، ومن جهة أخرى حماية المنتوج الوطني ومنع هروب رؤوس الأموال.

تتطور الرقابة على الصرف وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات، الاحتياطات من العملات الأجنبية، القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية والتنظيم الاقتصادي. وقد مرت الرقابة على الصرف في الجزائر بالمراحل التالية:

أولا: المرحلة الأولى:1962 –1973.

في هذه المرحلة تميز سعر الصرف في الجزائر بالثبات لذلك طبقت رقابة صارمة على سعر الصرف، حيث طبقت السلطات النقدية "نضام الحصص" والذي يخص كل العمليات المسددة بالملات الأجنبية، هذه العمليات خاضعة الي

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2004، ص 218.
[2] كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت -لبنان، 1988، ص 219.

ترخيص من قبل وزارة المالية وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلة من الإجراءات الرقابة المتمثلة خاصة في الحصول على ترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة، وتتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص فيما يلي:

1- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة.

2- الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الأجنبية.

3- حماية الانتاج الوطني.

4- تحسين وضع الميزان التجاري.[1]

5- بالإضافة الي هذا النظام تم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج، وقد أدى هذا الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية من قبل الدولة.

ثانيا: المرحلة الثانية (1974-1987).

تميزت الرقابة على الصرف في هذه المرحلة من خلال صدور قانون 78-02 وقانون 86-12 حيث نص كل منهما على ما يلي:

- قانون 78-02 الصادر في فيفري 1978: نص على:
  - تأميم عمليات البيع والشراء مع الخارج.
  - إعطاء الجمارك حق التدخل والمراقبة والسهر على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة.
  - إعطاء الهيئة العمومية مهمة مباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم.

وقد سمح في إطار حماية البلاد من التأثيرات السلبية التي تنتج عن علاقات القوى السائدة في مجال التجارة الخارجية للأشخاص الطبيعيين المقيمين بالخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية في الجزائر.[2]

- قانون 86-12 الصادر في 19اوت1986:

قد مكن هذا القانون البنوك من استرجاع صلاحياتها في مجال الصرف. حيث خول البنك المركزي صلاحية التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية.

[1] محمود حميدات،" مرجع سبق ذكره، ص173، 174.
[2] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الا ان هذا النظام اظهر حدوده في خصم ازمة الديون الخارجية سنة 1986، حيث انخفضت أسعار البترول وتدهورت قيمة الدولار بنسبة كبيرة في أسواق الصرف العالمية.

ثالثا: المرحلة الثالثة (19 اوت 1986).

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون 88-01 بتاريخ 1988/01/12 حيث نص على استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقدم نتائج مهمة بخصوص تنظيم القطاع البنكي والمالي في الجزائر، بحيث اعطى للبنك المركزي مهمة المشاركة في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، وتم الغاء الترخيص الإجمالي للاشتراك وتعويضه بميزانية العملات الصعبة.

وبعد صدور قانون النقد والعرض (90-10) والذي على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي، مما استدعى اعداد البنك المركزي لأدوات أساسية التي تسمح له بمراقبة العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج، وإدخال تغيرات عقيمة على نظام الرقابة على الصرف. حيث أصبح قائما على مبدا حرية المعاملات، مما يتطلب عدة إجراءات ومجموعة من التنظيمات تهدف الي التخفيف من القيود التي تقوم عليها الرقابة على الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

ومنذ 1995 حدد نظام سعر الصرف بنظام التقويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وهو نظام يسمح بمرونة كبيرة في تحديد سعر العملة مقابل العملات الأخرى، ويتدخل البنك المركزي في السوق بائعا للعملة الأجنبية عندما يلاحظ طلبا كثيرا عليها قد يؤدي الي انخفاض قيمة العملة الوطنية،

وهكذا فان دور السلطة النقدية في عملية التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري هام جدا خاصة في تنشيط وتفعيل التوازنات الاقتصادية اللازمة لإعادة دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر.

تعرف العملة الوطنية منذ عام 1985 وهو التاريخ الموافق لبداية الازمة الاقتصادية المعروفة بمؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية واقعا مريرا وغير سار، فخلال العديد من السنوات لم تتوقف هذه العملة عن التدهور والانزلاق والتخفيف مع تباين هذه المصطلحات.

ان الدينار الجزائري ليس سوى مرآة للنشاط الاقتصادي وعلاوة على ذلك فهو رمز من رموز السيادة الوطنية، لذلك يجب ان يعرف انتعاشا، الا ان الواقع يبين لنا ان الدينار الجزائري جد متدهور، وهذا لم يكن الا نتيجة حتمية ومنطقية لظهور السوق الموازية.

ويكمن التميز بين السوق الرسمي وسوق الصرف الموازية كالتالي:

"فسعر الصرف الرسمي هو السعر القانوني في سوق الصرف او اهم سعر تجاري في النظام الثنائي، اما سعر الصرف الموازي هو السعر المالي في النظام الثنائي او هو سعر السوق السوداء، والسعر الذي يتحدد في هذه السوق يحمي السعر الموازي.

" السوق الرسمي للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة، اين هذا السعر غير مفروض في النظام الموازي".

ويعتبر سوق الصرف الموازية من مميزات دول العالم الثالث، وأصبح التبادل فيها يدخل ضمن العادات والتقاليد، فهي سوق حرة، وسعر صرف العملة الأجنبية فيها يتحدد حسب العرض والطلب أي مثل أي سوق أخرى.

المطلب الأول: أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر.

ان مراقبة سعر الصرف تعد طريقة مستعملة الهدف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة الاختلال في ميزان المدفوعات، ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف، تساعد في هروب الاموال الي الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي (يستعمل مصطلح السوق السوداء او السوق الموازي او السوق الغير رسمي) ومن أسباب ظهور السوق الموازية في الجزائر:

- فرض قيود في المبادلات مع الخارج.
- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي الذي بدا بقطع الغيار، الأجهزة الالكترونية مرورا بسلسلة من الأشياء التي ينتجها الوطن الا قليلا التي يرتفع الطلب عليها بنسبة فائقة، وبهذا تظهر السوق الموازية كحق من حقوق المستهلك لتحقيق حاجياته التي يعجز السوق الوطني عن تلبيتها.
- كما تعتبر المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني، سببا اخر في توسيع السوق الموازية وهذا بمراقبة كمية ونوعية السلع المستوردة، وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال مع الخارج.
- كما ساعد تدهور أسعار البترول في سنة 1986 بتأزم الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبذلك نقص المداخيل من العملة الأجنبية ب 56.5% لدى الدولة ولهذا توجه الافراد وكذا المؤسسات الخاصة باللجوء الي السوق السوداء لتلبية حاجياتهم من العملة الأجنبية سوداء للقيام بعمليات تجارية او لتعزيز اصولهم النقدية بهذه العملات، نظرا لفقدان الثقة في العملة الوطنية.
- ومن بين الأسباب التي تؤدي الي ظهور سعر الصرف الموازي أيضا هي قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة الامر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها الي شرائها بأعلى سعر ممكن الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.[1]
- حسب تحاليل المختصين والهيئات الدولية التي اهتمت بظاهرة السوق الموازية، فهناك عدة عوامل ساهمت في وجودها وفرض مكانتها إلى جانب السوق النظامية في الجزائر. ومن خلال مما سبق يمكننا ذكر بعض أسباب ظهور هذه الأسواق في الجزائر:[2]

– عرفت الجزائر في مرحلة من مراحل اقتصادها منذ الاستقلال إلى غاية اية الثمانينيات ، حيث كانت الدولة الجزائرية تحتكر كل دواليب الاقتصاد مانعة أي شخص خاص ممارسته و بدا معه ظهور السوق الموازية ، الأمر الذي أدى إلى ممارسة أنشطة غير مشروعة و بصفة غير رسمية .كالتهرب من الضرائب و عرض سلع و خدمات ممنوعة لهدف تحقيق أرباح.

– الإفراط في الالتزام بدفع الضرائب و الرسوم لدى إدارة الضرائب إلى درجة يحس فيها بعض المتعاملين الاقتصاديين بثقلها على ميزانيتهم المالية ، الأمر الذي يؤدي بهم إلى التهرب في دفعها و اللجوء إلى السوق الموازية.

[1] بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص170.

[2] ا أرزيل الكاهنة،" دور السوق الموازية في مجال التشغيل "، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 3 01، جامعة تيزي وزو 15000، الجزائر، ص91.

- عدم السماح بتحويل العملة، مما يدفع بمن يرغب في الحصول على العملة بشرائها بأعلى سعر ممكن، هذا السوق الخارج عن رقابة الدولة والمتمثلة في فكرة سياسة الرقابة على الصرف والتي يجب أن يصاحبها رقابة صارمة على الواردات والصادرات وبتالي تحقيق المساواة بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه[1].
- ندرة السلع: فمن أحد الأسباب الرئيسية في نمو السوق الموازية في الجزائر هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الاشراف عليها.[2]

المطلب الثاني: مراحل تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر.

المرحلة الأولى: نشأة سوق الصرف الموازية.[3]

بدأت منذ بداية انشاء الدينار الجزائري حيث كان الدينار مراقبا عن طريق قوانين صارمة خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة واجراء التحولات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابل للتحويل ولم يكن هناك سوق داخلي لصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار، ومع ادخال نظام تعميم الصرف على المستوى الدولي، وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، فان قيمة الدينار أصبحت ابتداءا من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، لكن نظرا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل برنامج العام للواردات، وكذا نظرا للعوائد البترولية المعتبرة آنذاك، فان سعر صرف الدينار ظل اعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا كما جعل بوادر السوق السوداء تظهر فشيء بفعل انحراف أسعار الصرف عن سعرها الرسمي.

[1] رمضاني محمد، قوار الحبيب سعيد، " المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر "، المجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 103.

[2] . زناسني إكرام، عمر بن عبد الله، " خلفية الاقتصاد الموازي في الجزائر "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي عين تموشنت، 2016، ص14.

[3] قندوز هشام، مرجع سبق ذكره، ص106.

المرحلة الثانية: توسيع سوق الصرف الموازية

لقد توسع وانتشر سوق الصرف السوداء الجزائرية مع بداية تدهور قيمة الدينار مع بداية الثمانينات ومع ان حق الصرف للمواطنين السياح كان متكفلا به الا ان تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب وفقدانه الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين جعل الطلب على الصرف يتزايد وعظم ذلك الطلب على استيراد المركبات (سيارات وشاحنات) بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها واخص بالذكر تراخيص استيراد السيارات الممنوحة لذوي الحقوق والغير المرفقة بحق الصرف حيث يكون الحل الوحيد للمستفيد من هذه التراخيص هو اللجوء الي السوق السوداء وبما ان المهاجرين الجزائريين في الخارج اعدادهم كبيرة فان حركة الصرف نشطت مما دفع بالعمال المهاجرين في فرنسا خاصة بتحويل أموالها الي الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق البنوك.

المرحلة الثالثة: مرحلة تطبيق برنامج تعديل الهيكلي.[1]

وهي المرحلة الحاسمة والاساسية في تاريخ الدينار الجزائري، حيث تم مجموعة من الإجراءات أساسها تخفيض العملة، حيث بعد صدور قانون النقد والقرض سنة1990 وبعد ابرام اتفاق ستاند باي 1994واتفاق برامج تعديلي الهيكلي 1995، جاءت جملة إجراءات اصلاح الهيكلي والتي تنص على إقامة سوق صرف ما بين البنوك حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفق قرار 95-08 المؤرخ في 1995/12/20. كما نصت هذه البرامج الي التحول من نظام ربط الدينار بسلة من العملات الي نظام التعويم الموجه قصد تخفيض قيمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وطبقا للمادة 188 من قانون 90-10 التي تنص على ان البنك المركزي ينظم سوق الصرف صرح محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر اعلى سلطة نقدية في البلاد، باتخاذ الإجراءات التالية:

- اعتماد التحويل التجاري للدينار سنة 1991 وتطبيقه فعليا سنة 1994.مع تحرير أسعار الواردات.
- اعتماد طريقة التسعير الfixing لتحديد سعر الصرف وهي عبارة عن جلسات تسعير تتم بواسطة لجنة مشتركة مكونة من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995 تزامنا مع السماح بنفقات العلاج والدراسة بالخارج.
- انشاء سوق الصرف ما بين البنوك في بداية 1996.

[1] قندوز هشام، مرجع سبق ذكره، ص107-108.

المرحلة الرابعة: تجاذب سعري الصرف (الرسمي والموازي).[1]

سياسة الصرف المتبعة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، وسنة 2002 قد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازية في حدود 16 دج مقابل الفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، وأدى هذا إلى:

- كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تتداول في السوق الموازية دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة
- تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر صرف عمالتهم في السوق الموازية بدال من السوق الرسمي لوجود فارق السعر.
- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع.

المطلب الثالث: سلبيات ظهور السوق الموازية للصرف في الجزائر واثاره على الاقتصاد الوطني.

أولا: سلبيات ظهور السوق الموازي في الجزائر.

شاع انتشار سوق الصرف السوداء في الجزائر ما أدى الي:[2]

- كتلة نقدية كبيرة من العمليات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تنشط في السوق السوداء، دون ان تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حساباته في حسابات جارية بالعملة الصعبة او بتحويلها الي الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.
- تفضيل الأجانب القادمين من الخارج من صرف عملاتهم في السوق الموازية بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.

[1] محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، ص 348 -349

[2] ناصري نفيسة، "أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية-دراسة حلة الجزائر" ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011/2010، ص131.

- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة، الذي تستفيد منه بعض مؤسسات قطاع الخاص والأشخاص الطبيعيين، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع.
- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة، وبتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، ويني هذا ان الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي وبالنسبة لخزينة الدولة.

ثانيا: اثار سوق الصرف الموازية على الاقتصاد الوطني.

يعتبر سعر الصرف الموازي مياس الفعلي والحقيقي للقيمة الخارجية للعملة، لأنه يتحدد وفق قوى العرض والطلب الحقيقيين على العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى، كما يدعو صناع السياسة الاقتصادية في البلدان النامية الي تعديل الأسعار الرسمية على الموازية عبر توحيدها، لان استخدام الأسعار الرسمية في التحليل الاقتصادي سيقود الي نتائج مظللة، اما استخدام الأسعار الموازية فيقود لنتائج صحيحة واقعية مثل:[1]

- اثبات تحقيق احدى نظريات تحديد سع الصرف وهي نظيرة تعادل القوة الشرائية وهو الامر الذي يستحيل في ظل استخدام الأسعار الرسمية.
- اعتماد الأسعار الموازية في تحليل اثار تخفيض قيمة العملة على الناتج تبين ان لها اثار توسعية، اما استخدام الأسعار الرسمية فيتوضح ان لها اثار انكماشية.
- افضلية اعتماد سعر الصرف الموازي كأحد محددات دالة الطلب على النقود بدلا من السعر الرسمي، ولكن بالمقابل فان وجود سعرين لصرف العملة، أحدهما رسمي والأخر موازي لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني نذكر منها:[2]
- اتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي والسعر الرسمي يزيد احتمالات اجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية، بما لهذا الاجراء من سلبيات كالتضخم وتأثير الميزانيات ...، فقد أوضحت احدى الأبحاث بان الرقابة على الصرف يكون لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في الآجال القصير فقط، اما في الاجل الطويل فان السعر الرسمي لابد

[1] عبد الحميد مرغيث، " أسواق الصرف الموازية في الجزائر "، المطبوعات الجامعية، كلية العلوم الاقتصادية، 10 جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص4، ص5.

[2] عزوز علي، " الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة لها في الجزائر "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي 9 في الجزائر، بالمركز الجامعي سعيدة، 2008، ص 17.

ان يعدل ويصحح على السعر الموازي. وهذا ما حدث للجزائر في التسعينات فقد كان من بين مبررات تخفيض قيمة الدينار هو تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي التي تزايدت بشكل حاد (حوالي 500 بالمائة).

- تنامي أنشطة الجريمة والفساد وتمويل الإرهاب: لكون هذه الأسواق الموازية بعيدة عن الرقابة والتعاملات فيها تتم بالتراضي ولا يستدعي اجراء تحقيقات حول مصدر الأموال المحولة، وهو ما من شانه ان يعمق من ظاهرة تبييض الأموال وتزوير العملة.
- توليد بيئة مالية واقتصادية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي كما تشجع من ظاهرة هروب رؤوس الأموال الي الخارج عبر قنوات غير رسمية وغير مصرفية.
- السوق الموازية تؤدي الي تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات وهذا يعني ان جانبا من الدخل يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة قد يترتب عنها عجز في الموازنة العامة للدولة. وخسارتها فرص الحصول على إيرادات عامة إضافية.

.

المبحث الثالث: محددات سعر الصرف في السوق الموازية.

ان السوق الموازي للعملة الصعبة سوق حر اين يتحدد سعر العملة اين يتحدد سعر العملة الأجنبية بحرية عن طريق العرض والطلب على العملة.

والسوق دائما تتكون من عرض وطلب على سلعة مهما تكن، وفيما يخص السوق الموازي فمجموعة القيود المفروضة من طرف سياسة الصرف تخلق الطلب على العملة، والطلب يخلق العرض.

وفي الجزائر سعر الصرف الموازي يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار، حيث يتحدد هذا الأخير بحسب العرض والطلب حيث: [1]

1- محددات العرض:

ان عرض العملات الأجنبية لتمويل سوق الصرف الموازية يكمن ان تأتي من عدة مصادر:

- تحويل المغتربين.
- العمال الأجانب.
- رصيد السياح الأجانب.
- عمليات تزييف فواتير التجارة.
- عمليات تهريب (خصوصا رؤوس الأموال).

2- محددات الطلب:

وسائل الدفع الخارجية لسوق الصرف الموازية تخدم تغطية ما يلي:

- سياحة المقيمين.
- تحويلات رؤوس الأموال خاصة في الفترة الانفتاح الاقتصادي.

المدفوعات غير المنظورة كعمليات تمويل تجارة المخدرات التي تتم أساسا بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي.

[1] بن بوزيان محمد، طاهر زياني، الأورو وسعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، ملتقى دولي االقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، 21-22 ماي، 2002، ص 279.

يتحدد سعر الصرف الموازي بهذه العوامل، كما ويأخذ بعين الاعتبار "علاوة الخطر لان الرقابة على الصرف تمنع بيع وشراء العملات الصعبة دون اذن البنك المركزي، وبتالي قد يتعرض المتعاملين في هذه السوف للغرامة او السجن او مصادرة الكميات المضبوطة من النقد الأجنبي او جميع هذه الأمور معا، وهو ما يعني ان هؤلاء المتعاملين في السوق السوداء، يعملون في ظل ظروف المخاطرة تعتمد درجتها على وحدة عقوبات المخالفة وفي ظل هذه الظروف يقوم المتعاملون بتعويض المخاطرة بعلاوة الخطر على معدل الصرف في السوق السوداء".

المطلب الأول: مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر.[1]

يمكن ذكر اهم المصادر تمويل سوق الصرف الموازي فيما يلي:

أولا: المغترين والمتقاعدين المغتربين:

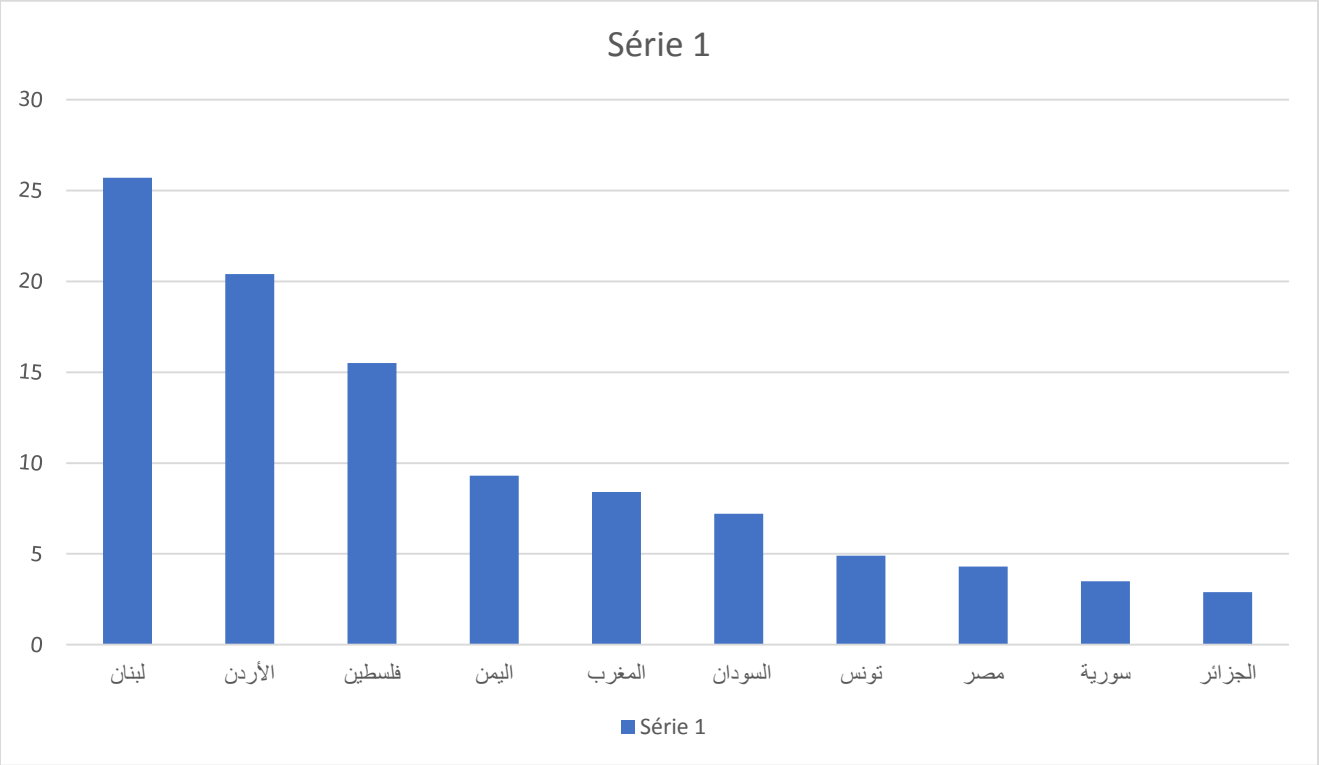
تعتبر أكبر فئة ممولة للسوق الموازي في الجزائر، نظرا لعدم تشديد الرقابة من قبل مصالح الجمارك في المطارات الجزائرية على العملة الصعبة التي يحملها المغتربين، وكذلك الاكتفاء فقط بما يقدمه المسافر من تصريح يعبر في معظم الأحيان عن قيمة صغيرة من العملة الصعبة، مما يفتح مجالا اماما المغتربين لتداول كميات كبيرة من العملة الصعبة غير المصرح بها في السوق الموازي قصد الاستفادة من هامش ربح معتبر.

فعلى يبيل المثال في منطقة القبائل يتم تداول حوالي 4ملايير أورو يوميا في السوق الموازي مصدرها أساسا المغتربين والمتقاعدين المغتربين

يمثل الشكل رقم (2-3) نسبة تحويلات العاملين في الخارج الي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستقبلية عام 2004.[2]

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص148،149.

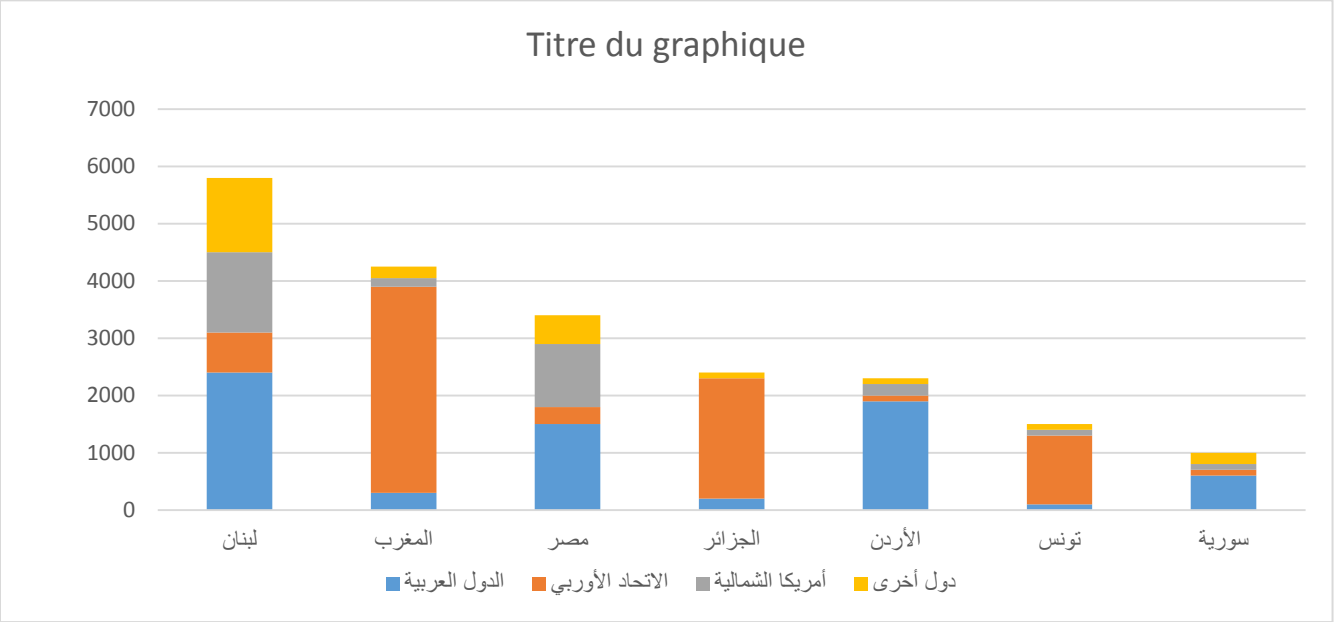
الشكل رقم (04): نسبة تحويلات العاملين في الخارج الي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستقبلية عام 2004.



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: تحويلات العاملين في الخارج ولتنمية الاقتصادية في الدول العربية.2006. ص45.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان نسبة تحويلات العاملين الجزائريين في الخارج الي الناتج المحلي الإجمالي هي ضئيلة جدا في الجزائر إذا ما قورنت بتمثيلتها في البلدان العربية الأخرى، وهذا راجع الي ان هذه التحويلات معظمها يكون في السوق الموازية، مما لا يسمح بتسجيلها في الحسابات الرسمية.

ويمثل الشكل[1] رقم (3-3) مصادر تحويلات العاملين الي الدول العربية المستقبلة لسنة 2004.



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص46.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ ان معظم العاملين الجزائريين في الخارج يتواجدون ببلدان الاتحاد الأوربي، هذا يعني ان المبالغ التي تتحول من الخارج الي الجزائر معظمها يأتي من الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: العمال الأجانب.

عادة ما يدفع الراتب للعمال الأجانب بالعملة الصعبة، فيقوم هؤلاء العمال بتحويل جزء منه الي عائلاتهم في مواطنهم الاصلية، اما الجزء المتبقي فهي غالب الأحيان يتم بيعه في السوق الموازي من اجل الاستفادة أكثر من الدينارات الزائدة.

ثالثا: السواح.

يعتمدون نفس طريقة المغتربين.

بالإضافة الي مصادر أخرى تساعد بشكل كبير في تمويل سوق الصرف الموازي كالتهريف، التجارة بالأسلحة، الإرهاب،

[1] بورعدة حوية، مرجع سبق ذكره، ص149.

رابعا: عمليات تزييف فواتير التجارة.

سوآءا من خلال المغالاة في قيمة الواردات، أي زيادة قيمة فاتورة الاستيراد بهدف الحصول على قدر أكبر من النقد الأجنبي، او من خلال إبخاص قيمة الصادرات، أي بإظهار قيمة الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية بهدف تسليم مقدار اقل من حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي.

المطلب الثاني: النشاطات التي يمولها هذا السوق.[1]

اولا–السياحة:

ان كل مواطن جزائري لديه الحق في الحصول على قيمة من العملة الصعبة تعادل 15.000دج مرة واحدة في السنة، وذلك في حالة سفره الي الخارج كشرط لحصول عللا تأشيرة الدخول.

إذا ما اعتبرنا في هذه الحالة ان (1اورو=100دج)، فان 15000دج تقابلها 150اورو، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة بما سينفقه السائح من مصاريف:

كاستئجار في النزل، مصاريف الاكل والشرب والسياحة في حد ذاتها، شراء الهدايا، ..الخ. هذا ما يدفع بالسائح الي اللجوء للسوق الموازي من اجل الحصول على العملة الصعبة التي تغطي جميع مصاريفه اثناء السفر.

ثانيا–تكاليف البعثات والتدريب في الخارج:

يستفيد أصحاب البعثات والتدريب من تمويل يقع على عاتق مؤسساتهم، الا ان هذا الأخير يعتبر غير كاف بالنظر الي حاجات المستفيدين، فيقوم هؤلاء باللجوء الي السوق الموازي من اجل الحصول على العملة الصعبة.

ثالثا–تمويل العمليات الصعبة:

يعتبر السوق الموازي من أكبر مصادر التمويل بالنسبة للعمليات التجارية خاصة المتعلقة منها بعمليات الاستيراد.

فكلما ذكرنا سابقا ان المستوردين يتلقون صعوبة في الحصول على العملة الصعبة اللازمة من اجل تمويل عملياتهم التجارية، فيلتجا هؤلاء المستوردين الي السوق الموازي من اجل الحصول على ما يريدون من العملة الصعبة.

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص150.

كما يتم التحول الي السوق الموازي لتمويل العمليات غير الشرعية، وتمويل عمليات التهريب السلعي او ما كان يطلق عليه سابقا بتجارة القفة.

المبحث الرابع: وضعية سعر صرف الدينار في إطار هيمنة سوق الصرف الموازي في الجزائر.

شهدت الجزائر خلال سنة 2015 أزمة مالية خانقة نتيجة انخفاض مداخيل البترول بعد اوي أسعار هذا الأخير حيث بلغت في اية جانفي 2016 حوالي 23 دولار أي اقل من تكاليف استخراج البترول، حيث شرعت الحكومة في عدة إجراءات من بينها خفض من قيمة الدينار ليبلغ 107 دينار جزائري للدولار الواحد في المقابل أثر على سعر الصرف في السوق الموازية إذ بلغت قيمته حوالي 167 دج للدولار الواحد.

المطلب الأول: وضعية سعر الصرف في الجزائر.

منذ اصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير سعر الصرف إداريا وتميز بالاستقرار والثبات، فحل الدينار الجزائري محل الفرنك الفرنسي الجديد يتعادل 1دج=FFI، الا ان سعر صرف الدينار بقي مرابط بالفرنك الفرنسي الي غاية انهيار بروتن وودز وإلغاء نظام تعويم الصرف، حيث خرجت الجزائر بذلك من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت سعر الصرف الي سلة واسعة من العملات.

وقد أدى تسيير سعر الصرف الدينار بهذه الكيفية الي تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى ان سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة كما يفترض ان تكون بأداة وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملات الصعبة، كما اعطى هذا الأسلوب قيمتين لسعر صرف الدينار الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية او السوق السوداء، والجدول التالي رقم (06) يبين ذلك:

الجدول رقم (3-3): سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي والموازي (1970-1996):

السنة	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1996
السوق الرسمي	1	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71	0.8	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5	11.1
السوق الموازي	1	1.4	1.5	3	3	4	5	5	6	6.8	7	9.5	10	12.5	14.2

Source : H.Bali <<Inflation et mal dévoloppement Algérie>> OPU, Alger, 1993, p191.

يكمن ان نستخرج من الجدول مجموعة من الملاحظات تتمثل فيما يلي:[1]

يتبن من الجدول(10) انه بعد سنة 1974 ظهر السوق الموازي في الجزائر وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة، اذ لم يتوقف سعر الصرف الموازي عن التطور الي غاية سنة 1996. وقد شاع انتشار هذا السوق مع بداية الثمانينات وخاصة من سنة 1986 بسبب الازمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر والناتجة عن تدهور أسعار المحروقات التي أدت بدورها الي انخفاض مداخل الصادرات بحوالي 56.5% من نفس السنة (1986).

لقد أدت سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، الي تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، وليس هذا السبب فقط بل أيضا اتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي (الرسمي) لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محدودة كاللجوء الي ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، وإعادة المنحة السياحة السنوية للأشخاص الطبيعيين وذوي المهمات المحددة، أدى الي تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002.

[1] بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص106.

ولما كان متوسط سعر الصرف الموازي في السوق الموازي وصل حدود 16دج تقريبا للفرنك الفرنسي خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، فقد أدى هذا الي استمرار نشاط السوق الموازي، مما يعني تواجد خسارة بالنسبة للنظام المصرفي وخزينة الدولة.

غير ان سياسة الاتجاه نحو تحري سعر الصرف التدريجي المنتهجة، قد كان له اثار على حركة الأموال الكبيرة، من حيث تقلص الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي وعلى سبيل المثال فان انتقال سعر الصرف الفرنك الفرنسي بالنسبة

للدينار الي 9دج، أدى الي انخفاض سعر الصرف الموازي الي 14دج للفرنك الواحد بعدما كان 16دج، ووصول سعر الصرف الرسمي الي حدود 11دج أدى الي انخفاض سعر الصرف الموازي الي حدود 1.5فقط.

وبالرغم من ان دخول اليورو حيز المعاملات التجارية مذ جانفي 2002 كان يمكن له ان يضر باتجاه التقارب بين السعرين الرسمي والموازي، الا ان جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به، ولم يحدث الانحراف الا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة للمتعاملين خاصة تجار العملة الصعبة في السوق الموازي، الذين ضحوا أموالهم المتكونة جوهريا من العملات الاوربية واساسها الفرنك الفرنسي. غير انه يتوقع الا يدوم ذلك طويلا بسبب الاعتقاد باحتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم باليورو لاستخدامها في أغراض مختلفة لاحقا، جعل السوق السوداء لا تتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الاوربية المتعددة الي نظام اليورو. كما ان استمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002وجانفي 2003في البقاء على التقارب النسبي للسعريين.

ولقد كان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة خلال السنوات القليلة السابقة إضافة الي تدني الديون الخارجية الي أدني مستوياتها منذ عقدين، الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري، خاصة بالتزامن هذه الفترة مع التنفيذ منع الاستيراد السيارات القديمة وكذا الغاء البيع بالتقسيط فيما يخص السيارات اذ يجني الدينار الجزائري في هذه الظروف مكاسب هامة مقابل اليورو باعتباره العملة الأكثر شراع عن طريق الدينار، وهذا ما أدى الي التقارب الشديد لسعر صرف اليورو والدولار بالنسبة للدينار خاصة بين السوق الرسمي والموازي.[1]

[1] بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص107.

وخلاصة القول فان أساس نجاح عملية اقصاء السوق الموازي هو تحرير التجارة الخارجية والصرف، كما هو الحال في 1991 و2004. ولكن اتباع هذا الأسلوب على طول فترة 1986-1991 التي شهدت توسع سوق الصرف، قد اصطدم بحواجز يتعذر عبورها، تتمثل في الاختناق المالي للجزائر.[1]

والجدول[2] الموالي رقم (4-3): يبين تطور سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي يبين السوق الرسمية والسوق الموازية منذ 1990الي 2000: الوحدة (دج/$)

السنة	1990	1991	1994	1996	1997	1999	2000
السوق الرسمية (متوسط مرجح)	10	17.7	36.0	54.7	57.6	66.6	75.3
السوق الموازية	32.5	32	55	85	90	100	100
الفرق	22.5	14.3	19.0	30.3	32.4	33.4	24.7

المصدر: بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص217.

من الجدول نلاحظ ان سعر الصرف في تطور مستمر سواء كان سعر رسمي او سعر موازي، هذا الارتفاع المتواصل في قيمة الصرف دج / $ تترجم تدهور قيمة العملة الوطنية سنة بعد سنة.

حيث وصلت قيمة الدولار الواحد بما يساوي 100دج في سنة 2000 في سوق الموازي وبما يقابل 76.3 دج/$ في السوق الرسمي.

[1] . بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص106.

[2] بورعدة حورية مرجع سبق ذكره، ص152.

اما الجدول[1] الموالي رقم (08) فيبين تطور سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للأورو الأوروبي بين السوق الرسمية والسوق الموازية منذ 2001الي 2020:

الجدول رقم (5-3): تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة 2001-2020:

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2001	72.25	85
2002	78	96
2003	86	120
2004	96	94.5
2005	93.6	100
2006	99.7	105
2007	107	120
2008	101	125
2009	93	127
2010	106	142
2011	103	150
2012	103	141
2013	106	145
2014	105	150
2015	111.44	164
2016	121.18	175
2017	126.32	190
2018	137.69	212
2019	132.61	205
2020	132.28	200.71

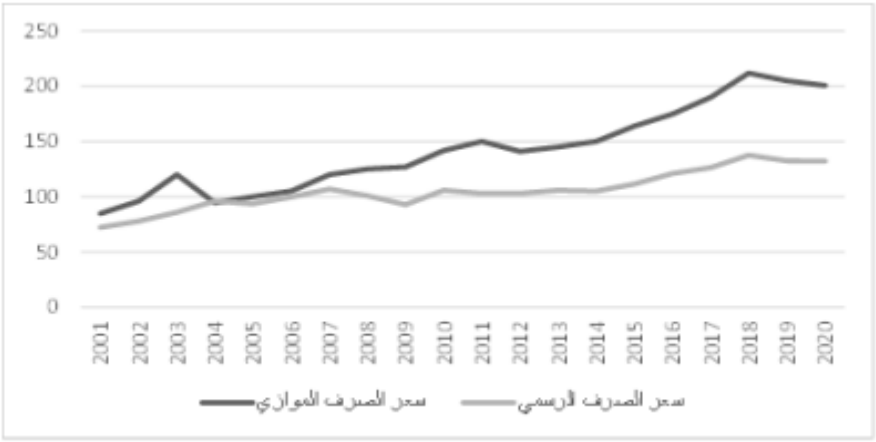
المصدر: كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، البليدة، الجزائر، 2006.

[1] عبد الله ياسين وبن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ص641.

نلاحظ من الجدول ان سعر الصرف عرف استقرارا ابتداءا من سنة 2005، اذ بلغت قيمة لعملة الصعبة في السوق الموازي 94.5دج مقابل 96دج في السوق الرسمي، ويمكن ارجاع ذلك الي القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية، والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3سنوات، بالإضافة الي القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد الي 20 مليون دج، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

اما في السنوات: 2007-2020، فنلاحظ ان سعر الصرف غير الرسمي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على مستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو، مقارنة بالدولار. كما يرجع هذا الارتفاع أيضا الي الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا مؤخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي مما يفتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

والشكل التالي(4-3): تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للفترة 2001-2020 :الوحدة الأورو/ دج:[1]



المصدر: عبد الله ياسين وبن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.

[1] عبد الله ياسين وبن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ص642.

نلاحظ من الجدول أن سعر الصرف عرف تذبذبا ابتداءا من سنة 2001، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 85 دج مقابل 25.72 دج في السوق الرسمي، وذلك راجع إلى القانون الذي أصدرته السلطات الجزائرية مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لعام 2004 والمتضمن رفع رأس مال شركات الاستيراد الى 20 مليون دج، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي .أما بالنسبة لسنوات 2007 الى 2017، نلاحظ أن أسعار الصرف الموازية تواصل ارتفاعها من جديد وخلقت فجوة كبيرة بينها وبين سعر الصرف الرسمي، نتيجة التطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار، كما يرجع هذا الارتفاع الى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام ما يفتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

كما نلاحظ تسجيل أقصى حد له في سنة 2018 بـ قيمة 212دينار، ما يؤكد على استمرارية تدهور العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة خاصة الأورو، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستوى العجز في الميزانية والخزينة العمومية المرشحة للارتفاع خلال السنوات المقبلة مع تواصل المعطيات والمؤشرات الاقتصادية الصعبة، وبالتالي فإن العملة المحلية ستواصل في فقد نسب كبيرة من قيمتها مستقبلا بشكل يؤثر على مستويات الأسعار في السوق المحلي والقدرة الشرائية للمواطنين كنتيجة مباشرة[1].

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة صرف الدينار وهيمنة السوق الموازي.

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المستوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى 2تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال .كما يعرف التخفيض من الجانب السيكولوجي على أنه : " فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من 3الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام". [2]

بناءا على دراسة وبحث دكتور الاقتصاد السيد كاميل ساري في مقاطعة مونتروي الفرنسية، توصل الي ان تخفيض سعر صرف الدينار واقع لا يمن نكرانه، وانما يتم في الجزائر بصفة تدريجية وعلى مراحل لتفادي الصدمات، معتبرا

[1] عبد الله ياسين وبن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2021، ص642،643.

[2] جدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي المعاصر"، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص258.

بان السوق الموازية للعملة لا تزال مهيمنة بصورة كبيرة ومؤثرة. وأوضح دكتور الاقتصاد انه يحتم ارتفاع سعر صرف الدينار بعد تسجيل تراجع للعملة الأوروبية وتراجع الدينار امام الدولار، لان قياس صرف الدينار يتم وفق مبدا "سلة العملات "، فالدينار يقاس وفق سلة يمثل فيها الأورو حوالي 40 بالمائة والدولار 40 بالمائة، ثم تأتي العملات الرئيسية، مثل الين الياباني والجنيه الإسترليني. وعليه فان الدينار يقاس وفق تطور هذه العملات، ولكن مؤخرا سجلنا ان الدينار تراجع امام الأورو وحتى الدولار معا.

في الواقع، يتبع بنك الجزائر تطور سعر الصرف أيضا في السوق الموازية لأنه مؤثر، وسجلنا ان الدينار تراجع في الآونة الأخيرة، وبات الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع. ولان الجزائر تمتعت براحة مالية ووفرة في العملة الصعبة، فان الواردات أيضا عرفت نموا معتبرا قارب 15 بالمائة ما بين 2010 و2011. لذلك، باشرت السلطات عملية تخفيض للدينار تمت بصورة تدريجية، ليقترب سعر الصرف الرسمي مع الموازي".

كما أوضح الدكتور ان "الدولة تحملت أعباء من خلال رفع الأجور والتحويلات الاجتماعية التي قدرت بحوالي 25 مليار دولار، وبالتالي كان خيار تخفيض قيمة صرف الدينار، وهو اجراء عمدت دول وحكومات سابقا الى القيام به، لامتصاص جزء من التضخم، وأيضا لتقليص جزئي للواردات، لأننا بتخفيض قيمة العملة الوطنية، نضاعف تكلفة الاستيراد لدى المتعاملين".

ونبه خبير الاقتصاد انه "لو تتراجع أسعار البترول، فان الجزائر ستلجأ لاحتياطاتها لدرء النقص، علما ان الاعتماد المستندي فشل في تقليص الواردات، لان هذه الالية كانت مطلبا غريبا، فرنسيا خاصة، لضمان ان يتلقى المصدر الفرنسي أمواله. ولكن الاعتماد المستندي ليس بالضرورة خيارا أمثل للمستورد، لأنه يرفع تكاليف عمليات الاستيراد ويضاعف من وقت معالجة العمليات التجارية".

والحكومة الجزائرية لا تتكلم رسميا عن تخفيض الدينار، لان الامر مرتبط بالسيادة والحس الوطني. لذا، يتم التخفيض تدريجيا على مراحل، ولاحظنا ان الأورو كان يقدر ب 100 الى 102 دينار وأصبح يقدر ب 104 ثم 108 دينار، وفي السوق الموازية، بلغ متوسط 140 الى 145 دينار، وحتى 149 دينار. ولكن عملية التخفيض يمكن ان تكون لها سلبيات، مثل تهريب العملة.

وعموما الدول تخفض عملتها لدعم الصادرات، ولكن الجزائر لا تصدر خارج المحروقات سوى 5.2%، وندرك ان صندوق النقد الدولي، مثلا، يشجع دائما خيار تخفيض قيمة الصرف للعملة المحلية لتشجيع التصدير، ولكن هذا البديل لا ينفع الجزائر، لان اقتصادها غير متنوع.

وعليه فان تخفيض قيمة الدينار ليس الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الارتفاع المستمر في الطلب على العملة الصعبة والناتج عن حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر، بل على العكس فانه سيزيد من نسب التضخم وسيرفع الأسعار وسيتسبب في تدهور القدرة الشرائية. وعموما، ان خفض قيمة العملات يكون عند ازدهار الصناعة والإنتاج المحلي ووفرته للتمكن من جلب أكبر قدر ممكن من الزبائن ومنه جلب أكبر قدر ممكن من المداخيل.[1]

المطلب الرابع: الإجراءات الواجبة لمكافحة السوق الموازية للعملة.

سوف نتطرق بإيجاز إلى بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة لمكافحة هذه السوق وهي كالتالي:

- برنامج إنشاء سوق مغطاة[2]: استفادت وزارة التجارة في إطار المخطط الخماسي 2010 -2014 من غلاف مالي يقدر ب 10 مليار دج، كمساهمة من الدولة لإنجاز 320 سوقا مغطى في 36 ولاية، وهذا تجسيدا للتعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة التجارة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتعلقة بإزالة الأسواق الموازية وإعادة إدماج المتداخلين فيها في أسواق رسمية، وقسم الغلاف المالي المخصص لهذه العملية كتالي:
  - الدفعة الأولى (2012): 4 مليار دج لإنجاز 160 سوقا مغطى في 17 ولاية.
  - الدفعة الثانية (2013): 6 مليار دج لإنجاز 160 سوقا مغطى في 19 ولاية.
- برنامج انجاز مئة محل في كل بلدية: تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل فخامة رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22 و23 أكتوبر سنة 2003، هدفه ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين على البطالة.

[1] بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص156-155.

[2] نسرين يحياوي، "الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2016، ص 301.

بعض الإجراءات الأخرى:[1]

- اعتماد عدة برامج لدعم سياسة التشغيل وخاصة لفائدة الشباب لامتصاص الطاقات المشغلة في القطاع الموازي، وهذا من خلال عدة آليات لخلق فرص العمل أهمها: وكالة تشغيل الشباب والقرض المصغر، صندوق التامين على البطالة، عقود الإدماج والشبكة الاجتماعية، وهناك آليات غير مباشرة كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات.
- محاولة استقطاب السوق الموازية لصرف العملة ضمن إطار السوق النظامية عن طريق ترقية نشاط مكاتب الصرف الخاصة التي جاء ا قانو ن 1995، حيث قرر بنك الجزائر سنة 2012 مراجعة هوامش الربح المرتبطة بالتجارة الرسمية للعملات والمحددة ب 1 %لتحفيز الراغبين في خوض تجارة العملة على فتح مكاتب رسمية للصرف وتوفير البديل للسوق الموازي.
- إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العلمي، ومراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها والتصاعد النسبي وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي.
- تطهير الفضاء الاقتصادي من الظواهر والممارسات التي تقف وراء انتشار القطاع الموازي ومن الأمثلة على ذلك: تحديد مدة صلاحية السجل التجاري بعامين قابلة للتجديد بعد أن كانت المدة غير محددة للحد من التزوير والمتاجرة بالسجلات الوهمية.

[1] بوالحية عبد الحكيم "الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 03، المجلد 04، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،108ص،109.

خلاصة الفصل:

تعد الجزائر من بين الدول النامية الكثيرة التي تعاني من انتشار كبير للسوق الموازية للصرف، لقد مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و قد عرفت في المرحلة الأولى من الاستقلال نوعا من الاستقرار و لعل هذه الأنظمة المتبعة فيما بعد كان لها فضل كبير في خلق سوق الصرف الموازي فمنذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير سعر صرف الدينار إداريا مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1973 ثم بسلة تتكون من 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994 ، و تميز بالاستقرار و الثبات خلال مدة طويلة تفوق العشريتين بما يلائم المرحلة التي عرفها الاقتصاد و المتميزة أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا، و بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات معتبرة تم إنجازها بوتيرة سريعة.

ان ظهور سوق الصرف الموازي كان نتيجة نظام الرقابة على الصرف، ويتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة، فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف، كلما ازدادت سعة السوق الموازي أكثر والفرق بين العملات الصعبة في الأسواق الموازية.

كلما كانت الفجوة كبيرة ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في سوق العملة الأجنبية يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية.

يجب على السلطات العمومية محاربة هذا السوق وبذل مجهودات من اجل كبح عمله وادراجها في النطاق الرسمي وادماج متعامليه في الإطار الرسمي من خلال فتح مكاتب صيرفة رسمية

خلاصة عامة

تعد الجزائر من بين الدول التي تبنت نظام اقتصاد السوق الذي فرض على اقتصادها تداعيات منها رفع الدعم وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب اماما المستثمرين الخواص...، كل هذه الأمور ارادت الحكومة الجزائرية ان تكون في مصلحة الاقتصاد الوطني فما عليها الا بتوفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة وهذا يقتضي بضرورة القضاء او التخفيف على الأقل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خاصة سوق العملات الموازي الذي كان نتيجة للعديد من القيود المفروضة أهمها الرقابة التي تعتبر من العوامل الرئيسية لتفشي هذه الظاهرة.

حيث قمنا بدراسة سوق الصرف الموازي في الجزائر فقد تطرقنا الي اهم الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهوره كما قمنا بتحديد مصادر تمويل هذه السوق والنشاطات التي يمولها (أي من اين والي اين تذهب هذه الأموال). والإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة السوق الموازية للعملة من اجل كبح والتقليل من ظاهرة السوق الموازية للعملة.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه، يمكننا اجراء اختبار لفرضياته كالتالي:

- علاقة الاقتصاد الرسمي بالظاهرة الاقتصاد الموازي تؤثر فيه وتتأثر بالاقتصاد الرسمي باعتبارها أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي. (اثبات صحة الفرضية).
- كلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كل ما زادت سعة السوق الموازي أكثر الفرق بين السعر الصرف الرسمي والموازي (غير الرسمي) يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في السوق غير الرسمية ومن هنا فإن سعر الصرف الموازي المرتفع كثيرا يمكن قبوله لسببين:

التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخيل إضافية.

الندرة أو النقص في السلع المستخدمة في السوق المحلية. (نفي صحة الفرضية).

- يعتبر سوق الصرف الموازي ممولا لعدة نشاطات من بينها نشاط السياحة وتكاليف البعثات والتدريب في الخارج وتمويل العمليات الصعبة. (اثبات صحة الفرضية).

- **نتائج البحث:**

يمكن حصر اهم النتائج التي تسنى الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ان النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى والتي سوف يترتب عليها اثار اقتصادية غير مناسبة، وبتالي فن النتائج المترتبة على السياسة

سوف تكون اقل مما هو مطلوب، او قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، ومستوى ادائهما الاقتصادي.

- ان وجود اقتصاد غير رسمي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: معدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، والاحتياطي النقدي، وغيرها، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة
- أدت الرقابة على سوق الصرف الموازي والقيود المفروضة من قبل السلطات الحكومية الي ظهور وتنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر.
- تخفيض قيمة الدينار ليس الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الارتفاع المستمر في الطلب على العملة الصعبة والناتج عن حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر، بل على العكس فانه سيزيد من نسب التضخم وسيرفع الأسعار وسيتسبب في تدهور القدرة الشرائية.
- أساس نجاح عملية اقصاء السوق الموازي هو تحرير التجارة الخارجية والصرف.

- **التوصيات والاقتراحات:**

على ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا الان نقدم بعض التوصيات والاقتراحات التي نراها مناسبة:

- تطهير الفضاء الاقتصادي من الظواهر والممارسات التي تقف وراء انتشار القطاع الموازي ومن الأمثلة على ذلك: تحديد مدة صلاحية السجل التجاري بعامين قابلة للتجديد بعد أن كانت المدة غير محددة للحد من التزوير والمتاجرة بالسجلات الوهمية.
- اعتماد عدة برامج لدعم سياسة التشغيل وخاصة لفائدة الشباب لامتصاص الطاقات المشغلة في القطاع الموازي.
- ان أساس نجاح عملية اقصاء السوق الموازي هو تحرير التجارة الخارجية والصرف.
- تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية: وذلك بإعادة النظر في الإجراءات والأساليب المطبقة في مجال الاقتصاد الرسمي، وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل المستندات المطلوبة للمراجعة الضريبية.

- **افاق البحث:**

من خلال دراستنا هذه تم التعرض لعدة مواضيع، يمكن ان تكون لبنة لأبحاث اخرى، يمكن ذكرها كما يلي:

- نمذجة قياسية للعوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف الموازي.
- تأثير سعر الصرف الموازي على متغيرات الاقتصاد الجزائري.
- افاق أسواق الصرف الموازية في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب:

1. زعلاني محمد، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة الي الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى . بحث في الأسباب والآثار)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، ديسمبر 2011.
2. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005.
3. عبد الحميد مرغيث، " أسواق الصرف الموازية في الجزائر "، المطبوعات الجامعية، كلية العلوم الاقتصادية، 10 جامعة جيجل، الجزائر، 2016.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2004.
5. كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت –لبنان، 1988.
6. كمال الساري، الاختلالات البنيوية والسياسات النقدية والمالية الدولية، الأسباب الحقيقية، ترجمة الدكتور كمال المرعاش.
7. بوثلجة عبد الناصر، د. بطاهر سمير، "سعر الصرف الموازي والطلب على النقود"، الة المغاربية للاقتصاد والتسيير، 2015.
8. جدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي المعاصر"، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص258.

الاطروحات:

1. قماش نجب، "إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، سطيف، جامعة فرحات عباس.
2. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009-2010

مذكرات الماجستير:

1. قندوز هشام، ‘‘العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية 22، جامعة تلمسان.

2. ناصري نفيسة، "أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية–دراسة حلة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، تلمسان، 2011/2010.
3. فايزة سي محمد، سعر الصرف الحقيقي –فعالية سعر الصرف الموازي مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي بنكي ومالي. تلمسان، الجزائر: جامعة بلقايد،2014-2015.
4. بورعدة حورية " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014.
5. حمودة رشيدة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011-2012.
6. برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم 30 الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009-2010.
7. . يوسف بن ختو، العالقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة ماجستير، 2016.
8. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.

مذكرات لماستر:

1. حاكم اكرام، ما مدى تأثير سعر الصرف الموازي على القدرة الشرائية بالجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة ماستر أكاديمي، في علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020.
2. زناسني إكرام، عمر بن عبد الله، " خلفية الاقتصاد الموازي في الجزائر "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي عين تموشنت، 2016.

الدوريات:

1. بوالحية عبد الحكيم ‘‘الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 03، المجلد 04، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي.
2. عبد الله ياسين وبن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، المجلد 12، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.
3. نسرين يحياوي، "الاقتصاد الموازي في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،2016.
4. بوجرفة بناصر، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 3، العدد: 6، جامعة الجلفة، ص 130.
5. بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفيعلى الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 18، جامعة غرداية.
6. قوري يحي عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMICللفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد: 1، العدد: 8، جامعة بومرداس، 2018.
7. أرزيل الكاهنة،" دور السوق الموازية في مجال التشغيل "، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد13، جامعة تيزي وزو 15000، الجزائر.
8. رمضاني محمد، قوار الحبيب سعيد، " المتغيرات القيادية للتعاملات المالية الموازية في الجزائر ‘‘، المجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر.

الملتقيات والجمعيات:

1. عزوز علي وبوزيان عبد الباسط " الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة، 21/20 نوفمبر 2007.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

3. الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العشرون، تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن 19 من الصحة البدنية والعقلية.

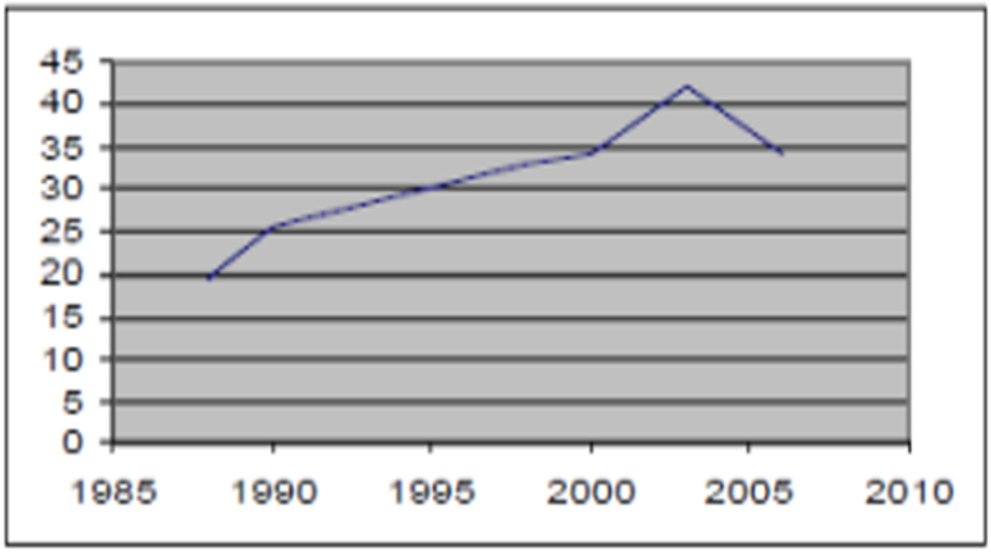
4. المواقع الالكترونية:

1. روان وجيه نجار، ١٩ يونيو ٢٠١٩، ما هي السوق السوداء للعملات، 14جوان2022، https://mawdoo3.com/

2. مصطفى حسين: 29سبتمبر 2021، أسباب ظهور السوق السوداء 'Black Market' وأثرها على الاقتصاد، 14جوان 2022، https://e-tejara.com/.

قائمة الملاحق

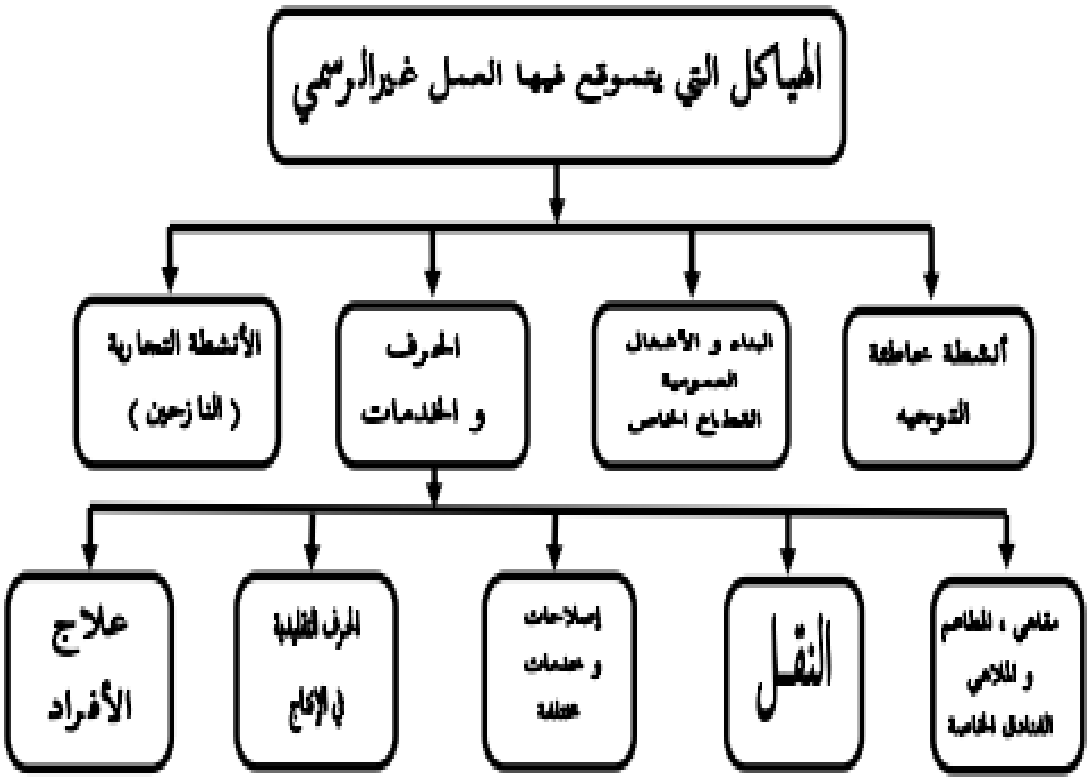
الملحق رقم01: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1988-2006).



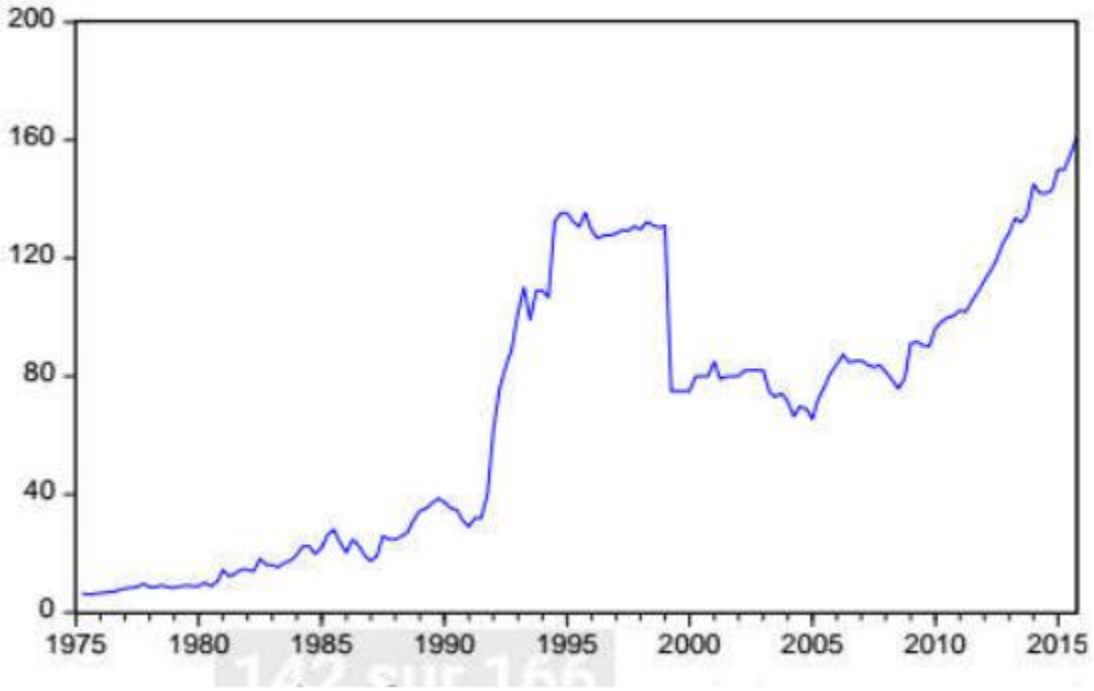
الملحق رقم02: أنواع الانشطة الاقتصادية الخفية.

نوع النشاط	المعاملات النقدية	المعاملات غير نقدية
الأنشطة غير مشروعة	الاتجار في السلع المسروقة، الاتجار في المخدرات وتصنيعها، الدعارة والقمار ،التهريب والاحتيال. التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب.	مقايضة المخدرات والسلع المسروقة او المهربة، انتاج المخدرات او زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، السرقة للاستعمال الشخصي.
الأنشطة المشروعة	دخل الاعمال الحرة الذي لا يتم الابلاغ به ،الاجور والمرتبات والاصول التي يحصل عليها الفرد من الاعمال غير الملغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة .التخفيضات والمزايا الاضافية التي تمنح للموظفين.	تبادل الخدمات والسلع المشروعة ،جميع الاعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من الغير.

الملحق رقم 03: القطاعات التي يتموقع فيها العمل في السوق الموازية.



الملحق رقم 04: منحنى تطور سعر الصرف الموازي مقابل الدولار خلال الفترة (1974-2015).



الملحق رقم 05: نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام(%).

المنطقة	الاقتصاد غير الرسمي (%)
آسيا الشرقية	24.3
أوروبا الشرقية و وسط آسيا	37.7
أمريكا اللاتينية	41.5
أفريقيا الشمالية	27.5
إفريقيا الجنوبية	42.3
آسيا الجنوبية	35.7